

«شرح»  
سوانح التوجهات على  
نظم الموجهات لمؤلفهما هياويل العلوم  
الحكيميه وعناصر الصور والعلميه الشيخ  
عبدالله وافي الجمالي الفيومي  
رحمه الله وجعل  
الفردوس

منه  
أي من حضرة السيد حسين الحسيني نجل

«وبامشة الشرح المسمى بالآل في المنثورات على نظم  
الموجهات لمؤلفها العلامة المحقق الشيخ أحمد المجبري»

«طبع»  
على ذمة حضرة الجناح الفاضل الشيخ  
محمد طفي تاج الكنتي بطنطا

الطبعة الأولى  
«بالمطبعة الخيرية»  
مالكها ومديرها السيد (عمر حسين الخشاب)  
بمصر القاهرة سنة ١٣٢١  
هجريه ١٩٠١

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد سيد المرسلين  
 وعلى آله وصحبه أجمعين  
 (أقابع) فهذا شرح  
 على نظم في الموجهات بحل  
 ألفاظه ويبين مراده  
 على حسب ما يفتح به المولى  
 الكريم وبه أستعين ولا  
 حول ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم (ومعجته بالآتي  
 المنشوران على نظم  
 الموجهات) ولما كان  
 أولى كلام يطرئ  
 العوائف وأسنى أذكاء  
 تفتح بها السنة ذوى  
 المعارف ذكر واجب  
 الوجود مفيض الطول  
 والجسود وكان ما افتتح به  
 القصر آن الكريم عمو  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 ابتدأت ككثيرى بها

### (بسم الله الرحمن الرحيم)

سبحانه اللهم ما خلقتنا الا لنطوق جسد النعم من دور الجمر قلاندا وتنظم في سلك المن ولا تلى الا لاء  
 من غرر الشكر فواندا وتوجه مطايا التوجهات الى مناهل الاماني وموارد الآمال حتى نشق عليل  
 الفؤاد بنسيم التوسيم وظليل الظلال ونطفي غليل الابدان برحيق التوسيم وزلال الزلال ونكسوح لائل  
 القرب من سندس السن على نبي المثل حلال الصلاة وطمح السلام وانتم من رياض الازهار على حياض  
 الاقدار اثمار الامثال وأوراق الاستسلام حتى تأمن رذائل الغوائل وغوائل الرذائل ونهل من  
 مناهل الفضائل وفضائل المناهل هذا وقد طلبتم أيها الطلبة فضة فض الله عليكم باب المطالب وأفاض عليكم  
 من فيض جوده غرائب الرغائب أن أنظم لكم قلاندا الموجهات وعقود المتعريفات ثم أشفع لكم ذلك  
 بشرح يسفر عن محيا مخدرا تانام الجبهات وكائن الحوادث كما كرم الله لم تطرق ساحة أذهانكم  
 وصاعقة الخطوب والخطار لم تضرب طيلة آذانكم وأنى لغريق بحورها وأسير شروورها جريح  
 الخطر كليل الناظر مضبوط الافكار مقسور الاعصار أن يسوم نظم العلوم ونثرها أو يروم  
 شرح المتن ونشرها

ومما أمان على الزمان \* عفاف يدي وعلو الهام

على أن الحكمة في هذه الاعصار قد هبت على رياضها ريج ذات اعصار فتفصلت بها أذبال الظلال  
 وخطب الجهل على منابر الاطلاع وعفارسم الكرام فعليه منا السلام

مضى فصل العطاء الى ارتواء \* اذا استقت البهار من الركابا

ومن يشي الا صاعره من مراد \* وقد جداس الا كبر في الزوابا

وان ترفع الوضعاء يوما \* على الرفقاء من احدى الرقابا

اذا استوت الاسافل والاعالي \* فقد طابت منادمة المانبا

ولكن انتباهنا منهم في الفضلاء واشارتنا الى الحكماء اجيب دعوة هذا الطالب متجاوزا عن تحمل  
الدهر فانه أبو العجب قال فيكم ما طلبتم ودونكم ما قدرتم

﴿يقول عبد الله ذو التقصير \* من فحيا ازالة التعسير﴾

﴿حمدا لمن وجهنا لبابه \* حتى اقمطنا الشهود من لبابه﴾

﴿مصليا على فصيح المنطق \* وآله أهل البيان المنطق﴾

﴿وبعد الموجهات تنحصر \* في أضرب أربعة مستند كبر﴾

الشرع في المنصوص على صيغة مستند تقديم عقيدتين

### في التمهيد الاول

قد فرغ من مقدمة في علم من المنطق في القضية على القول المحتمل للصدق والكذب برام اجبت بثبوت  
لاشتمالها على القضاء وهو الحكم قال تعالى وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وقال

قضى استقيا اسماء ان استزافلا \* اجعل حتى يغمض العين مغمض

والحكم يستلزم محكوماته ومحكوماته عليه ونسبة بينهما وهذه النسبة كيفية تنكيفية بها في نفس الامر  
فكما ان لكل من هذه الثلاثة وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ وبالا اعتبار بين الاولين تكون  
المد كورات جزالة القضية المعقولة وبالا اعتبار الاخير تكون جزالة القضية المفقودة وكذلك كيفية النسبة  
لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ باعتبار وجودها في نفس الامر تسمى مادة القضية  
لان مادة الشيء اصله الذي يتقوم منه والقضية وان كانت تقوم بجمع اجزائها التي عنها الكيفية  
فكل واحد منها يسمى مادة لكن الاصطلاح خص هذا الاسم بكيفية النسبة وكان له لاهيته باوضرورتها  
ولوسميت مادة النسبة لكان له وجهه وباعتبار وجودها عند العقل وملاحظته اياها في القضية المعقولة  
او ذكرها في اللفظ في القضية المفقودة تسمى جهة وباعتبار كونها اجزا من القضية المادية اربعة اجزاء  
عند ذكر اللفظ الدال عليها تسمى عنصرا لان العناصر اربعة وهي اجزاء للمواد المادية والقضية  
المعقولة تلاحظ فيها ثمانية الكيفية باعتبار تسمية كيفية نسبتها في العقل وفي اللفظ جهة تسمى وجهة  
تسمى من جهة اربعة اوجه كونه فيكون اربعة اوجه تسمى وجهة وباعتبارها في السور خمسة  
لانه ليس بالامر كالجسم وان لم تذكر فيها الجهة ولا تلاحظ تسمى مهملات والكيفية كتابتها عن الحكم  
العقلي المحصور في الوجوب والاستحالة والجواز مع ملاحظة في من التقييد بالوقت المدين وغير المدين  
والحين ودوام الوصف والحكم اولاد واهم اوصاف ذلك مما سيرد عليه وهي محصور في الضرورة  
واللا ضرورة اذا للضرورة ثمة الجائز والمستحيل وكان يكفي ذلك في تقسيم الموجهات لان الضرورة  
تشمل الضروريات وبعض الدوام والمستحيل كذلك لان الاستحالة ان كانت وصفا لا يجاب كان السلب  
ضروريا وبالعكس والجائز يشمل بعض الدوام والمطلقات والممكنات لكنهم نظروا الى احتمال  
المفاهيم فزادوا الدوام واللا ضرورة لان مفهوم الضرورة امتناع انشكاك الشئ عن الموضوع ومفهوم  
الدوام تحول النسبة جميع الازمان ومتى كانت النسبة متممة الا انشكاك الشئ عن الموضوع كانت متحققة في  
جميع ازمان وجوده بالضرورة ولا عكس لجواز انشكاكها عنه وعدم وقوعه لان الجائز لا يجب ان  
يكون واقعا فالضرورة اخص من الدوام واللا ضرورة اخص من الضرورة لان تقييد الاعمال اخص  
من تقييد الاخص فاللا ضرورة تشمل الجواز والاستحالة ويدخل فيها الممكنات والمطلقات وبعض  
الدوام غير الضروري واللا ضرورة لا يدخل فيه شئ من الدوام وكان يحسن هنا ان يقال لا مشاحة في  
الاصطلاح والافق يتنازع ايضا في عدم المطلقات والممكنات من الموجهات لعدم ذكرها في الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

أنعم القضاء الموجهة

وأحكامها وانما قدسونا

ذلك لانه اخص ولو قد

ابتدى لكان لوجه وهو

موافقة لفظ الحديث

وهو كل امر ذي بال

لا يسد أقبه بسم الله

الرحمن الرحيم فهو اجزم

أو أقطع أو أهنر أو أربص

على الروايات المشهورة

في الترغيب في الاشتداد

والمعنى انه ناقص قليل

البركة وهذا الحديث

ليس له كثر في فوائده

يستدل به على طلب

الابتداء بالنسبة له في هذا

التأليف ونحوه بأن تقول

هذا التأليف امر ذو بال

وعلى امر ذي بال يطلب فيه

على جهة النسبة وكيفيةها وعدم فعلية النسبة في الثانية كما سيأتي

### ﴿ التمهيد الثاني ﴾

اكمل من موضوع القضية ومحمولها ماصدق ومفهوم فاصدق الموضوع يسمى ذات الموضوع وافراده ومفهومه يسمى وصف الموضوع وعنوانه وكذلك في المحمول فصادقه باعتبار مفهومه على افراده أو على مفهوم الموضوع وعنوانه غير مراد في القضية بل المراد فيها أمرا ان الاول صدق الموضوع باعتبار عنوانه ووصفه على افراده وذاته واختلف فيه الشيخان فقال الفارابي ان صدق الموضوع باعتبار وصفه وعنوانه على افراده بالامكان وقال ابن سينا انه بالفعل فاذا قلنا كل أسود ونحى فالمراد بالاسود عند الاول ما يمكن ان يتصف بالاسود ولو لم يتصف به بالفعل ألا وأردا فيشمل الروى مثلا والمراد به عند الثاني ما انصف به بالفعل في أي زمن والثاني هو التحقيق لموافقة اللغة والعرف

الثاني صدق المحمول باعتبار مفهومه وعنوانه على افراد الموضوع وذاته وهذا الصدق هو الذي يكون باعتباره فكيف النسبة بكيفية مخصوصة في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ المسمى اللفظ الدال عليها في القضية المفروضة وملاحظة العقل اياها في القضية المعقولة جهة وبذلك جاءت الموجهات وانقسمت الى ما ستمع من قوله

### ﴿ وهي الضروريات والدوام \* والمطلقات الممكنات اللازم ﴾

فالوجهات محصورة في هذه الأنواع الاربع فاضروريات نسبة للضرورية لذكروها في القضية المفروضة أو الحكم العقل بها في القضية المعقولة والدوام ماذ كرفيها لفظ يدل على الدوام في المفروضة أو مالموظ فيها الدوام في المعقولة والمطلقات ما أطلقت نسبتها عن التقييد بدائيات جهة مخصوصة أو بنفيها عنها بل حكم فيها بمجرد ثبوت المحمول للموضوع أو سلبية عنه بالفعل قال الرازي في شرح المطالع والحق ان الفعل ليس ككيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد ان تكون أمرا مغايرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عدت المطلقة في الموجهات بالحجاز كما عدت السالبة في الحملات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما هي قضية بالقوة القرينة من الفعل باعتبار اشتغالها على المحمول والموضوع والنسبة وعددها من القضايا كما عددهم الخيلات منها مع انه لاحكم فيها بالفعل اه ورده السعد بن هارون ودع عليه وأجاب عنه عبد الحكيم بقوله ان الذي يقتضيه النظر الصائب ان الثبوت بطريق الامكان ان كان مغايرا لامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم وعلى الجهة فتكون قضية وموجهة وكذا المطلقة العامة تكون الفعل جهة مقابلة للامكان حينئذ وان لم يكن مغايرا فلا حكم فيها والمطلقة العامة هي القضية المطلقة وعددها من الموجهات باعتبار كونها في صورة الموجهات لاشتغالها على قيد بالفعل فتدبره فانه تحقيق بالقبول اه وأي قبول وهو ما خرج عن حيز الاشكال وذلك لان حسم الاشكال انما يكون اذا جزمنا بان الثبوت على طريق الامكان مغاير لامكان الثبوت وهو لم يجز بزم بذلك وقوله وان لم يكن مغايرا فلا حكم الخ لغو محض لانه معنى كلام صاحب المطالع حيث قال وانما عدت المطلقات في الموجهات بالحجاز الخ بل نقص عنه افادة وجه عدم الممكنات من الموجهات على هذا بل نقص أصل عددها في الموجهات وهذا هو عبد الحكيم الذي تمتدح بالنقل عنه اسراء التقليد وقولنا في التنظيم اللازم خبر لمحمد بن أبي هاشم اللازم أو اللازم هو ما ذكر من التقسيم الى ما رأيت ثم أشار الى تقسيم كل نوع من هذه الأنواع الاربع بقوله

﴿ أولها في سبعة قد حصرها \* أقسام ثمان في ثلاث ذكرها ﴾

﴿ أنواع ثالث بخمس شهرة \* أنواع رابع كذلك قصرت ﴾

الابتداء بالسملة يفتح من الضرب الاول من الشكل الاول ان هذا التأليف يطلب فيه الابتداء بالسملة ودليل الصغرى المشاهدة لان ما في هذا التأليف من المسائل مشاهد الاهتمام به واستشكل ههنا بحاصله ان الحديث قضية كلية تقتضي العموم في افرادها ومن جملة افرادها البسملة فحتاج الى بسملة أخرى وهو لم يجز فيلزم التسلسل وأجيب بان البسملة فتحصل البركة لنفسها وغيرها كالشاة من أربعين تركي نفسها وغيرها وبأن المراد كل أمر ذي بال ليس وسبيلة



اعلم ان الموجهات لا تكون الا في الجمليات وانما باعتبار العقل لا تنحصر في عدد لان صفات النسبة التي  
تتكيف بها في الواقع تابعة للاعتبار فقد تعتبر بالضرورة اذلية او ذاتية او وصفية وقيمة معينة  
وغير معينة وحينئذ وبغير حينية وبغير الدوام كذلك اذلية او ذاتية او وصفية الخ وبغير الاطلاق بالعقل  
مطلقا او في وقت معين او غير معين الخ واعتبار تركيب هذه الامور وتقييم بعضها بنقائص بعض ما يمكن  
واعتمادها لا يمكن في مقابلة شكل ضرورة لكن القضايا التي بحثت العادة بالبحث عنها وتحقيق  
منها وماتها وبيان نسبها واحكامها من التناقض والتعاكس حصرت عند بعضهم كصاحب الشهادة  
في ثلاث عشرة قضية وعند بعض آخر كصاحب التلخيص في خمس عشرة وعند بعض آخر كصاحب  
المختصر في تسع عشرة وعند بعض آخر كصاحب الجمل في اثنين وعشرين وبشكل وجهة وقد حصرنا في  
عشرين لما رأيناهاهم ذكرها في التعاكس والتناقض ما هو معلوم هنا وفي احوالها ما هو معلوم في الاخر  
والعشرون محصورة في أربعة أنواع الضروريات والدوام والمطلقات والممكنات والنقائص  
الدوام والممكنات نقائص الضروريات وكل من هذه الأنواع ينقسم الى بسيط ومركب فالضروريات  
هي كمية وبسيطة سبع الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقعية المطلقة  
والمنتشرة المطلقة والوقعية المنتشرة والمركب منها ثلاث المشرطة الخاصة والوقعية المنتشرة  
والباقى بسيط والدوام ثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والمركب منها الاخيرة  
والباقى بسيط والمطلقات خمس المطلقة العامة والوجودية الدائمة والوجودية الا للضرورة المطلقة  
الوقعية المطلقة الحينية والمركب منها الوجودية الباقى بسيط والممكنات خمس الممكنة العامة  
والممكنة الخاصة والممكنة الوقعية والممكنة الحينية والممكنة الدائمة والمركب منها الممكنة الخاصة  
والباقى بسيط فالمركب من الجميع سبع والبسيط ثلاث عشرة وقد اشار الى تعريف افراد كل نوع منها على  
هذا الترتيب فقال

### § (§ الضروريات) §

§ أولی الضروريات ما قد ذكرنا \* ضرورة ما عليها اقتصرنا §

يعني ان القضية الاولى من الضروريات هي التي ذكرت فيها الضرورة فقط بدون زيادة عليها مثالها  
موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لا شيء من الحيوان بجماد بالضرورة

§ وهي الضرورية المطلقة \* لانها عن قسدها مطلقة §

أي وهذه الضرورية المتقدمة هي المسماة بالضرورية المطلقة من الضروريات السبع وتعرف  
بانها ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة أي في جميع اوقات وجوده لا في بعض  
دون بعض وتسمى أيضا الضرورية الذاتية ومميت ضرورية لتكون جهة الضرورية ومطلقة لعدم  
تقييدها بغير ذات الموضوع (ولا يقال) ان التعريف غير مانع لصداقه على الممكنة الخاصة التي جعل  
محمولها الوجود فحوكل انسان موجود بالامكان الخاص لان ثبوت الوجود للانسان مادام موجودا  
ضروري (لا نأقول) ان معنى مادام ذات الموضوع موجودا أن تكون اوقات وجوده ظرفا للضرورة  
لا شرط فلا يرد المثال المذكور لان الضرورية فيه بشرط الوجود لا في زمان الوجود (فان قيل) انه يارزم حينئذ  
حصر الضرورية المطلقة في الضرورية الازلية لانها لا تصدق حينئذ الا في الموضوع الواجب او المنع  
لانه ما لم يجب وجوده لم يجب لشيء في اوقات وجوده (قلنا) لا نسلم ذلك لان ثبوت الذاتيات للذات ضروري  
في زمان وجوده لا بشرط الوجود فحوكل انسان حيوان بالضرورة فان الذاتي متقدم على الذات وجودا  
وهذا وقبل في الجواب ان الضرورية في المثال المذكور لاحقة من جانب المحمول وقد نصوا على انه لا عبرة

الى غيره وبالسمة وبسيلة  
الى الغير ونقض بالوضوء  
فانه وسيلة الى الصلاة مثلا  
ويطلب الابتداء في أوله  
بالسمة وأجيب بأن  
الوضوء اعتباران فهو  
مقصود في نفسه ووسيلة  
الى غيره فطلب الابتداء  
فيه بالسمة من حيث انه  
مقصود في نفسه على ان  
الوضوء ليس وسيلة نحو  
الصلاة دائما والبناء  
للاستعانة أو الملازمة  
على وجه التبرك وهو من  
عرضيات الملازمة  
كالضاحك للانسان  
وأخص منها لانها تكون  
على جهة التبرك وعلى  
غيرها وليس من جزئياتها  
كأنهم والملازمة هو

بها عندهم ولا يشككم عليها هنا لأنه معلوم أن الشيء مادام متصفا بشئ فهو متصف به أو منسلبا عنه فهو  
منسلب عنه وهو وجيه وانما قلنا في النظام ذكرنا دون حكموا حتى يشغل العقلية بسهولة الضبط ووضوحه  
في الموجهات اللفظية دون العقلية حتى ان بعضهم خصها بما اصطلحوا

(( وما بها ضرورة و لازما \* معهما دوام الوصف لا دائما ))

(( فهذه مشروطة أي عامة \* لأنها عما يليها عامة ))

الثانية من الضروريات المشروطة العامة وهي التي ذكرت فيها الضرورة مفيدة بدوام وصف الموضوع  
لزم وما وليس فيها لفظ لا دائما الذي يذكره تصير مشروطة خاصة وتعرف بأنها ما حكم فيها بضرورة ثبوت  
المحمول الموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع وسبب مشروطة لاشتغالها على شرط دوام  
الوصف وعامة لأنها أعم من المشروطة الخاصة الثانية مثالها موجبة كل كتاب متحرك الاصابع  
بالضرورة مادام كاتبها وسالبة لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبها فمادام كاتبها هو  
شرط دوام وصف الموضوع وهو الكاتب في الأولى والساكن في الثانية بمعنى ان ثبوت التحرك للكاتب  
لا يكون ضروريا بالاشتراط انصافه بالوصف وهو الكتابة بالفعل فمادام الكاتب متصفا بالكتابة بالفعل  
فلا بد أن يكون متحرك الاصابع واما إذا لم يكن كذلك فلا يكون متحرك الاصابع ضروريا له وكذلك سلب  
سكون الاصابع عن الكاتب لا يكون ضروريا الا اذا كان متصفا بالكتابة بالفعل (فان قلت) لا حاجة  
الى هذا الشرط لان المحكوم عليه في القضية هو الكاتب فالشرط مأخوذ من لفظه (قلنا) تقدم للتحقق  
التمهيد الثاني ان المراد في القضية هو صدق المحمول على افراد الموضوع وذاته فقط بدون وصفه العنواني  
وانما وصفه العنواني آلة للملاحظة الذات المحكوم عايه فالكتاب في المثال كناية عن الذات التي تصلح لان  
يصدق عليه لفظ الكاتب وقما قفنا للملاحظة وقت الحكم هو خصوص الذات فلولو الشرط لتوهم ضرورة  
المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع فترجع للضرورة الذاتية وليس كذهب النعامة من ان اسم الفاعل  
حقيقة في المتبلس بالحدث بالفعل وسبب مشروطة عامة لاشتغالها على اشتراط دوام الوصف مع أهميتها  
عن المشروطة الخاصة الثانية ثم ليس المراد من الشرط ما هو المتبادر من معنى الشرطية وهو ما كان  
خارجا عن الماهية لان الحكم في هذه القضية بضرورة المحمول ليس لخصوص ذات الموضوع والوصف  
خارج اذا الضرورة فيه اغير من حقيقة بالنظر الى الذات ولو قيدت بأن قيد بل هي بالنظر الى مجموع الذات  
والوصف فالحكم وان كان على ذات الموضوع فقط الا ان للوصف دخلا في تحقق الضرورة وانما سببه هو  
شرطا حينئذ باعتبار انه خارج عن الضرورة وان كان داخلا فيما تنسب له الضرورة والا لكانت عين  
الضرورة الذاتية

(( واعلم )) ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه العنواني بان يكون العنوان نوعا محمول على انسان حيوان  
فان مفهوم الانسان عين افرادة التي يصدق هو عليها في كل فرد منها انسان لان النوع مقام ماهية افرادة  
وقد تكون غيره بان يكون العنوان خارجا عن ماهية افرادة خاصة أو عرضا عاما محمول على كتاب متحرك  
الاصابع فان ذات الموضوع هي افراد الكتاب التي يصدق عليها وهي غير الوصف العنواني الذي هو  
الكتاب مع وصف الكتابة لتحقيقها بكونه أو خرافة أو جنسا أو فصلا محمول على حيوان حساس أو كل ناطق انسان  
وحيث ان النسبة بين المشروطة العامة والضرورة المطلقة هي العموم والخصوص الوجهة هي يحتاج معان  
فيما اذا اخذ ذات الموضوع و وصفه وكانت المادة مادة الضرورة الذاتية فيصح ان نقول فيها بالضرورة  
فقط حتى تكون ضرورة مطلقة أو ترتب مادام انسا نأحيى تكون مشروطة عامة وتنفرد الضرورة  
فيما اذا تعاريف الذات والوصف وكانت ضرورة النسبة لذات الموضوع فقط وليس للوصف دخل في تحقق  
الضرورة فمحمول كتاب حيوان فتقول بالضرورة ولا تقل مادام كاتب لان الضرورة بالحيوانية انما

ما يعنيه النعامة بالمصاحبة  
ويقولونهم الباء تكون  
بمعنى مع ويصح أن تكون  
بمعنى من الابتدائية أي  
أولاف الكتاب مبتدئا  
من اسم الله لان البسملة  
من الكتاب ولا يلزم  
ذكر المنتهى اليه وهذه  
الباء لها ممر عظيم وهي  
مبدأ الاعداد لان الواحد  
ليس بعدد ومن كانت في  
اسمه حرف بكثرة الاطاف  
واعلم أن مقدرات  
القرآن ليست منه وانما  
تذكر لاظهار المعنى كما  
ذكره شيخنا عن بعض  
أشياخه والاصل لابن  
العربي المفسر الاندلسي  
وهذا سقط ما لبعضهم من  
المناقشات التي لا طائل

هي لذات الموضوع لا الوصف منه وتنفرد المشروطة العامة فيما اذا تغير الذات والوصف وكان للوصف دخل في تحقق الضرورة وليست لذات الموضوع فقط نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة فلا يصح الاقتصار على ذكر الضرورة بدون شرط الوصف حتى تكون ضرورية لان تحرك الاصابع ليس ضروريا لذات الموضوع بل بشرط دوام وصفه

وقد يطلقون المشروطة العامة على ما اذا جعل القيد المذکور فيها ظرفا لشرط الحكم والفرق بين المعنيين انه على جعله ظرفا لا يتعين أن يكون للوصف دخل في تحقق الضرورة بل يجوز أن يكون له دخل فهي أعم منها على المعنى الاول عمومها بحيث يمكن ان يكون للوصف دخل في تحقق الضرورة وكان ضروريا للذات في وقت ما نحو كل منصف مظلم بالضرورة مادام منصفنا في صدق سواء جعلت مادام منصفنا شرط له دخل في تحقق ضرورية الاطلام لذات المنصف أو ظرفا بمعنى ان ضرورية نسبة الاطلام للمنصف متحققة في جميع أوقات الانحساف لان هذا المعنى لا يمنع أن يكون للوصف مدخل في تحقق الضرورة كما هنا لان الانحساف دخلا في الاطلام فليس ضرورية الاطلام لخصوص ذات المنصف وهو القمر والاكوان كل قمر منصف دائما وهو باطل وهو ضروري للقمر في بعض الاوقات وهو وقت جيلولة الارض بينه وبين الشمس على ما زعم علماء الهيئة وتنفرد المشروطة العامة بالمعنى الاول فيما اذا كان للوصف دخل في تحقق الضرورة ولم يكن ضروريا للذات في أى وقت نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبان لو وصف الكاتب دخلا في تحقق الضرورة كما تقدم وليس هذا الوصف ضروريا بالذات الكاتب في وقت ما ذ ليس هناك من العوارض ما يوجب به بخلاف الانحساف للقمر فهناك ما يوجب به وهو الجيلولة والنسبة بينهما وبين الضرورية المطابقة على المعنى الثاني العموم والخصوص المطلق وهو ظاهر مما ذكرنا ومتى أطلقت المشروطة العامة فالمراد بها ما ذات بالمعنى الاول لا الثاني

﴿مشروطة أى خاصة ان صحبت \* زيادة لادائما وركبت﴾

الثالث من الضروريات المشروطة الخاصة وهي عين المشروطة العامة مع زيادة لادائما عليها وهي من القضايا المركبة وهي كل ما فيها الفظة لادائما أو لا ضرورة كإثباتي لانها مشتملة على حكمين ايجاب وسلب مثالها موجبة كل آكل متحرك القم بالضرورة مادام آكلا لادائما وسالبة لاشئ من الآكل بساكن القم مادام آكلا لادائما ومعنى لادائما فيها اني درام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالنسبة لذات الموضوع لا الوصفه أى ان ذات الموضوع يقطع النظر عن انسافه بأى صفة لا يستلزم دوام ثبوت المحمول للموضوع أو دوام سلبه عنه فهي لتفي الدوام الذاتي وأما الدوام المستفاد من التقييد بدوام وصف الموضوع فانما هو بحسب الوصف لا الذات فالضرورة الموجودة في القضية المستلزمة للدوام انما هي بحسب الوصف كما هو معنى المشروطة العامة ونفي الدوام الذي به صارت هذه العامة خاصة انما هو بحسب الذات فلا تضارب وفائدة هذا القيد اذ ان الوصف المستلزم للضرورة في المشروطة العامة ليس بدائم للذات بل يقتضى عنها في بعض الاحيان قسنتى الضرورة المستلزم هولها لان انتفاء المستلزم انتفاء اللازم ولذا يشترط في هذه المشروطة أن يكون وصف الموضوع مفارقا للذات ليس ضروريا لها والنسبة بينها وبين المشروطة العامة العموم والخصوص المطلق بحيث يمكن فيما اذا تغير وصف الموضوع وذاته وكان للوصف دخل في تحقق الضرورة نحو كل كتاب متحرك الاصابع وتنفرد المشروطة العامة فيما اذا انحدا وكانت الضرورة بحسب الذات وليس للوصف دخل في تحققها نحو كل انسان حيوان بالضرورة مادام انسا نا فصدق العامة دون الخاصة لانه لا يصح هنا في الدوام الذاتي حيث ان الوصف غير مفارق للذات بل هو ضروري لها بالنسبة بينهما وبين الضرورية المطلقة المبينة لان الضرورية المطلقة ما حكم فيها

نحو او الاسم مشتق من  
السمو وهو العلو فيكون  
محذوف اللام أو من  
السمة وهي تعاليم الشئ  
بعلامة فيكون محذوف  
القضاء وقيل من السيمما  
وهي العلامة فيكون  
محذوف العين والله اعلم  
لله ذات الواجب وجوده  
القديم الموصوف  
بالصفات القديمة الخالق  
للعالم ولا يتوهم من هذا  
انه اسم لمفهوم ما ذكر بل  
المراد انه علم للذات  
المعينية المرفوع عنها  
التعدي هذه الصفات  
أى المميزة لذاتها وأما  
القول بأنه اسم لمفهوم  
الواجب الوجود أو المستحق  
للعباداة وكل منهما كافي

بالضرورة بحسب الذات وهي يلزمها الدوام الذاتي وهذه في فيها الدوام المذكور وقوله مشروطة بخبر  
لمبتدأ محذوف والضمير في صحته للمشر وطة انعامه المتقدمة والفتحة زيادة في النظم تقرأ بالتشوين مع  
النصب مفعول المحب بمعنى زائد او ما بعدها بدل أو عطف بيان أو ما بعدها مفعول المحب وهي حال منه  
ووجه تسميته بما ذكرنا كظاهري مما ذكرنا

﴿وقية مطلقة ما بينوا \* ضرورة بهم الوقت عينوا﴾

الرابعة من الضروريات الوقية المطلقة وهي ما بينت ضرورتها أي قيدت بوقت معين من أوقات وجود  
الموضوع سواء كان ذلك الوقت مضاعفا لا وصف أو غير ذلك وتعرف باسم ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت  
معين من أوقات وجود الموضوع وبشرط فيما أضيف إليه الوقت أن يكون ضروريا للذات في وقت ما مثالا  
موجبة كل قمر مخسف بالضرورة وقت حياولة الأرض بينه وبين الشمس وسالبة لاشئ من القمر  
بمخسف وقت التربع والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المعلوم والخصوص المطلق يجتمعان في  
نحو كل انسان حيوان المحبة بالضرورة أو في وقت كذا لان ضرورية الحيوانية للانسان في جميع  
الأوقات وتنفرد الوقية المطلقة في نحو كل قمر مخسف بالضرورة وقت الحياولة لان الضرورية ليست  
ذاتية للقمر حتى تصدق الضرورية المطلقة وبينها وبين المشر وطة انعامه المعلوم والخصوص  
الوجهي يجتمعان في نحو كل مخسف مظلم بالضرورة المحبة قولك وقت الانخساف أو مادام مخسفا وتنفرد  
المشر وطة العامة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كانا فلا تصدق فيه الوقية المطلقة  
لان الوقت للمالك يكن ضروريا للذات لم يستلزم ضرورية الكتابة وقد علمت ان شرط الوقية أن يكون  
ما أضيف إليه الوقت ضروريا للذات في وقت ما بالكتابة هنا ليست ضرورية للذات في أي وقت بخلاف  
الحياولة للقمر فان ضرورية في وقت ما وتنفرد الوقية المطلقة في نحو كل قمر مخسف بالضرورة وقت  
الحياولة لعدم صحة التقييد فيها بدوام وصف الموضوع حتى تكون مشروطة عامة وبينها وبين  
المشر وطة الخاصة المعلوم والخصوص الوجهي فيجتمعان في نحو كل مخسف مظلم بالضرورة المحبة قولك  
وقت الانخساف أو مادام مخسفا لا دائما وتنفرد المشر وطة الخاصة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع  
بالضرورة مادام كانا لا دائما وتنفرد الوقية في نحو كل قمر مخسف بالضرورة وقت الحياولة وتسميت  
وقية للتقييد فيها بوقت معين ومطلقة لعدم تقييدها بالدوام الذاتي

﴿وسمها وقية ان سلبت \* دوامها الذاتي وهذه ركبت﴾

هذا اشارة الى الخامسة من الضروريات وهي الوقية أي وسم الوقية المطلقة المتقدمة وقية بدون  
زيادة لفظ مطلقة ان سلبت معها الدوام الذاتي بأن زدت به اللفظ لا دائما وهي من القضايا المركبة  
مثالها موجبة وسالبة ما تقدم مع زيادة لفظ لا دائما الذي معناه ان ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه  
عنه ليس دائما باعتبار ذات الموضوع بل باعتبار وقت معين من أوقات وجوده فينبغي عدم عند انعدام هذا  
الوقت فهو في الدوام الذاتي لا الوقتي لانه باعتبار الوقت لازم والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة  
المبانية وبينها وبين المشر وطة المعلوم والخصوص الوجهي فيجتمع مع الثلاثة في نحو كل مخسف  
مظلم المحبة بالضرورة مادام مخسفا فقط أو مع لا دائما أو في وقت الانخساف لا دائما وتنفرد الوقية  
في نحو كل قمر مخسف بالضرورة وقت حياولة الأرض بينه وبين الشمس وطنان في نحو كل كاتب متحرك  
الاصابع بالضرورة وبينها وبين الوقية المطلقة المعلوم والخصوص المطلق لان المقيد أخص من المطلق  
وتقدم في الوجه ما يعني عن التطويل ووجه التسمية بما ذكرنا كظاهري مما تقدم

﴿منشروطة مطلقة ما رفقوا \* ضرورة بهم الوقت أطلقوا﴾

السادسة من الضروريات المنشرة المطلقة وهي ما رفقوا أي ذكرها مع ضرورتها المذكورة فيها

انخصر في فسر فلا يكون  
علما فقول باطل لا يبيح  
معناه شئ من عقائد  
التوحيد داخل في لا اله الا  
الله بل يلزمه علم الفائدة  
لانه يكون فيه استثناء  
الشئ من نفسه اذ المعنى  
حينئذ لا واجب الوجود  
الا واجب الوجود أولا  
مستحق للعبادة المستحق  
العبادة اذ لا اله والذات  
الواجب الوجود أو المستحق  
للعبادات وهذا وانعقاد  
بالله تعالى يدندن حول  
الكفر وأيضا فالكلمة  
المشرفة كلمة توحيد  
بالاتفاق من غير ان  
تتوقف افادتها التوحيد  
على اعتبار عهد ولو كان  
اسم الجلالة اسما للمفهوم

وقد علمنا من التعيين وتعرف بأن ما حكم فيها الضرورة السابقة في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقدمنا ما سألنا لاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقدمنا فان ثبوت التنفس للانسان وسأله عنه ضروري في وقت غير معين وسميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها أي وقت فيكون منتشرة في الأوقات ومطابقة لعدم تقييدها بنفي الدوام الذاتي والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم والخصوص المطابق لاجتماعه في كل انسان حيوان الحق بالضرورة مادام الذات أو في وقت ما وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما وبينها وبين المشروطة العامة والخاصة العموم والخصوص الوجهي تجتمع الثلاث في كل منصف منظم للحكمة وقتاً ما مادام منصفاً لا دائماً وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل فرد منصف بالضرورة وقتاً ما وتنفرد المشروطة في نحو كل كاتب مختل الأصابع بالضرورة والحكمة مادام كاتباً فقط أو مع لادائماً وعدم صحة وقتاً ما وبينها وبين الوقفية المطلقة والوقفية العموم والخصوص المطابق تجتمع معهما في نحو كل فرد منصف بالضرورة وقتاً ما لولا فقط أو مع لادائماً أو وقتاً ما وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لا يصح التقييد بوقت معين ووجه التسمية ظاهر مما تقدم

﴿ومعها ان زدتها لادائماً \* منتشرة تر كيم اجالازما﴾

هذا اشارة الى السابعة من الضروريات وهي المنتشرة أي وسم المنتشرة المطلقة المتقدمة منتشرة بدون لفظ مطلقة ان زدت فيها على التقييد بالوقت غير المعين لفظ لادائماً وهي من القضايا المركبة مثالها موجبة وسالبة ما تقدم مع زيادة لفظ لادائماً فهي عين المنتشرة المطلقة مع نفي الدوام الذاتي والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة وبينها وبين المشروطة العموم والخصوص الوجهي فتجتمع الثلاثة في نحو كل منصف منظم للحكمة بالضرورة في وقت ما لادائماً أو مادام منصفاً فقط أو مع لادائماً وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لادائماً وتنفردان عنهما في نحو كل كاتب مختل الأصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً وبينها وبين الوقفية المطلقة والوقفية المطلقة العموم والخصوص المطابق فتجتمع مع الثلاثة في نحو كل منصف منظم للحكمة بالضرورة وقتاً ما لولا فقط أو مع لادائماً أو وقتاً ما فقط أو مع لادائماً وتنفرد المنتشرة عن الوقفية في نحو كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما لادائماً وتنفرد المنتشرة المطلقة عنهما في نحو كل انسان حيوان وقتاً ما ووجه التسمية ظاهر مما تقدم ولما فرغ من الضروريات شمس في الدوام فقال

﴿الدوام﴾

﴿دائمة مطلقة ما لا كثر \* فيها الدوام دون قيد يظهر﴾

الاول من الدوام الثلاث الدائمة المطلقة وهي ما ذكر في اللفظ الدال على الدوام دون قيد آخره سوى دوام الذات وتعرف بأن ما حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجوداً دائماً موجبة كل انسان حيوان دائماً وسأله لاشئ من الحيوان بزماناً ما دالاً على الدوام وتسمى الدائمة الذاتية وسميت دائمة لاشتغالها على الدوام وبطلانها لعدم التقييد بدوام وصف الموضوع أو غيره والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم والخصوص المطابق لاجتماعه في كل انسان حيوان كمال الشمول من الموضوع كالمثال المتقدم وتنفرد الدائمة المطلقة فيما يجوز فيه الانسكال المذكور وان لم يقع في نحو كل كافر فهو عاتب في الاشارة دائماً وبينها وبين المشروطة العامة والوقفية والمطلقة العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع الاول في نحو كل انسان حيوان من كل ما اشعر فيه الموضوع ذاتاً وصفاً وكانت المادة مادة الضرورية للحكمة قولاً دائماً او قولاً مادام انساناً وتنفرد الدائمة المطلقة في نحو كل كاتب حيوان دائماً من كل ما تعارف فيه الموضوع بظاهرة كانت المادة متقدمة بالضرورة في الدوام الذاتي وتنفرد بالضرورة

المذكور لا علم على ذات  
مولانا لما أفادت التوحيد  
لان المفهوم من حيث هو  
يحتمل الكثرة ولا يصح  
الجواب بانما تقيده بحسب  
العسرف أو القسراف  
للا اتفاق على انه تقيده  
من غير اعتبار عرف ولا  
قسراف وإطلاق لفظ  
الجزئي في حقه تعالى صحيح  
من حيث المعنى لكن  
يمنع عند الإجماع اذ قد  
يؤهم النسبة الى جزء  
الشيء وذلك مستحيل في  
حقه تعالى وكذا يؤهم ان  
للقديم صورة تحصل في  
العقل لانهم أخذوا في  
تعريف الجزئي التصور  
المعرف بأنه حصول صورة  
الشيء في العقل أي



انطباعها فيه وذلك  
مستحيل في حقه تعالى وان  
أمكن حمل التصور في  
تعريفه على مطابق  
الشعور لبقاء الأيهاام مع  
انه لم يرد فيه توقيف من  
الشرع ولذا قال الامام  
شرف الدين ابن التماسي  
في شرح المعالم لا يسوغ  
اطلاق التصور على علم  
الله فانه لفظ يؤهم انطباع  
صورة الشيء في النفس  
وهو ممنوع في حق الله تعالى  
وان أريد به معنى صحيح  
فلا يجوز اطلاقه مع ايهاامه  
لانه لم يرد فيه توقيف من  
الشرع انتهى وبحمل  
التصور في تعريف الجوزي  
على مطابق الشعور  
اندفع ما يقال اذا كان

العام في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً من كل ما تغير فيه الموضوع ذاتاً ووصفاً ولم  
تكن المادة مادة الضرورة الذاتية ولا الدوام الذاتي وكان لا وصف مدخل في تحقق الضرورة ولم يتقدم  
الذات وتجتمع مع الثانية فيما اجتمعت فيه مع الاولى في نحو كل انسان حيوان للحكمة قولاً دائماً أو في وقت كذا  
وتنفرد الوقتية في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلة لولة من كل ما كانت ضرورية رتبة است ذات  
الموضوع ولا الوصفه وتنفرد الدائمة في نحو كل رومي أبيض دائماً وتجتمع مع الثالثة فيما اجتمعت فيه مع  
ما قبلها في نحو كل انسان حيوان للحكمة دائماً أو في وقت كذا وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل انسان متنفس  
بالضرورة وقتاً دائماً في نحو كل موضوع ذاتاً ووصفاً كانت فيه الضرورة لذات الموضوع است دائماً  
وتنفرد الدائمة في نحو كل رومي أبيض دائماً وبينها وبين المشرطة الخاصة والوقتية المباينة لان فيها  
ثبوت الدوام وفي كل نفي الدوام الذاتي

﴿عرفية أي عامة ان ذكرنا \* معاهدوام الوصف قيد اشهر﴾

الثانية من الدوام العرفية العامة وهي عين الدائمة المطلقة ان قيدت بدوام الوصف وتعرف بانها ما حكم  
فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع مثالها موجبه كل كاتب متحرك  
الاصابع دائماً مادام كاتباً وسالبة لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً وسلبت عرفية  
لان العرف يفهم منها هذا القيد وان لم تقيد به فانه اذا قيل لاشئ من المستيقظ بنائم دائماً يفهم منه  
العرف ان سلب النوم عن المستيقظ دائماً هو عند انصافه بالاستيقاظ وكذلك اذا قيل كل ماش على قدميه  
مستيقظ دائماً فان العرف يفهم منه ان دوام الاستيقاظ للماشي المذكور دائماً هو مادام ماشياً وعامة  
لانها أعم من العرفية الخاصة الآتية والنسبة بينها وبين الدائمتين الضرورية والدائمة المطلقتين  
والمشرطتين العامة والخاصة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الدائمتين في نحو كل انسان حيوان  
مما اتحد فيه الموضوع ذاتاً ووصفاً وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الدائمتين احدهما قولاً بالضرورة  
أو بالدوام فقط أو مع قولاً مادام انساناً وتنفرد عنهما في نحو كل كاتب متحرك الاصابع مما تغير فيه  
الموضوع ذاتاً ووصفاً ولم تكن المادة مادة الضرورة ولا الدوام الذاتيةين وينفردان عنهما في نحو كل  
كاتب حيوان مما فيه التغير وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيةين وتجتمع مع المشرطتين في  
نحو كل كاتب متحرك الاصابع من كل ما فيه التغير ولم تكن المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيةين  
احدهما قولاً بالضرورة مادام كاتباً دائماً أو دائماً مادام كاتباً وتنفرد عنهما في نحو كل حص أبيض  
دائماً من كل ما كانت المادة فيه مادة الدوام الذاتي دون الضرورة وبينها وبين الوقتيات الاربعة  
العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع الوقتيتين المطلقتين في نحو كل انسان حيوان مما فيه الاتحاد  
وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيةين للحكمة قولاً في وقت كذا أو وقتاً دائماً أو مادام انساناً  
وتنفرد عنهما في نحو كل رومي أبيض مما كانت المادة فيه مادة الدوام الذاتي دون الضرورة وينفردان  
عنهما في نحو كل انسان متنفس من كل ما كانت المادة فيه مادة الضرورة الذاتية لا في جميع الاوقات  
وتجتمع مع الوقتية في نحو كل منخسف من كل ما فيه المادة مادة الضرورة الوصفية احدهما قولاً  
بالضرورة في وقت الحيلة لولة أو وقتاً دائماً أو مع لادائماً فيهما أو دائماً مادام منخسفنا وتنفرد عنهما  
في مادة الدوام دون الضرورة في نحو كل زنبق أسود وينفردان عنهما في مادة الضرورة الذاتية في بعض  
الاقوات نحو كل انسان متنفس

﴿عرفية أي خاصة ان صحت \* لادائماً زيادة وركبت﴾

الثالثة من الدوام العرفية الخاصة وهي العرفية العامة ن زدت عليها لفظ لادائماً الذي هو انفي  
الدوام الذاتي وهي من القضايا المركبة وله عرفية تدبر لمخوف تقديره وهي يعود مع التعريف في صحت

الى العرفية العامة مثالها موجبة وسالبة ما تقدم في العرفية العامة مع زيادة لفظ لا دائما والنسبة بينها وبين الدائمين المباشرة لا شتمالها على نفي الدوام الذاتي وثبوتها فيها وبينها وبين المشر وطس العامة والوقتيات الاربعة العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع المشر وطس العامة في نحو كل كاتب منحول الاصابع اربعة قولك بالضرورة ما دام كاتباً فقط أو دائماً مادام كاتباً لا دائماً وتنفرد العرفية الخاصة عنها في مادة الدوام دون الضرورة نحو كل زنجي أسود دائماً مادام زنجياً لا دائماً وتنفرد المشر وطس العامة عنها في نحو كل انسان حيوان من كل ما فيه الضرورة لذاتية وتجتمع مع الوقتيين المطلقتين في نحو كل منصف منظم من كل ما فيه المادة مادة الضرورة الوصفية وتنفرد عنها فيما فيه الدوام دون الضرورة نحو كل زنجي أسود وينفردان عنها في مادة الضرورة الذاتية في بعض الاوقات نحو كل قهر منصف بالضرورة وقت الحيلة وبينها وبين العرفية العامة والمشر وطس الخاصة العموم والخصوص المطلق فتجتمع معهما في مادة الضرورة الوصفية نحو كل كاتب منحول الاصابع وتنفرد عن المشر وطس الخاصة في مادة الدوام الوصفي دون الضرورة نحو كل زنجي أسود وتنفرد عنها العرفية العامة في نحو كل انسان حيوان دائماً مادام انساناً ما فيه الاتحاد والضرورة والدوام الذاتيين

### ﴿المطلقات﴾

﴿مطلقة أى عامة ما طاعت نسبتها عن قيدها بل حقت﴾

تقدم ان المطلقات هي القضايا التي حكم فيها بفعلية النسبة بدون تعرض لضرورة ولا دوام والمراد بفعليتها آخر وجهها من القوة الى الفعل في أى زمن ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً لا فريد قائم كزبد يقوم محبوبة على فعلية النسبة وكل انسان ميت محبوبة على فعلية النسبة أيضاً وهي خمس أولها المطلقة العامة وهي ما طاعت نسبتها عن أى قيد مما تقدم ولم تعرض فيها التحقق النسبة وفعليتها وتعرف بانها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مثالها موجبة كل انسان من نفس بالفعل أو بالاطلاق العام وسالبة لا شيء من الانسان عتق نفس بالفعل ووجهه تهيتها بما ذكر اطلاقها عن التقييد واعميتها عما عداها قال السعد وسيت مطلقة لان المطابقة في الاصل ما لم تكن مقيدة بجهة من الجهات وهي نعم الفعليات والممكنات لكن لما كان المفهوم من القضية عرفاً ولاغية ما تكون النسبة فيها فعلية خصوصاً المطلقة بهذا وخرجت الممكنات اهـ واعل مراده بقوله ما لم تكن مقيدة بجهة من الجهات أى من الضرورة والدوام والافهوقائل باسما من الموجهات وبالغ في الرد على صاحب المطالع في استشكله المتقدم والنسبة بينها وبين جميع القضايا المتقدمة العموم والخصوص المطاق وهي الاعمال لانه يلزم من ضرورة النسبة أو دوامها مطلقة ومقيدة فعلية النسبة ولا عكس فتجتمع مع كل واحدة وتنفرد عنها في نحو كل انسان ضاحك بالفعل ﴿واما الادعاء لازمه \* فهي الوجودية الادعاء﴾

الثانية من المطلقات الوجودية الادعاء وهي عين المطلقة العامة مع زيادة لا دائماً التي هي بمعنى نفي الدوام الذاتي والمعنى ان المطلقة التي بها لفظ لا دائماً حال كونها لازمة فهي المسماة عندهم بالوجودية الادعاء ولفظ الادعاء بقرأى البيت قطع اهمزة للضرورة وسويت بذلك لوجود نسبتها بالفعل مع ذكر للدوام معها وتعرف بانها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مع نفي الدوام الذاتي مثالها موجبة كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً وسالبة لا شيء من الانسان ضاحك بالفعل قال شارح المطالع وتسمى مطالعة اسكندرية لان المعلم الاول وهو اوسط الذي هو معلم اسكندر كان كثيراً ما يمثل لهيئة المطالعة بعبارة الادوام تحري راع فهم الدوام ففهم اسكندر الا فرودوى من ذلك الادوام اهـ والنسبة بينها وبين الدائمين المباينة لا شتمالها على نفي الدوام الذاتي وهو ما يشتهر به بيننا وبين الوقفية

الجزئى هو الذى ينسج  
تصوره من صدقه على  
كثيرين والتصور حصول  
الصدورة فى العسل أى  
انطباعها فى عين انسان  
اسم الجلالة معناه جزئى  
أى لا يقبل التعدد  
والقديم لا تحصل له صورة  
وقد اجاب عنه القاضى  
السكتانى بأن معناه انه  
اذا كان لا يقبل التعدد  
خارجاً بديل السماع فلا  
يقبل له ذهناً على تقدير  
تصوره ولا يخفى ان السؤال  
والجواب بآتيان فى معنى  
الآية وأصل اسم  
الجلالة هو الله كلى من  
أسماء الاجناس وهو  
المعبود بحق فاذا قلت لا اله  
الا الله فعناه لا معبود

والمنشورة المطلقتين والعرفية والمنشروطة العامتين العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع الوقتيتين  
في نحو كل قمر منخسف بالحكمة بالفعل لادائما أو بالضرورة وفي وقت الحيلولة أو في وقت ما وتنفرد عنهما في نحو  
كل انسان يعيش على اثنين لادائما أو ينفردان عنها في كل انسان حيوان بالضرورة وقتا ما وفي وقت  
كذا وتجتمع مع العامتين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بحكمة ان يقال بالفعل لادائما أو بالضرورة  
أودائما مادام كاتبان وتنفرد عنهما في نحو كل انسان ضاحك بالفعل لادائما أو ينفردان عنها في نحو كل  
انسان حيوان بالضرورة أو دائما مادام انسانا وبينها وبين الخاصتين والوقتيتين المطلقة العامة  
العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الخاصتين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عنهما في نحو  
كل انسان متنفس بالفعل لادائما وتجتمع مع الوقتيتين في نحو كل قمر منخسف بالحكمة بالضرورة وفي وقت  
الحيلولة أو وقتا ما أو بالفعل لادائما وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالفعل لادائما وتجتمع مع  
المطلقة العامة في نحو كل انسان ضاحك بالفعل وتنفرد المطلقة العامة في نحو كل انسان حيوان بالفعل

﴿واللاضروية بما قد يحبا \* لا بالضرورة واذان ركبا﴾

الثالثة من الضروريات الوجودية اللاضروية وهي عين المطلقة العامة مع زيادة لفظة لا بالضرورة  
التي هي لنفي الضرورة الذاتية وتعرف بانها ما حكم فيها بشيئ المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل  
مع نفي الضرورة الذاتية مما لها موجبة وسالبة متقدم في الوجودية اللادائمة بتبديل اللادوام  
باللاضروية ووجه التسمية ظاهر مما تقدم والنسبة بينهما وبين الضرورية المطلقة المبينة وهو ظاهر  
وبينها وبين العامتين والوقتية والمنشورة المطلقتين والدائمة المطلقة العموم والخصوص الوجهي فتجتمع  
مع العامتين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالحكمة بالضرورة أو دائما مادام كاتبا أو بالفعل لا بالضرورة  
وتنفرد عنهما في نحو كل انسان يحرك يده بالفعل وينفردان عنها في نحو كل انسان حيوان وتجتمع مع  
الوقتيتين المطلقتين في نحو كل قمر منخسف بالحكمة بالضرورة وفي وقت الحيلولة أو وقتا ما أو بالفعل  
لا بالضرورة وينفردان عنها في نحو كل انسان حيوان وتنفرد عنهما في وقتا ما أو بالفعل لا بالضرورة  
مع الدائمة المطلقة في نحو كل زنجي أسود بالحكمة دائما أو بالفعل لا بالضرورة وتنفرد الدائمة في نحو كل انسان  
حيوان دائما وتنفرد الوجودية اللاضروية في نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة وبينها وبين  
الخاصتين والوقتيتين والمطلقة العامة والوجودية اللادائمة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع  
الخاصتين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالاطلاق لا بالضرورة  
وتجتمع مع الوقتيتين في نحو كل قمر منخسف وتنفرد عنهما في نحو كل انسان يعيش على رجلين وتجتمع  
مع المطلقة العامة والوجودية اللادائمة في نحو هذا المثال وتنفرد عن الوجودية اللادائمة في نحو كل  
جسم أبيض بالفعل لعدم صحة نفي الدوام وصحة نفي الضرورة وتنفرد عنهما المطلقة العامة في نحو كل  
انسان حيوان

﴿مطلقة حينية ما قيدت \* بحين وصف الوضع لان جردت﴾

الرابعة من المطلقات المطلقة الحينية وهي ما قيدت نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع أي بعض أوقات  
الوصف نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب أي في بعض أوقات كونه كاتباً

﴿مطلقة وقتية ما بينا \* اطلاقها بقيد وقت تبنا﴾

الخامسة من المطلقات المطلقة الوقتية وهي ما بين اطلاقها أي قيدت فعلية النسبة في أوقات معين وتعرف  
بانها ما قيدت اطلاقها بوقت معين من أوقات وجود الموضوع نحو كل انسان مطالب لاد كل بالفعل وفي وقت الجوع  
ووجه النسبة في هاتين المطلقتين ظاهر ﴿سافضة﴾ اعلم اننا لم نعرض للمطلقة الوقتية لاهنا  
ولا في النقااض والعكوس فان كان ذلك استثناء عنها بالمطلقة الحينية فقد ذكرنا مع الممكنات الممكنة  
الوقتية مع ذكرهم فيها الممكنة الحينية ولم يستغنوا بإحداهما عن الآخرى وان كان لا مراً آخر فلم

بحق الا الله وأما القول بأن  
الهابط على المعبود  
بحق والمعبود بباطل  
فيعبد عن التحقيق  
بمراحل وقد رد جيل من  
قائل في كتابه العزير  
على من توهم من الكفار  
في المعبودات الباطلة انها  
آلهة في غير ما آية كقوله  
تعالى ان الذين تدعون من  
دون الله عباداً مثلكم  
فيسخيل كون المعبودات  
الباطلة آلهة عقلا ونقلا  
ولا يخفى ان من استحال  
كونه الها لا يصح أن  
يسمى باسم الاله لعدم  
وجود حقيقة الاله  
فيه ومثال الغلط في  
تسمية الجاهلية  
معبوداتهم الباطلة آلهة

يدكر فلا يخالفهم فان قلت ان عدد ذكركم هو العدد الاحد ياج اليها في النقائص والعكس قلنا  
 يقال ذلك ايضا في ذكر الممكنة الوقتية مع ذكرهم الممكنة الحينية فبصريح لا نزاع على المناجبة  
 المطلقة بينهما وبين الوقتية المطلقة لما ثبت في شرك الحيرة والوهم فكذلك ما فوق في القدر بينهما  
 فرق في المعنى اذ قيل في الضرر ورياء وعقد في المطلقات قلنا ذكر والفرق بين المطلقة الوقتية والحينية  
 ان الحينية الحينية قديمة عين وصف الموضوع لا يحين وجوده كما هو صريح النظم والمراد بحين الوصف  
 بعض أزمانه والمطلقة الوقتية قدمت بوقت معين من أوقات وجود الموضوع لا من أوقات وصفه سواء  
 كان وقت الوصف أو غيره ولما أطلق الوقت في النظم والثانية أعم من الاولى مطابقة بينهما في نحو  
 كل ماش يتحرك بالفعل لجهة معين عوماش أوفى وقت الماشي وتنفرد المطلقة الوقتية في نحو كل كاذب  
 تارك للكتابة وقت النوم لعدم صحة حين الكتابة والنسبة بينهما وبين المطلقة العامة التساوي فلا  
 تخالف بينهما في المصادق بل في المفهوم فقط وحيد لا بالنسبة بينهما وبين جميع انقضائهما بين  
 المطلقة العامة ونوع انقضائها

### ﴿الممكنات﴾

﴿ممكنة أي عامة ماقد نفي في ضمنها ضرورة الخالف﴾

ممكنة نصيب في فخر وجود القوة الغريبة من الفعل والاعتبار فالقول أن لا وتنفرد  
 توجب عدد من المرجحات وهي خمس أولاها الممكنة العامة وهي ما حكم فيها بعدم استعانة أيها أعم  
 من أن تكون ضرورية أو دائمة أو غيرهما وأعم من أن يكون نقيض نسبتها ممكنا أو دائما أو معتدلا ولا  
 يكون ضروريا ولا لا كانت نسبتها ممكنة فلا تكون ممكنة في الضرورة عن نقيض نسبتها الذي هو  
 الطرف الخالف لازم لها لا مألوفها الخفي ولما اعتدلتا عن تدريسهما إياها إياها ما حكمكم فيها بسبب  
 ضرورة الطرف الخالف إلى قولنا في ضمنها فإنه لا معنى لتعريف القضية بما هو وصف من صفات نقيضها  
 مثالها ما وجبة كل إنسان كاتب بالامكان العام فهذه القضية تمثل كل قضية لها طرفان طرف موافق  
 وهو مفهوم القضية المصريح به والطرف الخالف هو مفهوم نقيضها وقد حكمت هذه القضية ضراحة  
 بأن نسبة لاكتشافها من غير متطوع ولزومها بالضرورة ليس بضروري وهو كنهه ونحوه من وجود  
 بالامكان العام بمعنى أن ثبت الوجود لله تعالى غير متشع أعم من أن يكون ضروريا أو دائما أو معتدلا  
 ولكن الدليل العقلي عند الأول وكذلك عدم الوجود لله تعالى غير ضروري أعم من أن يكون ممكنا  
 أو دائما أو معتدلا ولكن الدليل العقلي عند الأول وسبب ممكنة لا شئنا لها على الامكان وعامة لا  
 أعم من الممكنة الخاصة الثانية والنسبة بينهما وبين المطلقة العامة أعم والخصوص المطلق يختص بهان  
 في نحو كل إنسان حيوان وتنفرد الممكنة العامة في نحو كل إنسان عشي على أربع فهي أعم من المطلقة  
 العامة لأنه متى تحققت فعلمة النسبة كانت غير متشعة سواء كانت إيجابية أو سلبية وتقدم أن المطلقة  
 العامة أعم من جميع القضايا المتشعبة فتكون الممكنة العامة أعم أيضا من جميعها لأن الأعم من  
 الأعم أعم النسبة بينهما وبين جميع القضايا المتشعبة بما فيها المطلقة العامة العموم والخصوص المطلق  
 تجمع مع كل واحد وتنفرد عن الجميع فبما إذا لم تتفق إيجابه لم يخرج من القوة الخاصة الفعل كالمثال  
 المتقدم

﴿ممكنة أي خاصة ما سبقت في ضرورة الجواب وهي ركبت في﴾

الثانية من الممكنات الممكنة الخاصة وهي ما سبقت فيها الضرورة الذاتية عن الجواب أي الطرفين  
 المتوافق والخالف نحو كل إنسان كاتب بالامكان الخاص بمعنى أن كالا من النسبة تشبوهية والسببية  
 غير خمس ونرى بل جافروهي من الخصائص بالركبة والنسبة بينهما وبين الضرورة المطلقة العامة لا ينفرد  
 ظاهر في شئنا وبين العامة وبين الوقتية المطلقة بين العامة المطلقة العامة لا ينفرد بين العامة وبين العامة

هو اعتقادهم ألوهيتها  
 تبعاً لوساوس الشيطان  
 والافن به لم انما البت  
 بالالهة لعدم وجود  
 حقيقة الاله فيهم فكيف  
 يطلق عليها أنها آلهة  
 بل لا يبرحم الله الى  
 النزاع في كونها آلهة  
 وهو نفس انكسر فانها  
 لا تعمي الابصار ولكن  
 تعمي القلوب التي في  
 الصدور والحاصل ان الها  
 انما يطلق على المعبود  
 بحق لكن لما اعتدوا ان  
 مبيداتهم موجودة بحق  
 أطلقوا عليها اسم الاله من  
 حيث كونهما عبودة  
 بحق في أذهانهم فثبت  
 لم يطلق الا على المعبود بحق

الوجهي فتجتمع مع العامين والوقتيين في نحو كل منخسف مظلم لجهة بالضرورة أو دائماً مادام منخسفاً  
أو في وقت الانخساف أو وقتاً ما أو بالامكان الخاص لان ضرورة الانطلام ليست لذات الموضوع بل  
لوصفه وهي لا تنافي الامكان الخاص لانه سلب الضرورة الذاتية على ما تقدم ومنفرد عن الجميع في  
نحو كل انسان يعيش على اثنين بالامكان الخاص وينفرد الجميع عنها في نحو كل انسان حيوان وتجتمع  
مع الدائمة المطلقة والمطلقة العامة في نحو كل زنجي أسود لجهة دائماً أو بالفعل أو بالامكان الخاص  
وتنفرد عنها في نحو كل زنجي أبيض وينفردان عنها في نحو كل انسان حيوان وبينها وبين الممكنة  
العامة والخاصة والوقتيين والوجوديتين العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الكل في نحو كل  
كاتب منحرك الاصابع لجهة بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً دائماً أو في وقت الكتابة أو وقتاً ما دائماً  
أو بالفعل دائماً أو بالامكان العام أو الخاص وتنفرد عن الجميع في نحو كل انسان  
يعيش على أربع وتنفرد عنها الممكنة العامة في نحو الله موجود

﴿ممكنة حينية ماقيداً \* امكانها بحين وصف قصداً﴾

الثالثة من الممكنات الممكنة الحينية وهي ماقيد امكانها العام بحين وصف الموضوع أي بأي وقت من  
أوقاته نحو كل كاتب منحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب

﴿ممكنة وقتية ماحكماً \* فيها بوقت بين قد علماً﴾

الرابعة من الممكنات الممكنة الوقتية وهي ماحكم فيها بالامكان العام مع التقييد بوقت معين معلوم  
وتعرف بانها ماقيد امكانها العام بوقت معين من أوقات وجود الموضوع نحو كل انسان طاب لئلا كل  
وقت جوعه بالامكان العام والفرق بين هاتين الممكنتين هو ما تقدم من الفرق بين المطلقة والوقتيية  
والحينية فتذكر واعتصم به تسلم مما شوش به بعضهم هنامن ان الفرق هو ان الحين يدل على بعض  
الاوقات والوقت يدل على جميعها وان الحين يدل على وقت غير معين والوقت يدل على وقت معين وما  
اعترض به الآخر من لزوم التحكم

﴿ممكنة دائماً مافقداً \* وصف الدوام الوصف فيها السابقاً﴾

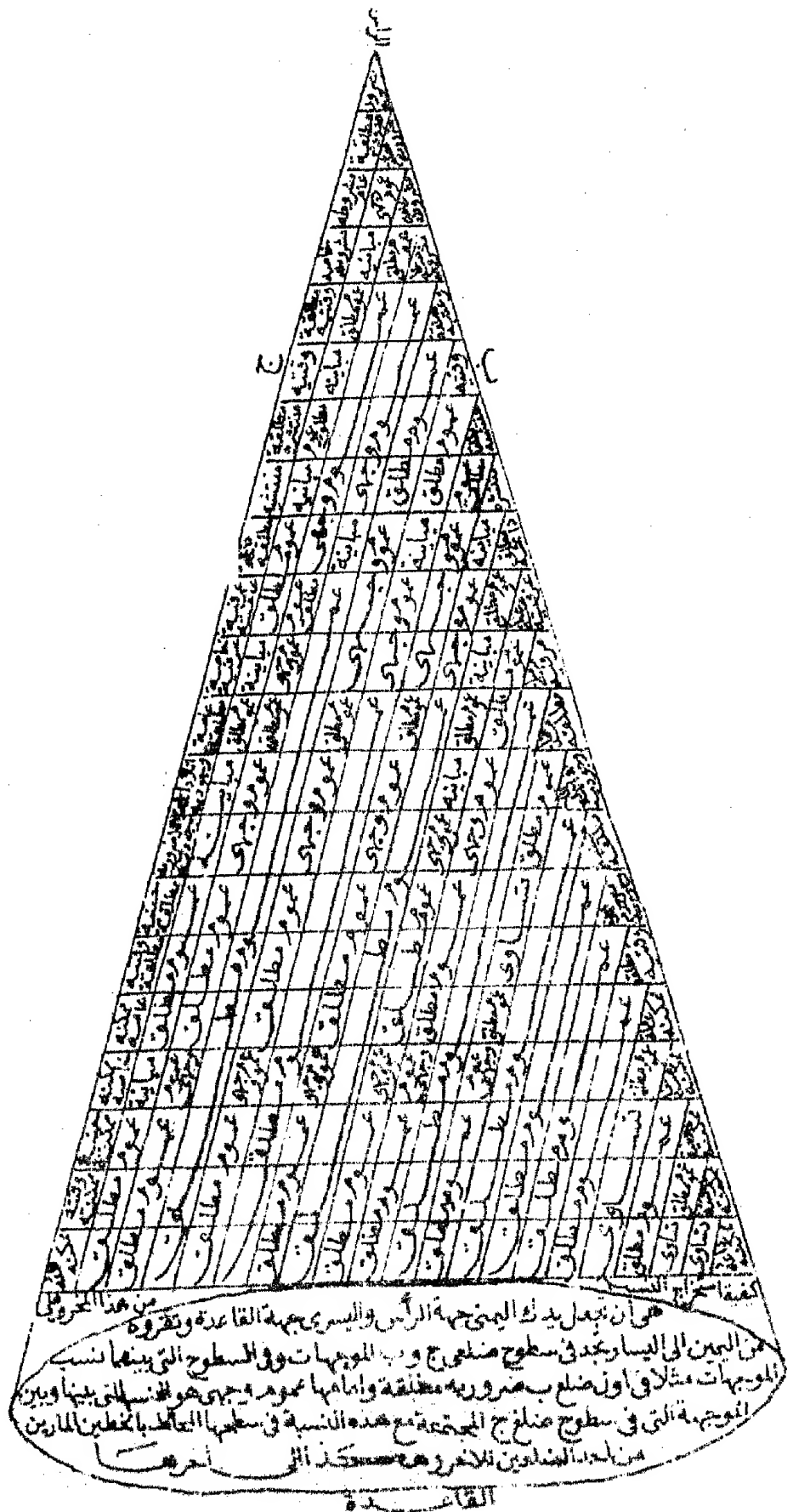
الخامسة من الممكنات الممكنة الدائمة وهي مافق أي صاحب وصفها السابق وهو الامكان العام  
وصف الدوام وتعرف بانها ماقيد امكانها العام بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان العام دائماً وقيد بقوله  
السابق اشارة الى الامكان العام المتقدم في الممكنة العامة لا الامكان الذي في الممكنة الخاصة لان  
هذه الممكنات الثلاثة تقسم الى الامكان العام كالممكنة العامة والنسبة بين الممكنة الحينية والوقتيية  
العموم والخصوص المطلق والوقتيية الاعم على قياس ما تقدم في المطلقتين والنسبة بينهما وبين الممكنة  
الخاصة العموم والخصوص المطلق وهما أهم وهما ظاهر والنسبة بين هذه الثلاثة وبين الممكنة  
العامة التساوي والنسبة بينهما وبين جميع القضايا ما بين الممكنة العامة وجميعها وهذا غاية  
ما وصلت اليه أفهامنا في تعريف الموضوعات وقد كررنا في أمثلة من المناطقة تعرض لها على هذا  
الوجه فان من حصرها في التسع عشرة لم يذكر لها اسما ومن ذكر اسمها لم يرد فيها عن خمس عشرة (سابعة)  
رأينا بعض حوائج الطبيعة بعد ما ذكرنا خمس عشرة قضية لا غير اخذنا من سراج الشمسية  
رسمها في شكل مماء الشكل المنبري وكاد أن يظا بذلك الترياقرا زعمنا منه بأنه أي عالم بخط خبر به  
وهو مع فية من خلل الانتظام والبعيد عن مناهج الافهام ليس فيه الا الظاهر بحسن انظاها  
على ان نجيبه بالمنبري مما نادى على جهل واضعه بعلم الهندسة يدرك ذلك من يدرك فانه ليس عندهم  
من الاشكال ما يسمى بهذا الاسم وذلك لان الاشكال عندهم اما سطحية أو جسمية والاولى هي المربع  
والسطة طبل ومتوازي الاضلاع والمثلث وشبهه المتعرف وكثير الاضلاع والدائرة والثانية هي المكعب

عندهم لكن هذا الاطلاق  
خطأ من التعمت في الكفر  
كاطلاق لفظ الرب ولفظ  
الرحمن معربين بأل على  
غير الله تعالى فقد علم أن  
الها كل أي لا يمنع مجرد  
تعقل مدلوله من التعدد  
الا انه قام البرهان القطعي  
عقلا ونقلا على استحالة  
وجود الله غير مودلانا  
تبارك وتعالى وانه جل  
وعلا واحد لا شريك له  
وبين ذلك على ما أشار  
اليه الامام السنوسي أن  
هذه الوحدة الواجبة  
عقلا ونقلا لا تقدر في  
اطلاق الكل على لان  
الوحدة لم تعرف من جهة  
مجرد عقله وانما عرفت  
من البرهان وقد اعتلت



والمنشور والهرم والاسطوانة والمخروط والكرة نعم قد يسمى شكله على ما فيه بالمثلث قائم الزاوية  
 لا بالمنبري (ولعله علم قديم ودرث)

جاهلية العرب والمبتدعة  
 معناه ولم يمنعهم عقله من  
 اعتقاد الشريعة فيه  
 والتعدد حين ضلوا عن  
 برهان استحالة الشريعة  
 فيه والتعدد بالجملة إنما  
 يتضح في إطلاق الكلبي  
 أن يكون مجرد عقل  
 المدلول وحده ما نعلم من  
 التعدد كما نرى بدو عمرو  
 أما إذا كان المانع غيره  
 فلا والرجح صفة مشبهة  
 مشتقة من مصدر رحم  
 بعد جعله لازما ونقله إلى  
 فعل يضم العين لأن الصفة  
 المشبهة لا تشترط من  
 المتعدي والواو في قولهم  
 ونقله إلى فعل لا يقتضي  
 الترتيب ولا حاجة إلى  
 استكمال العلامة



ولقد أبرزنا لك العشرين بنسبها تحتال في حال الكمال والظهور هي تسعة في هذا الشكل المخروطي  
ارتسام الصور في مرآة البلور غريبة الوضع بدية الصنع تكاد تسبق الأذهان إلى الأفهام والجدلة  
على هذا الالهام

﴿فهذه عشرون منها مركبا \* سبع بسيطة ما بقي فلتسكتبا﴾

الفضيلة ان اشتملت على حكم واحد ايجابا أو سلبا فهي بسيطة تحرك كل انسان حيوان بالضرورة أو لا شيء  
من الحيوان بجماد بالضرورة وان اشتملت على حكمين أحدهما ايجابا والاخر سلبا فهي مركبة فتحو  
كل انسان كاتب بالفعل لادائما فان معناها ايجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه بالفعل على ما ستعرف  
فهذه الموجهات المذكورة عشرون منها سبع مركبات مشتملة على حكمين مختلفين وثلاث عشرة  
بسيطة مشتملة على حكم واحد والسبع المركبات منها ثلاث من الضروريات المشروطة الخاصة والوقتيتان  
واحدة من الدوام وهي العرفية الخاصة والثلاث من المطلقات وهما الوجوديتان وواحدة من الممكنات  
وهي الممكنة الخاصة والثلاث عشرة البسيطة منها أربع من الضروريات وهي الضرورية المطلقة  
والمشروطة العامة والوقعية والمنتشرة المطلقتان والثلاث من الدوام وهما الدائمة المطلقة والعرفية  
العامة وثلاث من المطلقات وهي المطلقة العامة والمطلقة الحينية والمطلقة الوقعية وكل الممكنات  
ماعد الممكنة الخاصة

### ﴿المركبات﴾

﴿مركب مافيه لا وخاصة \* لادائما مطلقة أي عامة﴾

﴿واللا ضرورية هنا ممكنة \* ممكنتان عامتان خاصة﴾

هذان البيتان اشارة إلى ضابطي تعيين المركب من البسيط وضابط آخر لمعرفة معني ما حصل به  
التركيب فاشار بقوله \* مركب مافيه لا وخاصة \* إلى الضابط الاول يعني ان المركب من الموجهات  
نوعان النوع الاول هو القضايا التي فيها زيادة عن اللفظ الدال على جهتها لفظة لا سواء كانت لثني الضرورية  
الذاتية وهي الوجودية اللا ضرورية أو لثني الدوام الذاتي وهي باقي المركبات والنوع الثاني هو الممكنة  
الخاصة وأشار بقوله لادائما إلى الضابط الثاني يعني ان لفظة لا التي حصل بزيادتها تركب القضية  
ان كانت لثني الدوام فهي بمعنى قضية مطلقة عامة مخالفة لصدور القضية في الكيف موافقة له في الكم وان  
كانت لثني الضرورية فهي بمعنى ممكنة عامة وان الممكنة الخاصة بمعنى ممكنتين عامتين وقد علمت ان مافيه  
لادائما هو الخاصتان والوقتيتان والوجودية اللادائمة وبيان ذلك في المشروطة الخاصة ان كان  
موجبة فتحو كل كاتب مححرك الاصابع بالضرورة مادام كتابا لادائما فهي مركبة من قضيتين موجبة  
مشروطة عامة وهي الصدور وسالبة مطلقة عامة قائمة لا شيء من الكتابات مححرك الاصابع بالفعل وهي  
معنى الجبر الذي هو لادائما وانما كان لادائما في قوة هذه المطلقة العامة لأن القضية أفادت ان ايجاب  
الحمول لله وخصوع ليس بدائم وان لم يدع كان معناه ان الايجاب ليس منتهقا في جميع الاوقات فيكون  
السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت سالبة فتحو لا شيء من الكتابات بساكن  
الاصابع بالضرورة مادام كتابا لادائما فهي مركبة من مشروطة عامة سالبة وهي الصدور ومطلقة  
عامة موجبة قائمة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق لعام وهي معنى الجبر الذي هو لادائما  
كان لادائما في قوة هذه المطلقة العامة لأن القضية أفادت ان سلب المحمول عن الموضوع ليس  
بدائم واذا لم يدع كان معناه ان السلب يسير متحقق في جميع الاوقات فيكون الايجاب متحققا في الجملة  
وهو معنى المطلقة العامة الموجبة وعلى ذلك القياس في كل مافيه لثني الدوام الذاتي المعبر عنه بلادائما  
وعات ارمائية لثني الضرورية الذاتية هو الوجودية اللا ضرورية وقلة وبيان ذلك في الالهات كانت

الشوائف وتكلف الجواب  
بأن فائدة الفصل بعد  
يجعله لازما أن يكون من  
الغرائز مع مافيه من  
النظر فان فصل لا يدل  
دائما على الغرائز بل دليل  
تظن بل العطف للتفسير  
أو الواو للتقسيم أي بعد  
تنزيله منزلة اللازم من غير  
نقل أو بعد نقله إلى فعل  
بالضم وقول بعضهم كيف  
يشق والاشتقاق يقتضي  
الحادث ليس بشئ لأن  
المشتق هو اللفظ وكل  
لفظ حادث كبرهن عليه  
في محله وبهذا سقط قول  
بعضهم أيضا الوضع لا سم  
الجلالة يقتضي الحادث  
والرجعة مؤلمة تقتضي  
الفضل والاحسان والهدا

موجبة نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة فهي مركبة من مطلقة عامة موجبة وهي المصدر  
وممكنة عامة سالبة قائلة لاشئ من الانسان عت نفس بالامكان العام وهي معنى العجز الذي هو لفظ  
لا بالضرورة وانما كان لا بالضرورة مفيداً لهذه الممكنة العامة السالبة لان القضية أفادت ان ايجاب  
المحمول للموضوع ليس ضرورياً واذا لم يكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة  
الايجاب هو معنى الممكنة العامة السالبة وان كانت سالبة نحو لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل  
لا بالضرورة فهي مركبة من مطلقة عامة سالبة وهي المصدر وممكنة عامة موجبة قائلة كل انسان  
ضاحك بالاطلاق العام وهي معنى العجز الذي هو لا بالضرورة وانما كان هذا العجز مفيداً لهذه الممكنة  
العامة الموجبة لان القضية أفادت ان سلب المحمول للموضوع ليس ضرورياً واذا لم يكن ضرورياً كان  
هناك سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب هو معنى الممكنة العامة الموجبة وعلمت ان الممكنة  
الخاصة هي التي يحكم فيها بسلب الضرورة الذاتية عن الطرفين وبيان ذلك فيها اننا اذا قلنا كل انسان كاتب  
بالامكان الخاص اولاشئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص كان معناه ان سلب الكتابة عن الانسان  
وايجابها له ليسا ضروريين وسلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب امكان  
عام موجب فاممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة مركبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة  
والاخرى سالبة فهي في معنى ممكنتين عامتين قائلتين في المثال كل انسان كاتب بالامكان العام لاشئ من  
الانسان بكاتب بالامكان العام ولما انتهى الكلام على الموجهات وتعرفت انفسها وتقسيمها الى  
مركب وبسيط ومعرفه كل منهما بأوضح اشارة وبسط عبارة فمرع في احكامها من التناقض والتعاكس  
مقدم التناقض فقال

### ﴿التناقض﴾

فقد علمنا ان المنطق ان التناقض في القضايا هو اختلاف القضية بين ايجابا وسلبا لاشئ لا في نفس ذاته  
بصدق احدهما وكذب الاخرى وذلك لا يكون الا بالاتحاد في وحدة النسبة فان كانت القضية متضمنة  
فلا يراد على ذلك شئ تفوز به عالم زيد ليس بعالم وان كانت مسورة زيد على ذلك شرط آخر وهو الاختلاف  
في الحكم فان كانت كلية فنقيضها جزئية وبالعكس وان كانت موجبة زيد على ذلك شرط آخر وهو  
الاختلاف في الجهة ولما كان لا يعرف حال التناقض في الموجهات بمجرد ذلك بل لابد من معرفة أنه هذه  
الجهة تناقض هذه الجهة وذلك غير معلوم أفرد تناقضها بالذكر والمراد بالنقيض في الموجهات احد  
أمرين اما النقيض الحقيقي أو اللازم المساري له كما سيظهر لك

### ﴿تناقض الموجهات تنقسم \* بسيطاً او مركباً كالزعم﴾

والمعنى ان تقاض الموجهات تنقسم الى تقاض بسيط وتفاض من مركبة كالزعم ذلك من تقسيم نفس  
الموجهات الى ذلك والبسيط ان تقاضها تقاض مخصوصة والمركبة منها الهاتقاض مخصوصة والتركيب في  
نقيض المركبة غير ما تقدم في معنى التركيب فيهما لما كان البسيط مقدماً بالطبع ناسب ان يقدم في  
الوضع فقال

### ﴿تناقض البساط﴾

### ﴿بساط الامكان والضرورة \* تناقضات البعض بالضرورة﴾

يعني ان الموجهات البسيطة التي جهتها الضرورة وهي الضروريات والموجهات البسيطة التي جهتها  
الامكان وهي الممكنات تناقضان بعضها في مدق احدهما كذب الاخرى لما علمت ان الممكنات هي  
ما يحكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أو الطراف المتخالف والضروريات ما يحكم فيها بالضرورة ولما

تجدد الكرم لا يقبل الا من  
نفسه برحم أحد الا ان  
يعليه ان وجده لم يدفع  
الالم عن نفسه فن فيه  
رقعة لا تؤله ليس براحم  
وهذا في حق الحادث وأما  
الرحمة في حق تعالى فالمراد  
بها عند الاشعرى ارادة  
الانعام من اطلاق اسم  
المزوم على اللازم القريب  
وذهب القاضي الى انها  
الانعام والرازي الى انها  
انعام مخصوص وهو دفع  
المضار وهو بعض مذهب  
اليه القاضي ورد بأن  
المطر والجنة هي رحمة  
وله أن يرد بأنهما سميّا  
بذلك باعتبار ما يستلزمانه  
من دفع مضرة القحط  
والعذاب والرحيم صفة

كان كل منهما متعادلا أشار الى تعيين ما تناقض الاخرى منها فقال

﴿أولى الضروريات والامكان \* تناقض بواضح البرهان﴾

يعنى ان الاولى من الضروريات السبع وهى الضرورية المطلقة والاولى من الممكنات الخمس وهى  
الممكنة العامة نقبض ان كل منهما تناقض الاخرى بالبرهان الواضح وهو ان مفهوم الضرورية الموجبة  
اثبات الضرورة الذاتية في جانب الايجاب ومفهوم الممكنة العامة السالبة سلب الضرورة الذاتية عن  
ذلك الجانب وبينهما تناقض فالضرورية الموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان بالضرورة نقبض الممكنة  
العامة السالبة الجزئية وهى ليس بعض الانسان حيوانا بالامكان العام وبالعكس ومفهوم الضرورية  
السالبة اثبات الضرورة الذاتية في جانب السلب ومفهوم الممكنة العامة الموجبة سلب الضرورة عن  
ذلك الجانب وبينهما تناقض فالضرورية السالبة نحو لا شئ من الانسان يجاد بالضرورة نقبض الممكنة  
العامة الموجبة وهى بعض الانسان يجاد بالامكان العام وبالعكس فقد ثبت بينهما التناقض ايجابا وسلبا

﴿مشروطة أى عامة وممكنة \* حينئذ تناقض مبيته﴾

يعنى ان كلاما من المشروطة العامة والممكنة الحينية نقبض للاخرى وذلك مبين بالدليل وهو ان المشروطة  
العامة كما علمت ضرورتها بحسب الوصف والممكنة الحينية امكانها بحسب الوصف فكما ان الضرورة  
الذاتية في الضرورية المطابقة تنافي الامكان الذاتي في الممكنة العامة فكذلك الضرورة الوصفية في  
المشروطة العامة تنافي الامكان الوصفى في الممكنة الحينية بعين البرهان المتقدم في تناقض الضرورية  
المطلقة والممكنة العامة بتبديل الضرورة الذاتية هناك بالضرورة الوصفية هنا بان يقال ان مفهوم  
المشروطة الدامة الموجبة اثبات الضرورة الوصفية في جانب الايجاب ومفهوم الممكنة الحينية السالبة  
سلب الضرورة الوصفية عن ذلك الجانب وبينهما تناقض فثبت ان المشروطة العامة الموجبة نحو كل كاتب  
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب تناقض الممكنة الحينية السالبة القائلة ليس كل كاتب متحرك  
الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب وبالعكس ومفهوم المشروطة العامة السالبة اثبات الضرورة  
الوصفية في جانب السلب ومفهوم الممكنة العامة الحينية الموجبة سلب الضرورة الوصفية عن ذلك  
الجانب وبينهما تناقض فثبت ان المشروطة العامة السالبة نحو لا شئ من الكتاب يسكن الاصابع  
بالضرورة مادام كاتب تناقض الممكنة العامة الحينية الموجبة القائلة بعض الكتاب يسكن الاصابع  
بالامكان العام حين هو كاتب

﴿وقعية مطلقة وممكنة \* وقعية بينهما مباينة﴾

فبين الوقعية المطلقة والممكنة الوقعية تناقض ومباينة كلية لان الوقعية المطلقة كما علمت ضرورتها  
بحسب الوقت المعين والممكنة الوقعية امكانها بحسب الوقت المعين فكما ان الضرورة الذاتية في  
الضرورية المطلقة تنافي الامكان الذاتي في الممكنة العامة فكذلك الضرورة الوقعية في الوقعية  
المطابقة تنافي الامكان الوقعى في الممكنة الوقعية بعين البرهان المتقدم تبديل الضرورة الذاتية  
هناك بالضرورة الوقعية هنا بان يقال ان مفهوم الوقعية المطلقة الموجبة اثبات الضرورة  
الوقعية في جانب الايجاب ومفهوم الممكنة الوقعية السالبة سلب الضرورة الوقعية عن ذلك الجانب  
وبينهما تناقض فثبت ان الوقعية المطلقة الموجبة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة  
تناقض الممكنة العامة الوقعية السالبة القائلة ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام وقت  
الكتابة وبالعكس الى آخر ما تقدم

﴿ممكنة دائمة منتشرة \* مطابقة تناقض معبره﴾

والضرورة في احوالها مأخوذة من المنتشرة المطلقة تنافي سلبها في جميع الاوقات المأخوذة من الممكنة

مشبهة من مصدر رحم كما  
مروزي زيادة بناء رحم نذل  
على ابلغه من رحم  
لان زيادة بناء أحسن  
المتفقين اشتقاقا وفروعية  
نذل على زيادة المعنى  
فقولنا اشتقاقا يخرج  
زمننا وزمانا قولنا وفروعية  
يخرج حسدا وحاذرا  
ونحوهما وقد أشبعت  
الكلام على البسطة في  
شرح تلخيص المختلطات  
(قال) نزل مناسب قع منزلة  
ما وقع فصار ما ضيا بالانزى  
ثم عبر عنه بقال فهو ماض  
الخطا ومعنى ولا يصح أن  
يكون مستقبلا معنى  
اقول ابن أبي الربيع لا يقع  
الماضى موقع المستقبل  
الا في بابي الشرط والقسم

العامّة الدائمة بعين البرهان المتقدم بتبديل الضرورة الذاتية هناك بالضرورة في وقت ما هنا فتحوّل  
إنسان معلوم بالضرورة وقتاً ما نقيضه ليس بعض الإنسان معدوماً بالامكان العام دائماً بالعكس

### ﴿بساائط الدوام والمطلقات﴾

﴿بساائط الدوام والاطلاق \* تناقضان البعض باتفاق﴾

فكما أن بساائط الضروريات تناقض بساائط الممكنات كذلك بساائط الدوام تناقض بساائط المطلقات  
لأن دوام الإيجاب أو السلب المأخوذ من الدوام ينشأ في الاطلاق الصادق ببعض الاوقات المأخوذ من  
المطلقات فجميع الدوام البسيطة تناقض جميع المطلقات البسيطة ولما كان كل منهما متعدد الجسب  
التقييد وعدمه أشار إلى تعيين كل قضية ونقيضها منها فقال

﴿دائمة مطلقة ومطلقة \* أي عامة تناقض لدى الثقة﴾

فبين الدائمة المطلقة والمطلقة العامة تناقض لأن مفهوم الدائمة المطلقة هو الدوام الذاتي إيجاباً وسلباً  
ومفهوم المطلقة العامة هو التحقق في بعض الاوقات إيجاباً وسلباً والإيجاب الذاتي في الدائمة  
المطلقة الموجبة أي الثبوت في جميع الاوقات ينشأ في السلب الذاتي في بعض الاوقات في المطلقة العامة  
السالبة وبالعكس فتحوّل إنسان حيوان دائماً يناقض ليس كل إنسان حيواناً بالاطلاق العام والسلب  
الذاتي في الدائمة المطلقة السالبة أي السلب في جميع الاوقات يناقض الإيجاب في بعض الاوقات في  
المطلقة العامة وبالعكس فتحوّل شيء من الإنسان بحسب ادعاء تناقض بعض الإنسان جاداً بالاطلاق العام  
وهو ظاهر ﴿ساحه﴾ قوله لدى الثقة تعريض رد ما ذهب اليه صاحب التهذيب تبعاً لصاحب المطالع من  
أن نقيض الدائمة المطلقة إنما هو المطلقة المنتشرة ومحصل ما ذهب اليه عنوان دوام الإيجاب أو السلب في  
جميع الأزمان يناقضه تحققه في وقت ما وهذا ليس بمعنى المطلقة العامة لأنها المحكوم فيها بفعليته النسبية  
من غير قيد آخر وهو أعم من التي حكم فيها بفعليته النسبية في وقت ما التي هي المطلقة المنتشرة لأنه يجوز أن  
يكون الحكم بالفعل في المطلقة العامة لا يتحقق في زمن أصلاً كقولنا الزمان حادث والزمان غير قار الذات  
لأنه ليس لحادث الزمان زمان هذا محصله وهو مردود ومن وجوه (الاول) أنهم لم يذكروا المطلقة المنتشرة  
في الموجهات ولا في أحكامها فهذا دليل على أنها غير معتبرة وإنما ذكروا المنتشرة المطلقة وهذه غير تلك  
كما هو ظاهر (الثاني) أن المطلقة العامة إذا لم تتحقق نسبتها في بعض الاوقات صلافة معنى فعليته نسبتها  
حينئذ (الثالث) أي فرق بيننا وبين المطلقة المنتشرة التي ذكرها لأن فعليته النسبية في وقت ما الذي  
هو معنى لهذه المطلقة المنتشرة مستلزم تحققها في بعض الاوقات إن لم يكن عيبه فلهذا ورد على المطلقة  
العامة من قولنا زمان حادث الخ وازد على هذه المنتشرة أيضاً فكان اللازم أن لا يكون للدائمة تقيض  
مطلقاً (الرابع) أن قولنا الزمان حادث كقولنا أمس قبل اليوم وغدا بعد اليوم فأنهم برهنوا في العلوم  
الحكمية على أن تقدم أو تأخر الأزمان بعضها على بعض ليس زمانياً لأن مقتضى التقدم الزماني أن يكون  
المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانياً لم يكن الزمن في زمان  
متقدم واليوم في زمان متأخر عنه ونفس السكلام إلى ذلك الزمانين في لزوم وجود أزمنة غير متناهية  
ينطبق بعضها على بعض وهو محال فقباهة أمس عن اليوم وبديهة غده ليست بر من زائد عنهما حتى  
يكون للزمان زمان فكذلك هنا تحقق الحوادث للزمان ليس في زمن زائد عنه فالحدوث له حاصل بالفعل في  
زمن هو عينه فأحر من عليه فإنه طمس على غير ناخني عن مثل هذين المتضادين وكل من نظر في كلامهما  
سلباً وإيجاباً

﴿عرفية أي عامة قد تناقضت \* مطلقة معينة وعارضت﴾

فالعرفية العامة تناقض المطلقة الحينية لأن مفهوم العرفية العامة هو الدوام الوصفي أي الحكم بالإيجاب

وأما في أمر الله فنزل  
ما سبق منزلة ما وقع فغير  
عنه بالماضي انتهى  
(قلت) أجل هذا مذهب  
الغلاة وأما علماء اليعان  
قد أجروا الاستعارة في  
الفعل باعتبار هيئته في  
غسب الشرط والقسم  
(المجبري) نسبة إلى مجبر  
أمره جازماً لا على (الفقير)  
إلى الله تعالى وأنى هذا  
الوصف لاظهار التذلل  
والخضوع له تعالى (أحد)  
عطف بيان للامتناع  
بالاسم المختص أو بدل  
لزيادة التفرير بالتكوير  
(لواجب الوجود) لذاته  
ذاتاً ووصفات أي لا شيء  
لا يقبل الانتفاء وإن  
ثبت قلت الذي لا يصدق



أو السلب في جميع أوقات وصف الموضوع ومفهوم العلاقة الحسية هو الاطلاق الوصفي أي فعلية النسبة في بعض أوقات وصف الموضوع ونسبة المطلق الحسية إلى المشروط العامة كنسبة المطلق العامة إلى الدائمة المطلقة فكأن الدوام الذاتي في الدائمة المطلقة يناقض الاطلاق الذاتي في المطلقة العامة كذلك الدوام الوصفي في العرفية العامة يناقض الاطلاق الوصفي في المطلقة الحسية فتعطل كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبنا نقض ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب وبالعكس

### ﴿ نقاض المركبات ﴾

تقدم لك ان الوجهة المركبة هي ما اشتملت على حكمين مختلفين بالاجاب والسلب فهي بمعنى قضيتين بسيطتين متضاليتين في السكيف متوافقتين في السكم وان الوجهة البسيطة هي ما اشتملت على حكم واحد ايجابيا أو سلبيا وقد علمت نقاض الدساتر وأما نقاض المركبات فهو المشار اليه بقوله

﴿ ثم المركبات جهات تقسم \* كلية جزئية كاعلم ﴾

بمعنى ان المنافي نقاض المركبات يقتضي ملاحظة تقسيمها إلى كلية وجزئية وتقسيمها إلى ماذ كرمعالم من المتعلق في مجتمعاتها بالكلية منها اياتها نقاض مخصوصة والجزئيات منها كذلك

### ﴿ نقاض السكيات ﴾

﴿ كلية نقبضها منفصلة \* مانعة الخ لواقع مثل ﴾

﴿ أطرافها نقاض الجزأين \* من أصلها كلية الحكمين ﴾

المعنى ان نقبض المركبة الكلية قضية منفصلة مانعة خلوها من ارجاع وأطراف هذه المنفصلة هي نقبضا طرفي القضية الاصلية الكلية المركبة من الحكمين أي القضيتين البسيطتين \* فطريق أخذ نقبض المركبة الكلية ان نحلها إلى بسيطتها المركبة هي منهما وهما الصدر والعجز وتأخذ نقبض كليتهما وتركب منهما منفصلة مانعة خلوها من هذين النقيضين وقد علمت نقاض البساتر اذ نانا نعرف نقبض المشروطة الخاصة الكلية القائلة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبنا دائما فاقبل دائما فيها قضية بسيطة هي المشروطة العامة الموجبة ولغلا لا دائما فيها في قوة قضية بسيطة مطلقة عامة سالبة القائلة لا شيء من الكتابات متحرك الاصابع بالاطلاق العام كما تقدم بيان ذلك فتأخذ نقبض هاتين البسيطتين وقد علمت أن نقبض المشروطة العامة الموجبة الكلية ممكنة عامة حينية سالبة جزئية وهي هنا ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب ونقبض المطلقة العامة السالبة الكلية دائما فمطلقة موجبة جزئية وهي هنا بعض الكتابات متحرك الاصابع دائما فتأخذ هذين النقيضين وتركب منهما منفصلة مانعة خلوها من دائما اما ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما بعض الكتابات متحرك الاصابع دائما واما كانت هذه المنفصلة نقبضا لهذه المركبة لان المركبة ان كانت صادقة فلا تصدق الا بصدق جزأها معا فورة ان صدق الكل يستلزم صدق جزأه معا ومتى صدق الجزآن معا كذب نقبضهما اقتضت المنفصلة لانها مركبة منهما وهما كاذبان وهذا معنى التناقض وان كانت كاذبة فلا بد من كذب جزأيهما معا أو كذب أحدهما فورة ان كذب الكل يستلزم كذب الجزأين أو أحدهما ومتى كذب الجزآن أو أحدهما صدق نقبضهما أو صدق نقبض أحدهما وكذب الآخر ومتى صدق أحدهما صدقت المنفصلة المذكورة لصدق جزأيهما معا أو صدق أحدهما وكذب الآخر وعلى كل فلا يرتفعان معا كما هو معنى المنفصلة المانعة الخلو وهذا هو معنى التناقض \* وانما جعلوا نقبض هذه المركبة الكلية منفصلة مانعة خلوها لم يجمعوا لها مانعة جميع أو مانعة تكون نقبضا للمركبة على كل احتمال فان المركبة كما علمت لا تكون صادقة الا بصدق جزأيهما معا وأما المنفصلة المذكورة فتكون صادقة بصدقهما

العقل بانتهائه (ربى)  
أي مالكي وسبدي أو  
مربي (أحد) جدا بعد  
جد (المتنزه) اذا ترو صفات  
(عن الضرورة) أي عن  
مقارنة ضرر وعن أنه  
يطلق على علمه تعالى لفظ  
الضروري بل والمكاسب  
قال الامام السنوسي  
قال المقتزح الضروري  
يطابق على أربعة معان  
ما ليس بمقدور بالقسرة  
الحادثة ونقبضه المكاسب  
وهو المقدور بها وهذا  
لا يختص بالعلم بل يقال  
حركة ضرورية أي غير  
مقدورة بالقسرة الحادثة  
الثاني ما علم بغير دليل  
الثالث ما علم من غير  
تقدم نظر وهذا مختصان

سواء أو بصدق أحدهما وكذب الآخر وإما كان يلزم من صدقها كذب المركبة الكلية لأن صدقهما معا يلزم منه تكذيب جزأي المركبة معا وصدق أحدهما يلزم منه تكذيب أحد جزأي المركبة وعلى كل حال تكون المركبة كاذبة أما عند كذب جزأيها فظاهر وأما عند كذب أحدهما وصدق الآخر فلا إن كذب أحد جزأي المركب يستلزم كذبه كما تقدم بخلاف ما لو كانت مانعة جاع فقط فإنها تصدق بكذب جزأيها معا أو كذب أحدهما ولا يلزم تكذيب المركبة إلا عند كذب أحدهما وصدق الآخر لأنه عند صدق هذا الآخر في مانعة الجمع يكون كاذبا في المركبة ومتى كذب أحد جزأي المركبة كذبت وأما عند كذب جزأي مانعة الجمع فلا يلزم منه تكذيب المركبة بل تكون صادقة فتجتمع مع مانعة الجمع في الصدق فلا تناقض وبخلاف ما لو كانت مانعة ما فإنها إنما تصدق عند كذب أحدهما وصدق الآخر فلا تكون نقيضا للمركبة إلا بتكذيب أحد جزأيها أو أمتا بتكذيبهما معا فلا لأن تكذيبهما معا إنما هو بصدقهما في مانعة ما وهو ممنوع إذ بصدقهما يحصل الجمع وهي لصدقهما يمنع الجمع فكذب عند صدقهما معا وتكذب أيضا المركبة لكذب جزأيها حينئذ صدق كذبها معا فلا تناقض \* ومن أحاط بما تقدم من معرفة حقائق المركبات ونفااض البسائط هان عليه معرفة نقيض كل مركبة وتوكيد المنفصلة المذكورة من نقيض طرفيها وإن آيت الأعياب التكرار قلنا ووضع لك كيفية أخذ نقيض جميع المركبات بلا تلويح ولا إصهار فنقول تقدم لك كيفية أخذ نقيض المشرطة الخاصة وكيفية أخذ نقيض الوقتية الموجبة الكلية القائلة مثلا بالضرورة كل قمر منقسف وقت الحيلة لولا دائما أن تحللها إلى بسطيتها الصادر الذي هو الوقتية المطلقة الموجبة الكلية والعجز الذي هو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة هنا لأشئ من القمر بمنقسف بالاطلاق العام وعلت أن نقيض الوقتية المطلقة الموجبة الكلية ممكنة وقتية سالبة جزئية قائلة هنا ليس كل قمر بمنقسف بالامكان العام وقت الحيلة لولا ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا بعض القمر بمنقسف دائما فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلوفا دائما إما أن يكون ليس كل قمر بمنقسف وقت الحيلة لولا بالامكان العام وإما أن يكون ليس كل قمر بمنقسف دائما ومثل ذلك إذا كانت هذه الوقتية سالبة \* وكيفية أخذ نقيض المنتشرة الموجبة الكلية القائلة بالضرورة كل إنسان منقسف وقتا ما لا دائما أن تحللها إلى بسطيتها الصادر وهو المنتشرة المطلقة الموجبة الكلية والعجز وهو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة لأشئ من الإنسان بمنقسف بالفعل ونقيض المنتشرة الموجبة الكلية ممكنة دائمة سالبة جزئية قائلة هنا ليس بعض الإنسان بمنقسف بالامكان العام دائما ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا بعض الإنسان منقسف دائما فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلوفا دائما إما أن يكون ليس بعض الإنسان بمنقسف بالامكان العام دائما وإما أن يكون ليس بعض الإنسان منقسف دائما ومثل ذلك إذا كانت المنتشرة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما مادام كان بالادعاء أن تحللها إلى بسطيتها الصادر وهو العرفية العامة الموجبة الكلية والعجز وهو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة لأشئ من الكاتب متحرك الأصابع بالفعل وقد علمت أن نقيض العرفية العامة الموجبة الكلية مطلقة حينئذ سالبة جزئية قائلة هنا ليس بعض الكاتب متحرك الأصابع بالاطلاق حين هو كاتب ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلوفا دائما إما أن يكون ليس بعض الكاتب متحرك الأصابع بالاطلاق حين هو كاتب وإما أن يكون بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما ومثل ذلك إذا كانت العرفية الخاصة سالبة \* وكيفية أخذ نقيض الوجودية الموجبة الكلية القائلة مثلا

بالعلوم الرابع ما قارنه  
ضروره حاجة كعلم الانسان  
جوعه والمه وهذا المعنى  
الاخير هو المستحيل في  
حق علم الباري جل وعلا  
دون المعاني الثلاثة  
ولاحظه امتنع اطلاق لفظ  
الضروري عليه وكذا  
يمنع اطلاق لفظ البديهي  
على علمه تعالى وهو  
الضروري الا أنه  
لا يقترن بضرر ولا حاجة  
وإنما استحال اطلاقه  
على علمه جل وعلا لأنه  
يشعر بالحدوث اذ يقال  
بده النفس الا هي اذا  
أناها بغتة بغير سابقه  
شعور بمقدمات تغلب على  
الظن وجوده والحاصل  
أن العلم بالحادث ينقسم

كل انسان ضاحك بالفعل لادائما ان تحللها الى بسيطتها المصدر وهو المطلقة العامة الموجبة الكلية والعجز وهو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل ونقيض الاولى دائمة مطلقة سالبة جزئية قائلة ليس بعض الانسان بضاحك دائمة ونقيض الثانية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة بعض الانسان ضاحك دائما فتر كب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما ان يكون بعض الانسان ليس بضاحك دائما واما ان يكون بعض الانسان ضاحك دائما ومثل ذلك اذا كانت الوجودية للدائمة سالبة \* وكيفية اخذ نقيض الوجودية للاضروورية الموجبة الكلية القائلة مثلا كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة ان تحللها الى بسيطتها المصدر وهو المطلقة العامة الموجبة الكلية والعجز وهو الممكنة العامة السالبة الكلية القائلة لاشئ من الانسان بمتنفس بالامكان العام ونقيض الاولى دائمة مطلقة سالبة جزئية ونقيض الثانية ضرورية مطلقة موجبة جزئية فتر كب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما ان يكون بعض الانسان بمتنفس دائما واما ان يكون متنفسا دائما ومثل ذلك اذا كانت سالبة \* وكيفية اخذ نقيض الممكنة الخاصة القائلة كل انسان كاتب بالامكان الخاص ان تحللها الى بسيطتها الممكنتين العامتين القائلتين هنا كل انسان كاتب بالامكان العام لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام ونقيض الممكنة العامة الموجبة الكلية ضرورية مطلقة سالبة جزئية ونقيض الممكنة العامة السالبة الكلية ضرورية مطلقة موجبة جزئية فتر كب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما ان يكون بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة واما ان يكون كاتبا بالضرورة هذا تحصيل الحاصل فيما عساه يخفى علينا في استخراج نقائص المركبات والى هذا اشرنا في النظم بقولنا فاعقل مثله والمثل يضمين جمع مثال \* ثم مرادنا بالمنفصلة مانعة الخلو هي المنفصلة الشبيهة بالجمعية لا المنفصلة الصرفة كما ستعرف

### ﴿ نقائص الجزئيات ﴾

﴿ جزئية نقيضها قيمها نظر \* جملة شبيهة بماد كرم ﴾  
 ﴿ يجعلها كلية الموضوع \* مراد المحمول للجميع ﴾

توضيح المقام يستلزم تعهدين

### ﴿ التمهيد الاول ﴾

اعلم ان القضية كما تكون جملة صرفة وهي ما ليس فيها أداة انفصال ولا اتصال نحو كل انسان حيوان ومنفصلة صرفة وهي ما صدرت بأداة الانفصال واختلاف المحكوم عليه في طرفيها نحو اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا تكون أيضا جملة شبيهة بالمنفصلة وهي ما كان المحكوم عليه في طرفيها واحدا وتقدم على أداة الانفصال نحو العدم اما زوج واما فرد ومنفصلة شبيهة بالجمعية وهي ما كان المحكوم عليه فيها واحدا وتأخر عن أداة الانفصال نحو واما ان يكون زيدا ساكنا أو متحركا وكل من هاتين الشبهتين اما كلية أو جزئية فان كانتا جزئيتين فهما متلازمان في الصديق نحو بعض الحيوان اما انسان أو ليس بانسان ونحو واما ان يكون بعض الحيوان انسانا وليس بانسان فالاولى جملة شبيهة بالمنفصلة والثانية منفصلة شبيهة بالجمعية ولا يكونان جزئيتين الا اذا كانت كل منهما نقيضا لعمومية الكلية لان نقيض الكلية جزئية فهما متلازمان في نقيضها فحينئذ كل منهما تغني عن الاخرى لغزنا واستلزامهما معنى وكل منهما تصلح نقيضا لها فتنقيض الوجودية للدائمة مثلا لقائلة كل انسان ضاحك بالفعل لادائما اما منفصلة شبيهة بالجمعية وهي قولنا اما ان يكون بعض الانسان ليس بضاحك

الى ثلاثة أقسام ضروري وديهي وكسبي ولا يطلق واحد منها على علمه تعالى انتهى وكذا يمنع اطلاق لفظ النظري على علمه تعالى وذلك ظاهر والله أعلم والله تعالى التوفيق (و) المتزهد ذاتا وصفات عن (صفة الامكان) الخاص وهو جواز الثبوت والانتفاء أي صفة هي الامكان والاولى أن يجعل من اضافة العام على الخاص واطلاق الصفة على الامكان فيه تسامح لان الصفة هي المعنى الثبوتي القاسم بالذات والامكان أمر اعتباري في الازهان لا يثبت حقيقة في الاعيان

دائما وما أن يكون ضاحكا دائما او ماحليا شبيهة بالمنفصلة وهي قولنا بعض الانسان اما ليس بضاحك  
دائما واما ضاحك دائما وانما اقتصرنا فيما تقدم نظم او شرحا أو أمثلة على جعل نقيض المركبة  
المنكورة منفصلة شبيهة بالمركبة وان كان يجوز جعلها مركبة شبيهة بالمنفصلة اياها الجانب الانفصال  
المناسب لمنع الخلل

\* وان كانتا كليتين فليستتا بمنسلازمتين في الصدق اصدق كل منهما بدون الاخرى لانه يصح لكل حيوان  
اما انسان أو ليس بانسان ويكذب اما كل حيوان انسان أو ليس بانسان ولا يكونان كليتين الا اذا كانت كل  
منهما نقيضا للمركبة الجزئية لان نقيض الكلوية جزئية وحينئذ فكل منهما لا تغني عن الاخرى لفظا  
ولا تستلزمها معنى فلا تصلح كل منهما نقضا للمركبة الجزئية بل لا يصلح نقيضا لها الا الحلية الشبيهة  
بالمنفصلة دون المنفصلة الشبيهة بالمركبة لانها قد تكذب مع كذب المركبة الجزئية والنقيض ان لا يكذب ان  
معاوذلك كافي الوجوبية للدائمة الجزئية نحو بعض الجسم حيوان لا دائما فهذه مركبة من مطلقتين  
عامتين جزئيتين الاولى موجبة وهي الصدق والثانية سالبة وهي العجز قائلة ليس بعض الجسم بحيوان  
بالاطلاق فنقيض الاول دائمة مطلقة سالبة كلية قائلة لا شيء من الجسم بحيوان دائما ونقيض الثانية  
دائمة مطلقة موجبة كلية قائلة كل جسم حيوان دائما فلو ركبنا من هذين النقيضين منفصلة معا فخالق  
شبيهة بالمركبة على نسق ما سبق في نقيض المركبات الكلية قلنا اما لا شيء من الجسم بحيوان دائما اما كل  
جسم حيوان دائما وهي كاذبة بالبداية وكذلك الجزئية التي هي أصل لها كاذبة لانها حكمت على ان  
بعض الجسم تارة حيوان وتارة لا حيوان وليس لنا بعض واحد من الحيوان هو كذلك بل منه بعض يكون  
حيوانا دائما كالانسان وبعض آخر ليس بحيوان دائما كالخمر

### ﴿ التمهيد الثاني ﴾

السفر في عدم صلاحية هذه المنفصلة نقيضا للجزئية وصلاحيتها نقيضا للكلية هو ان المركبة مطلقة  
لا بد فهم من اتحاد الموضوع في طرفيهما عنوانا وادافا احكم عليه بالايجاب في صدر القضية الموجبة هو  
ما حكم عليه بالسلب في عجزها بالعكس لانها قضية واحدة صريحة فليزمن ان يكون موضوعها واحدا  
ايصح ارتباط كل منهما بالآخرى ويطبق عليهم اعم واحدا بخلاف القضية البسيطتين اللتين لم يكونا طرفي  
مركبة فلا حاجة الى الربط بينهما بالاستقلال كل منهما وانفصالها عن الاخرى فيوزان لا يكون  
موضوعهما واحدا في الايجاب والسلب وتقدم لك انه عند ارادة اخذ نقيض المركبة فحلها الى بسيطتين  
وتأخذ نقيضيهما فبعد التحليل صارتا منفصلتين كل قضية على حدة فلا يحتاج فيها حينئذ الى الربط  
بينهما الموجب لاتحاد الموضوع ذاتا وان كان لا بد من بقاء اتحاد عنوانا لئلا كاتا جزئيتين للمركبة  
لا حالا ولا أصلا واذ لم يجب لاتحاد ذاتا فيوزان يختلف الموضوع فيه ما اذا اتوا ان اتحاد عنوانا لا يتحال  
التركيب بعد جزئي فيوزان يكون هذا الجزئي غير هذا الجزئي فلا يكون الحكم فيهما ما واداعلى  
ما ورد عليه في حال كونهما جزأى المركبة فلا يكون نقيضهما نقيضا للمركبة فكذلك جاز كذب المركبة  
وكذب هذه المنفصلة وحينئذ يلزم ان يكون نقيض المركبة شبيها آخر غير نقيض هذين الجزأين حيث  
لم تصلح هذه المنفصلة المنكورة شبيها للمركبة الجزئية بل لا في ما اذا كانت المركبة كلية فموضوع جزأىها  
بعد التحليل هو عين موضوعها حال التركيب لان الموضوع حال التركيب كلي مستغرق لجميع الافراد  
وبعد ذلك والشرط بقاء الاتحاد في العنوان وهو بدل على جميع الافراد في الحالتين فلو اختلف ذاتا  
لاختلف عنوانا وهو باطل لانهما حينئذ لا يكونان جزأين للمركبة لا حالا ولا أصلا فلا صلحت المنفصلة  
الشبيهة بالمركبة من نقيض طرفي المركبة نقيضا لهذه المركبة فلم يحتاج لغيرها في اخذ نقيضها  
بخلاف الجزئية فانه احتيج في اخذ نقيضها الى غير هذه المنفصلة الشبيهة بالمركبة وقد اختلف في هذا

كالوجوب والامتناع كما  
نبه عليه الشيخ ابن عرفة  
والامام السنوسي رضى  
الله تعالى عنهما وبيان  
ذلك انما اذا نسبت أمرا  
لامر واعتبرت أن  
النسبة لا تقبل الانتفاء  
أو تقبل أو انها ممنوعة  
فذلك الاعتبار الحاصل  
في ذهني هو الوجوب أو  
الجواز أو الاستحالة وقال  
السكرتاني وجوب الوجود  
اشيئ في قبيل الانتفاء  
وقال الامام السنوسي في  
شرح الكبرى في فصل  
الصفات حيث تكلم على  
أن ذاته تعالى غير معروفة  
للشعر وما سماه الامام  
الازليسة والابدية  
والوجوب يرجع الى

الغير فلا ذهب بعض الى انه حليقة شبيهة بالمتفصلة وقد علمت انها ما كان المحكوم عليه فيها واحدا او تقدم على  
 اداة الانفصال بان تأخذ نقبض موضوع المركبة الجزئية وتفجعه كايما وتأخذ نقبض محمول طرفها  
 وتجعله هيئة الانفصال على ذلك الكلي فتقول في المثال المتفق عدم كل جسم اما الاحيوان دائما او حيوان  
 دائما او تجعل هذا التردد ارجع الكل فرد فرد من أفراد الجسم ولاشك ان كل فرد من أفراد الجسم  
 لا يخلو عن أحد هذين الحكمين دائما فاما حيوان دائما كالا انسان او غير حيوان دائما كالخروف قد صدقت  
 هذه الحليقة وكذبت تلك الجزئية المركبة وهذا هو معنى التناقض وانما كذبت تلك الجزئية المركبة  
 لانها أثبتت لبعض واحد من الجسم انه طرفة حيوان وطرفة لا حيوان وهو باطل وعندنا هو معنى ما أثرنا  
 اليه فقولنا جزئية فمعنى ذلك المركبة الجزئية نقبضها فاجها اضره الاقروم واستلوا اعله بما تقدم هو  
 نقبضه جزئية شبيهة بمبدأ كراي في قوله ان كورة - ابغض نقبض المركبة لا كية فرفه لا يستلوا  
 لانه طاق في المتفصل او لا وازادها كما تقدم بالمتفصلة الشبيهة في حليقة وأعلامها انما بر في قوله ان كورة  
 بمعنى المتفصلة انصرفة وقوله يجعلها الخ باؤه للتصوير رأى جعلها حليقة شبيهة بما ذكره وان تأخذ  
 نقبض المركبة الجزئية وتفجعه كايما وتأخذ نقبض محمول طرفها وترده على هيئة الانفصال بالنسبة  
 للجميع أي لكل فرد فرد من أفراد الموضوع وذهب بعضهم الى طريق آخر لا تأخذ نقبض هذه المركبة  
 الجزئية وحيوان تأخذ نقبض المتفصلة الشبيهة بالحليقة كنقبض الكليمة انما لا بد عليه جزأ آخر ما قررنا  
 باداة الانفصال معطوفا على ما قبله بان تقول في المثال المذكور اما كل جسم حيوان دائما واما لا شيء من  
 الجسم حيوان دائما واما بعض الجسم حيوان دائما وبعض الجسم ليس بحيوان دائما وذهب بعض آخر الى  
 جعل النقبض هو المتفصلة المذكورة مع تعقيد موضوع بجزئية المركبة بمحمول صورها وعند  
 أخذ النقبض يؤخذ نقبض الجزئية مقيدها فيه موضوعه بما ذكر حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد بان  
 يقال في المثال المذكور اما كل جسم حيوان دائما او لا شيء من الجسم الذي هو حيوان بحيوان دائما وهذا  
 الطريق أظهر مما قبله وما في النظام أظهر الجميع هذا كشف اللثام عما تعجب عن كثير من الاعلام وانما  
 أو خينا فيه عنوان القلم لانه من من الى التقدم والى هنا انتهى بنا الكلام في تناقض الموجبات وأحكامها  
 وايضا هو صومها وأعلامها وانفسخ الآن في عكسها وأحكامها مستمد من الغيض من مبدأ الايجاب

### ﴿العكس المستوي﴾

قد فرغ من علم في المنطق ان العكس المستوي هو تبديل طرفي القضية مع بقاء الصديق والكيفية نحو كل  
 انسان حيوان فاما اذا عكسه بالمستوي بدلتا طرفيه بأن تقدم المحمول وتجعله محكوما عليه باعتبار  
 ذاته وتؤخر الموضوع وتجعله محكوما به باعتبار مفهومه وعنوانه وتقول بعض الحيوان انسان وكثيرا  
 ما يطلق العكس على نفس القضية الحاصلة بعد التبديل والعكس لازم للقضية في الصديق فتسمى صدقت  
 صدق لانه متى صدق للمرور صدق للارزوم وعات هذا ايضا ان القضايا الاربع الشخصية والكليمة  
 والجزئية والمهولة ان كانت موجبة انه مكس موجبة جزئية وان كانت سالبة فلا ينعكس منها الا الكليمة  
 والسالبة فبحكم ان كانا نفسهما وانعكس في الموجبات لا ينعكس عن ذلك وانما يرد بعض أحكام استمدعي  
 زيادة البحث وتحسين التلخيص ولذا أنفرد بالذ كر واعلم ان دعوى عدم عكس القضية الى أي عكس  
 لا تحتاج الى دليل سوى الايمان بما ذكره في الخلف في الصديق والعكس مع بقاء صدق الاصل وأما دعوى ثبوت  
 أي عكس لا يقضي بمقتضى العلم من دليل فيطبق على جميع الاراد وهذا معنى قولهم الاثبات بالنسبة هان  
 والافتقار بالمادة ويثبت ان معرفة الدلائل متقدمة على معرفة الدعوى طبعها مناسب فليس من أدلة  
 العكس ومنه الياناسر الوضع والطبع

تقدمت في هذا الخبر  
 صحت الحليقة في التفسير واليه  
 يشير كلامنا في هذا  
 شرح الامرار العقبانية  
 في غير ما وضع وكلامه بعد  
 الدين في مقاصده وغيرهما  
 قال الامام السنوسي ومن  
 احتج على انه يعني الوجوب  
 فيسوق بأنه يؤكده  
 الوجود ونأكد الشئ  
 تحقيقه والشئ لا يحقق  
 بنقبضه بخوابه أنه يحقق  
 بسلب نقبضه كقولنا  
 هذا حق لاشك فيه اذا  
 نقول بوجوده واجب  
 لا ينتفي بحال (بالضرورة)  
 أي بالوجوب فيستحيل  
 انتفاء ذلك التزم هذه  
 تعني دعوى من وجوب  
 الوجود والتزم المذكورين



## ﴿دلائل العكس﴾

﴿دلائل العكس جمعا تحصر \* لدى الجميع في ثلاث ذكر﴾

﴿عكس وخلف وافتراض علما \* مخصصا وغيره قد دحما﴾

وأبنا القوم عند استدلالهم على صدق أي عكس مستويا أو عكس نقيض لاية قضية لا يخرجون عن هذه الأدلة الثلاثة والعجب أنهم مع شدة احتياجهم لها في اثبات العكس لم يتعرضوا للنقض فيها ولا بالحكامها ولا بالبحث عنها قصدوا بالذات ولذلك صرفنا زمام العزيمة إلى جمعها من مشعب كلامهم وافترادها بالترجمة والبيان ليختص كتابنا بجلبيل المزايرو يسبر أعين تقليد البرايا والدلائل الثلاثة هي العكس والخلف والافتراض والاولان عامان يجريان في الموجبات والسواب مطلقا والاخير خاص بالموجبات وسواب المركبات لا غير كما سيوضح لك وقد شرع في ذكرها على هذا الترتيب فقال

﴿فالعكس ان تعكس نقيض العكس \* نتجده ضد الاصل دون لبس﴾

يعني ان دليل العكس هو ان تعكس الى العكس الذي تريد اثباته وتأخذ نقيضه ثم تعكس هذا النقيض فتجد عكسه منافيya للاصل بان كان نقيضا له أو أخص من نقيضه والاصل مفروض الصدق فيكون هذا العكس كاذبا فأصله وهو النقيض كاذب فمعكس الاصل الاصيل صادق وهو المطلوب فاذا ادعينا مثلا ان المطابقة العامة الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها قلنا اذا صدق بعض الانسان ضا ح بالاطلاق العام صدق في عكسه بعض الضا ح انسان بالاطلاق العام بل دليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الضا ح انسان دائما يلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه لما علمت ان العكس لازم للقضية في الصدق وهو لا شيء من الانسان ضا ح دائما فتجد هذا العكس منافيya للاصل الاصيل المفروض الصدق لعدم منازعة الخصم فيه وما نافيya للصدق كاذب فما أدى اليه وهو النقيض كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب ((ثم ان المدار)) في هذا الدليل على أن يكون عكس النقيض منافيya للاصل الاصيل سواء كان نقيضا حقيقيا له كافي هذا المثال أو أخص من نقيضه كما اذا دعيت ان عكس الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية مطابقة جزئية فتقول مثلا اذا صدق بعض الانسان حيوان بالضرورة صدق عكسه القائل بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام حين هو حيوان بل دليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فيصدق عكسه كنفسه وهو لا شيء من الانسان بحيوان دائما مادام انسانا فتجد منافيya للاصل الاصيل لكن لا يكونه نقيضا له بل لكونه أخص منه لان الاصل الاصيل ضرورة مطابقة موجبة جزئية ونقيضها ممكنة عامة سالبة كلية ولا شك ان العرفية العامة أخص من الممكنة العامة وعلى هذا القياس وهذا الدليل يجري في اثبات عكس الموجبات والسواب لكر ان أجرته في اثبات عكس الموجبات فلا بد ان تكون تحققت من عكس السواب بطريق آخر غير هذا ان أجرته في اثبات عكس السواب فيكون تحققت من عكس الموجبات بطريق آخر غير هذا والالزم الدور لان اجراء في عكس احدهما متوقف على معرفة عكس اخرهما وذلك لان القضية المطلوب عكسها ان كانت موجبة فيكون عكسها موجبا فيكون نقيض هذا العكس سالبا فلا بد وان يكون معه لوما ليدل من قبل اثبات عكس السواب حتى تأخذ عكس هذا النقيض السالب وتقا به بالاصل الاصيل فتجده منافيya ومثل ذلك اذا كانت القضية المطلوب عكسها سالبة فيكون عكسها سالبا فيكون نقيضها موجبا فلا بد وان يكون معه لوما ليدل من قبل اثبات عكس هذا النقيض الموجب حتى تأخذ الخ

﴿دليل الخلف﴾

﴿والخلف ضد النقيض حالا \* للاصل شكلا يتج لحوالا﴾

أن ذاته تعالى وكل صفة  
من صفاته واجبة لذاتها  
حتى الاحوال على القول  
بالواسطة وليست صفاته  
تعالى وتتنزه عما يقول  
الظالمون علوا كبيرا  
ممكنة في نفسها واجبة  
اغيرها خلافا لمن زل ومال  
الى الفلسفة فضل وأضل  
والاعتماد في ابطالنا لهذا  
القول الزائغ عن الصواب  
الذي هو سوء أدب ومحال  
باطل في حق الباري  
سبحانه وتعالى الملك الوهاب  
أن الممكن لذاته أمكانا  
خاصا جائزا لوجوده وعدم  
لذاته فلم كانت صفة من  
صفاته تعالى ممكنة لذاتها  
أمكانا خاصا كانت جائزة  
لوجوده وعدم لذاتها

يعني ان دليل الخلف هو أخذ هذا النقيض أي نقيض العكس وضعه حال أخذه بدون انتظار عكسه  
 للأصل الاصيل صغيرى أو كبرى على هيئة قياس من الشكل الاول ينتج المحال مثال ذلك مع كونه صغيرى  
 أردنا اثبات عكس السالبة الكلية الضرورية المطلقة الى دائمة مطلقة فنقول اذا صدق لاشئ من  
 الحيوان بجماد بالضرورة صدق في عكسه لاشئ من الجماد بحيوان دائما بدليل انه لو لم يصدق هذا  
 العكس لصدق نقيضه وهو بعض الجماد حيوان بالاطلاق العام لان نقيض السالبة الكلية الدائمة  
 المطلقة موجبة جزئية مطلقة جامعة ثم نضم هذا النقيض صغيرى الى الأصل الاصيل على هيئة قياس من  
 الشكل الاول هكذا بعض الجماد حيوان بالاطلاق العام لاشئ من الحيوان بجماد بالضرورة ينتج بعض  
 الجماد ليس بجماد بالضرورة وهو محال لانه سلب الشئ عن نفسه وصورة القياس صحيحة والمقدمة  
 الثانية مسلمة الصدق فلاخلال الامن المقدمة الاولى التى هي النقيض فهى كاذبة فأصلها وهو  
 العكس صادق وهو المطلوب ولا يقال ان سلب الشئ عن نفسه جائز ان كان غير موجود فلا يكون محالا  
 فتكون النتيجة المشقة على هذا السلب صادقة لانا نقول صدق السالبة اما لعدم موضوعها أو لوجوده مع  
 عدم ثبوت المحمول له والاول باطل هنا لان موضوع النتيجة هو موضوع الصغيرى التى هي النقيض  
 الموجب المفروض الصدق والموجبة تستلزم وجود الموضوع فلو سلبت هذه النتيجة التى هي سلب  
 الشئ عن نفسه لم يكن صدقه الا لوجود الموضوع مع عدم ثبوت المحمول وهو محال لان المحمول فيها هو  
 عين الموضوع فيكون ثابتا لا تافا وهو محال ومثال ذلك مع كونه كبرى أردنا اثبات عكس الضرورية  
 المطلقة الموجبة الكلية أو الجزئية الى مطلقة جينية فنقول اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة  
 صدق في عكسه بعض الحيوان الانسان بالاطلاق حين هو حيوان بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق  
 نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فتضعه كبرى للأصل على هيئة قياس من  
 الشكل الاول هكذا كل انسان حيوان بالضرورة لاشئ من الحيوان بانسان مادام حيوانا ينتج لاشئ  
 من الانسان بانسان بالضرورة وهو محال ولاخلال الامن المقدمة الثانية التى هي النقيض فالنقيض  
 كاذب فأصله وهو العكس صادق وهو المطلوب وما قيل هناك سؤالا وجوبا يقال هنا وهذا الدليل أيضا  
 عام يجرى في الموجبات والسواب كذا كذا في المثالين ((ومسمى هذا الدليل بالخلف)) ينتج الخفاء لانه ثبت  
 المطلوب من خلفه أى من ورائه وهو نقيضه كما ان مقابله يسمى الدليل المستقيم وهو ما ثبت المطلوب  
 من أمامه على وجه الاستقامة وقيل يضم الخفاء الى الباطل لانه مشتمل على ابطال النقيض قال  
 العصام مسمى خلفا لانه باطل بنفسه بل لانه ينتج الباطل أولا لانه يتسلف فيه بلا حطة الباطل واعتباره  
 ومسمى ما يقابله القياس المستقيم ولهذا قيل انظارا هرا نسمى خلفا لان سالكه لا يأتى المطلوب من أمامه  
 بل من خلفه حيث يتجهل فيه بنقيضه الذى هو الخلف بالنسبة الى القدام اه وقال السعدى مسمى  
 خلفا لانه يؤدي الى الخلف أى المحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لانه يأتى المطلوب من  
 خلفه أى من ورائه الذى هو نقيضه اه ومثلهما قال السيدى فى حواشى القطب وجبنا خلفا  
 اشتمر بين المدرسين في عدم ثبوت ان معنى الخلف بالفتح انه يرى من وراء الظهور بخسبدر بان يرى من  
 وراء الظهور

فتحتاج الى وجودها الى  
 مرجع وباطل أن يكون  
 المرجع نفس ذاتها والاول  
 لزم تقسيم الشئ على  
 نفسه والمحمول الفاعل  
 والمفعول وكون أحد  
 الأمرين المتساويين  
 مساويا لصاحبه راجحا  
 عليه على القول بان  
 وجود الممكن مساو  
 لعدمه أو ترجيح المرجح  
 على القول بان وجود  
 الممكن مرجوح عن عدمه  
 وأيضا فاحتياج الشئ  
 الى ترجيح وجوده يقتضى  
 سبق عدمه فيلزم الخلل  
 وباطل أن يكون المرجح  
 شيئا آخر لازوم المسدوث  
 لما ذكر من أن الترجيح  
 يقتضى سبق القدم وأما

### ❦ (دليل الافتراض) ❦

❦ (والافتراض فرض الموضوح \* شيئا معينا يرى موضوحا) ❦

❦ (ويحمل الموضوع والمحمول \* عليه حتى ينتج المأمول) ❦

يعنى ان دليل الافتراض هو أن تفرض الموضوع شيئا معينا مما يصدق عليه العنوان ويجعل هو

موضوعا ويحمل عليه وصف الموضوع والمحمول الكائنين في أصل القضية كالأعلى حدة فينتج المقصود  
وهو اثبات العكس وحمل وصف الموضوع عليه يكون دائما بالاجاب وأما حمل المحمول عليه فتارة  
بالاجاب وتارة بالسلب ويحمل هذين الوصفين عليه فيحصل معك مقدمتان يسميان بمقدمتي الافتراض  
فأما ان تركبهما على هيئة قياس من الشكل الثالث ينتج العكس المطلوب بدون الاحتياج الى شيء آخر  
مثال ذلك أردنا نكس العرفية العامة الموجبة الى مطلقة حينية فنقول اذا صدق بعض الكائن متحرك  
الا صابع دائما مادام كاتبه صابع الا صابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحركها  
بدليل الافتراض فنفرض ان ذات الموضوع شيئا معيناً هو زيد مثلاً ونحمل عليه وصفي الموضوع  
والمحمول فيحصل معك مقدمتان فتركبهما على هيئة قياس من الشكل المذكور هكذا زيد متحرك  
الا صابع دائماً مادام كاتبه صابع دائماً مادام متحركها ينتج بعض متحرك الا صابع كاتب بالاطلاق العام  
حين هو متحركها ويظهر ان المقدمة التي يكون محمولها موضوع القضية من هاتين المقدمتين هي التي  
تجمل كبراهما كما رأيت ((وأما)) ان تحتاج مع أخذ المقدمتين المذكورتين الى مقدمة أجنبية لازمة  
لأصل القضية فضع اليها إحدى مقدمتي الافتراض على هيئة الشكل المذكور أولاً وانضم بل تستخرج  
صدق العكس من المجموع كما سيأتي في عكس الخاصتين الجزئيتين موجبتين أو سالبتين فانتظر ثم ان دليل  
الافتراض خاص بالموجبات وسوالب المركبات لانه لا يكون الا في القضايا التي يكون موضوعها موجوداً  
والموجبات دائماً كذلك وكذلك سوالب المركبات لان موضوعها لا بد وان يكون واحد البتوارد الحكم  
اجاباً وسلباً على شيء واحد مادام دليل العكس والخلف فاعلم ان للموجبات والسوالب مطلقاً كما علمت ثم  
توجد هذه الأدلة الثلاثة في اثبات نتائج ما عهدا الشكل الاول بنوع مخالفة لما هنا فننظر هناك وحسبك  
هذا القدر فيرد عليك ما عدا ما عداك ولما انتهى الكلام على الدلائل شرع في المقصود فقال

﴿كل الموجبات عكساً فسمت \* موجبة سالبة قد فهمت﴾

والمعنى ان النظر في عكس الموجبات وعدمه مرتب على انقسامها الى موجبات وسوالب وقد فهمت  
منقسمة الى هذا التقسيم مما تقدم وليس النظر في عكسها مرتباً على انقسامها الى مركبات وسوالب كما هو  
النظر في نقائصها وقد أشار الى عكس الموجبات أولاً بقوله

﴿عكس الموجبات﴾

﴿فالعكس جميع الموجبات ماعدا \* الممكنات في مقال آتياً﴾

علمت ان الموجبات عشرون وهي اما كلية أو جزئية وفي كل موجبة أو سالبة جميع الموجبات كلية أو  
جزئية تنعكس ماعدا الممكنات بناء على المذهب المؤيد وهو مذهب ابن سينا المتقدم في صدق الموضوع  
على افراده وذلك لانه تقدم لك ان صدق الموضوع على افراده بالامكان على مذهب الفارابي وبالفعل على  
مذهب ابن سينا ويرتب على الاول صحة انعكاس الممكنات وعليه جرى المتقدمون ويرتب على الثاني عدم  
صحة انعكاسها وعليه جرى المتأخرون ((سأخذه)) نسخ لنا ان تذكر لك ما جرى بين الفريقين مع غاية البسط  
والإيضاح ليظهر لك ما في المقام من الأوهام فنقول لما ذهب المتقدمون الى انعكاس الممكنات استدلووا على  
ذلك بالخلف والافتراض والعكس وحصل الاول ان تقول اذا صدق بعض الانسان كاتب بالامكان العام  
صدق عكسه ممكنة عامة جزئية قاله بعض انكاتب انسان بالامكان العام والالصدق نقيضه وهو لا شيء من  
الكاتب بانسان بالضرورة فنتضم هذا النقيض كبرى الى الأصل صغرى على هيئة قياس من الشكل الاول  
هكذا بعض الانسان كاتب بالامكان العام لا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة ينتج المحال وهو سلب الشيء  
عن نفسه ولا تخلل الا من هذا النقيض فهو كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب وحصل الثاني ان نفرض في  
المثال ان ذات الموضوع شيء معين وهو زيد مثلاً ونحمل عليه وصفي المحمول والموضوع ونضمهما على هيئة

القول بالعلية والطبيعية  
فقد سلبين بطلانها  
بالبراهين القاطعة وتقرر  
كقرا الفائلين بهما بالادلة  
الساطعة فان قيل لان سلم  
أن كل جائز الوجود  
والعدم لذاته يحتاج الى  
مرجع ولا نسلم أنه لا بد أن  
يسبقه عدم بل قد  
لا يحتاج الى مرجع في  
وجوده ولا يكون مسبوقاً  
بالعدم بل قد كان  
واجباً للواجب لذاته قلنا  
يلزمكم أن الوجوب  
العرضي يمنع من الترجيح  
وتعلق القدرة وقد تقرر  
بالبرهان خلافة اذ لو كان  
الوجوب العرضي  
والاستعالة العرضية  
يضمنان من الترجيح وتعلق

قياس من الشكل الثالث هكذا زيد كاتب بالامكان زيد انسان بالامكان ينتج بعض الكاتب انسان بالامكان  
العام وهو العكس المطلوب وحصل الثالث ان تقول اذ لم يصدق في المثال المذكور بعض الكاتب انسان  
بالامكان العام صدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب انسان بالضرورة فيصدق عكسه وهو لا شيء من  
الانسان بكاتب بالضرورة وهذا العكس منافي للاصل الاصيل وما نافي الصادق كاذب فالنقيض كاذب  
فالعكس صادق والمطلوب ((ورد المتأخرون)) هذه الادلة الثلاثة اما الاول والثاني فلان الصغرى  
وقعت فيهما ممكنة وشرط انتاج الشكل الاول والثالث فعليتها واما الثالث فلانه موقوف على ان عكس  
السالبة الضرورية كنفها لانك اخذت فيه نقيض العكس وهو لا شيء من الكاتب انسان بالضرورة  
وعكسه عكسا ينافي الاصل ولا ينافيه الا اذا كان سالبة ضرورية قائلة لا شيء من الانسان بكاتب  
بالضرورة وسواء في ان عكس السالبة الضرورية دالة مطلقة لا كنفها فبطلت هذه الادلة الثلاثة  
فبطل المدعى وجبته فلا عكس للممكنات وتقدم لك ان دعوى عدم العكس لاية قضيه يمكن في النقض  
بالمادة والنقض هنا انا اذا فرضنا ان زيد لم يركب طول عمره بالفعل الا الفرس فيصدق كل جارهم كوب  
زيد بالامكان ولا يصدق عكسه ممكنة قائلة بعض مر كوب زيد جار بالامكان لصدق نقيضه وهو لا شيء من  
مر كوب زيد بجمار بالضرورة لانه لم يركب طول عمره الا الفرس والسرفي ذلك ان القضية الاصلية وقع  
فيها مر كوب زيد بجمولا وصدق المحمول على افراد الموضوع تعرض له الجهات من الامكان وغيره والجهة  
هنا الامكان وهو صادق واما عكسه فافتقد وقع فيه مر كوب زيد بموضوعا وصدق الموضوع على افرادها  
هو بالفعل على ما هو المختار من مذهب ابن سينا الذي عليه العمل ومر كوب زيد بالفعل ليس هو الجار بل  
الفرس ولذلك كذب هذا العكس واما على مذهب الفارابي فيصدق العكس المذكور لكون الجار مر كوب  
زيد بالامكان وان لم يكن بالفعل هذا التوضيح كل من المذهبين وعندى في كل من رد المتأخرين أدلة المتقدمين  
ونقضهم عكس الممكنات بالمادة في الفرض المذكور نظرا لظاهره وذلك انه من المشهور والمسلم لدى العموم انه  
لا يرد مذهب على مذهب وانت ترى من توضيح هذه الردود والنقض المذكور انها لا تتم الا بناء على مذهب  
ابن سينا الذي جرى عليه المتأخرون كما اوضحناه واما على مذهب الفارابي الذي تبعه عليه المتقدمون في  
دعوى صدق عكس الممكنات فلانهم هذه الردود ولا هذا النقض اما عدم تمام الردود الواردة على الادلة  
دلائلها مبنية على اشتراط فعلية الصغرى في انتاج الشكل الاول والثالث وقد صرحوا بان الفارابي لا يشترط  
في انتاج الشكلين المذكورين فعلية الصغرى ومن صرح بذلك السيد في حواشيه القطبية واما عدم تمام  
النقض المذكور لانه مبني على ان صدق الموضوع على افراده بالفعل كما رأيت وهو خلاف مذهب الفارابي  
الذي جرى عليه المتقدمون في صدق عكس الممكنات والعجب من العلامة السيد حيث صرح بما ذكرنا وسلم  
للمتأخرين نقضهم وردودهم المذكورة وتبعه على ذلك اسراء التقليد اللهم انبارا مما يصنعون من دون  
الحق ولو جعلا ما ذكره توجيم النكاح وجها واجها وانما جرح ينافي النظم على مذهب ابن سينا وجعلناه  
هو المؤيد لما ذكره المتأخرون بل لان مذهبه كما تقدم لك مرارا هو المرافق للغة والعرف في ان  
صدق الموضوع على افراده فعلى الامكان وايضا ان يعمل بل الحق الى عمض الحق فتصيبك صاعقة الوعيد

﴿أولى الضروريات والدوام \* والعامتان اتحدت في اللازم﴾

علمت ان الموجهات الموجبات عشرون وان منها الممكنات الخمس لا تنعكس والباقي كله ينعكس وهو  
الضروريات والدوام والمطلقات وأولى الضروريات وهي الضرورية المطلقة وأولى الدوام وهي  
الدائمة المطلقة وطلق عليهما الدائمات وثانية كل منهما وهي المشروطة العامة والعرفية العامة وطلق  
عليهما العامتان اتحدت جميعها في عكس واحد لازم لها وهو ما اشار اليه بقوله

﴿فكسها جميعها مطلقة \* حينية موجبة بخرية﴾

القدرة لما كان القدرة  
متعلق لان كل ممكن اما  
ان يكون سبق تعلق  
علم الله وجوده فيكون  
واجبا وجودا بعرضيا  
أو بعده فيكون مستحيلا  
استحالة عرضية والذي  
ذهب الى هذا القول  
الباطل وهو ان صفاته  
تعالى ممكنة في نفسها  
واجبة لغيرها الفخر  
والسعد ومن حسدا  
حذوهما وهذا وان كانا  
امامين جليلين لكن  
الحق أحق أن يتبع  
وايضا أن تعرف الحق  
بالرجال بل العكس  
ومسند الذي ترضى  
مجاها كلها  
كفى المسرة نبلا أن تعد  
معايه

أى فـعـكـس كل واحدة منها هو المطلقة الحينية الموجبة الجزئية أما كونها مطلقة فلا نه تقدم انه يلزم من  
الضرورة أو الدوام الاطلاق والعكس لازم وأما كونها موجبة وجزئية فلما علمت من انعكس  
الموجبات دائما في الجهات وغيرها هو الموجبة الجزئية وتبين في أعينها وهو العرفية العامة  
الجزئية لأنه اذا ثبت انعكس لها وهي أهم من الثلاث الباقية ثبت للثلاث لأن لازم الأعم لازم الأنص  
فلو ثبت انعكس للأعم وثمرات لا تخفى ولم يوجد المزدوج دون اللزم فتقول اذا صدق بعض الكتاب  
متحرك الاصابع دائما مادام كاتبه صادق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو  
متحرك الاصابع بالصدق في نفسه الفاعل لا شيء من متحرك الاصابع كاتب دائما مادام متحرك الاصابع  
فان شئت دأبل الخاف فضم هذا النقيض كبرى لاصل القضية على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا  
بعض الكتاب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبه لا شيء من متحرك الاصابع بكتاب دائما مادام متحرك  
الاصابع ينتج ليس بعض الكتاب بكتاب هذا الخاف وان شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى  
قولنا لا شيء من الكتاب بكتاب دائما مادام كاتبه لا شيء من متحرك الاصابع بكتاب دائما مادام متحرك  
نافي الصادق كاذب فازومه وهو النقيض كاذب فأصله وهو العكس صادق وهو المطلوب وان شئت دليل  
الافتراض فافرض ذات الموضوع شيئا معينا هو زيد مثلا واجل عليه وصفي المحمول والموضوع يحصل  
معلن مقدمتان تركبهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد متحرك الاصابع دائما مادام كاتبه  
زيد كاتب دائما مادام متحرك الاصابع ينتج بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحركها وهو  
العكس المطلوب ومثل ذلك يقال في الثلاث الباقية مثال المشروطة العامة هو عين ما تقدم بتبديل  
الدوام بالضرورة ومثال الضرورة والدائمة الكائنين شكل انسان حيوان بالضرورة أو دائما  
وعكسها بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام حين هو انسان بين الادلة المتقدمة ومثلهما ماذا كانتا  
جزئيتين نحو بعض الانسان حيوان الخ

### ❦ (والخاصتين عكسهما ذى المطلقة \* وزدهما الاداء الى الثقة) ❦

يعني ان عكس المشروطة والدرية الخاصتين هو هذه المطلقة المتقدمة في عكس الدائمتين والعامتين  
وهي المطلقة الحينية مع زيادة نفي الدوام الذاتي عليها بدكرنا نظرا لاداء عند الثقة من الماطقة كالخوحي  
والسراج وصاحب الشمس وذهب ابن الانبرالى عدم هذه الزيادة والاول هو الاصح لان كل من  
الخاصتين المطلوب عكسهما من كب من صدر وهو عامتهما ما يجوز وهو لاداء عكس العامتين فيهما هو  
عكسهما قبل انزكيب وهو المطلقة المذكورة فلو افترضنا عليها نفي لاداء الذي هو في قوة قضية مطلقة  
عامة بدون عكس فسلالها حينئذ من عكس أيضا يضم على المطلقة الحينية وهو لاداء حتى يكون  
مجموع صدور الحينية ويجوزها عكسا مجموع الصدر والجزئي الخاصتين وتبين بالخلاف في الخاصتين  
الكائنتين فتقول اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتبه لاداء الزم ان  
يصدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحركها لاداء صادق المطلقة الحينية  
وهي ما قبل لاداء فلما ثبت انعكس لعامتهما عكس الأعم عكس الأنص واما صدق الدوام معها  
فلان لاداء في الاصل المطلوب عكسه يعني كل كاتب ليس متحرك الاصابع بالاطلاق العام فازداد صدق هذا  
صادق في عكسه بعض متحرك الاصابع ليس هو بكتاب بالاطلاق العام والصدق في نفسه وهو كل متحرك  
الاصابع كاتب دائما فضم أو لا يغري الى صدور القضية الاصابع على هيئة الشكل الاول هكذا كل متحرك  
الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتبه لاداء ينتج كل متحرك  
الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم نضمه صغرى ثانيا للجزئية كذلك هكذا كل متحرك الاصابع  
كاتب دائما كل كاتب ليس متحرك الاصابع بالاطلاق ينتج ليس كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع

وقد شنع العلماء الاكابر  
الاعلام على القائل  
هذه المقالة تشبه اعظيما  
وحق الله تعالى لا يسترك  
مراعاة الخلق قال بمخالفه  
له تبين بطلانه وان كان  
من أعظم العلماء قال  
شيخنا وقد رجع عنها  
الفخر آخر ثم لا يصح  
حل الامكان في كلامهما  
على الامكان العام كما  
توهم لان الممكن العام اما  
واجب لذاته أو جائز لذاته  
لكن قواهما انها واجبة  
لذاتها اصرح في الامكان  
الخاص وقد قدمنا دليل  
ابطاله وأيضا استدلال  
الفخر الذي سنقله بأقرب

بالاطلاق فيلزم من صدق هذا النقيض اجتماع النقيضين وهما نتيجتا ضده المصدر والعجز وهو محال فما  
أدى اليه وهو صدق النقيض محال فالعكس صادق وهو المطلوب وذلك اثباته بدليل الافتراض أيضا وانبيته  
في الجزئيةين لأنهما أعم فنقول إذا صدق بعض الكتاب متحرك الا صابع دائما أو بالضرورة مادام كاتباً  
لادائماً صدق في عكسه بعض متحرك الا صابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الا صابع لادائماً أما صدق  
المطلقة الحيزية وهي ما قبل لادائماً فليكن عكسها العام متيهاً ولازم الأعم لازم الأخص وأما صدق لادائماً  
التي هي بمعنى بعض متحرك الا صابع ليس بكاتب بالفعل فلا تافرض ذات الموضوع وهو الكتاب شيئاً  
معيناً وهو زيد مثلاً ونحمل عليه وصفي المحمول والموضوع فيحصل معك مقدمتان قائمتان زيد متحرك  
الا صابع زيد كاتب فزيد باعتبار هذا الحمل يصدق عليه أنه كاتب وأنه متحرك الا صابع ثم ندعي صدق  
قضية أخرى مأخوذة من عجز الأصل ولما قلنا زيد ليس بكاتب بالاطلاق ولولم يصدق عليه صدق نقيضه وهو  
زيد كاتب دائماً فيلزم أن زيد متحرك الا صابع دائماً لا نأحكمنا في الأصل بأنه متحرك الا صابع مادام كاتباً  
وإذا صدق دوام الشرط صدق دوام المشروط وهو مخالف للأصل القائل بعض الكتاب متحرك الا صابع  
مادام كاتباً لادائماً وإذا صدق على زيد أنه متحرك الا صابع بحكم إحدى مقدمات الافتراض وأنه ليس كاتباً  
بأنفعل بحكم المقدمة الأجنبية وزيد هو بعض الكتاب صدق بعض متحرك الا صابع ليس كاتباً بالفعل وهو  
معنى لادائماً في المنطقة الحيزية وهو العكس المطلوب وإنما احتجنا للمقدمة الأجنبية لأنها هي التي  
أفادت بمحمول العكس المطلوب وإنما كانت لازمة لعجز الأصل لأنه بمعنى بعض الكتاب ليس متحرك الا صابع  
بالفعل ومن لم يتحرك أصابعه لا يكون كاتباً بالفعل ولك أن تتركب إحدى مقدمات الافتراض مع المقدمة  
الأجنبية على هيئة القياس المذكور هكذا زيد متحرك الا صابع زيد ليس كاتباً بالفعل ينتج بعض متحرك  
الا صابع ليس كاتباً بالفعل وهو العكس المطلوب وهذا بعض ما وعدناك به في الكلام على دليل الافتراض  
من أنه قد يحتاج مع مقدمة الافتراض إلى مقدمة أجنبية لازمة لأصل القضية تضم إليها إحدى  
مقدمات الافتراض أو لا تضم وقد علمت بهذا أن دليل الخلف خاص بالخاصتين الكليتين ودليل الافتراض  
عام في الكليتين والجزئيتين وإنما لم يجد دليل الخلف في الجزئيتين لأننا علمنا أن تضم النقيض فيه صغرى  
للأصل كبرى على هيئة قياس من الشكل الأول وكبرى هذا الشكل لا تكون إلا كلية وهي هنا جزئية  
فأحسن تدبر المقام

❦ (وعكس وقتبائهم الأربعة \* والمطلقات السابقة الخمسة) ❦

❦ (مطلقة أي عامة كذا تظهر \* في عكس موجباتهم الذي المأخر) ❦

تقدم لك عكس ست من الموجبات وهي الدائمات والعامتان والخاصتان والباقي تسع وهي  
الوقبات الأربعة الوقبية والمنشورة البسيطتين والمركبتين والمطلقات الخمس السابقة وهذه  
التسع تنعكس مطلقة عامة بدليل أنه إذا صدق كل كاتب متحرك الا صابع بأحدى الجهات المذكورة  
صدق في عكسه بعض متحرك الا صابع كاتب بالاطلاق والصدق نقيضه وهو لا شيء من المتحرك بكاتب  
دائماً فإن شئت دليل الخلف فقم هذا النقيض كبرى لأصل القضية على هيئة قياس من الشكل الأول  
هكذا كل كاتب متحرك الا صابع بأحدى الجهات المذكورة لا شيء من متحرك الا صابع بكاتب دائماً ينتج  
لا شيء من الكتاب بكاتب وهو محال وإن شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض إلى قولك لا شيء من  
الكتاب متحرك الا صابع دائماً فتجده منافي للأصل الذي هو كل كاتب متحرك الا صابع بأحدى الجهات  
المذكورة لأنه أخص من نقيضه وإن شئت دليل الافتراض فافرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وهو زيد  
مثلاً ونحمل عليه وصفي المحمول والموضوع فيحصل عندك مقدمتان ركبتان زيد متحرك الا صابع  
الثالث هكذا زيد متحرك الا صابع زيد كاتب بأحدى الجهات المذكورة ينتج بعض متحرك الا صابع

ما ذكر على أن السعد في  
شرح عقائد المنسي قد  
صرح بأن القول بإمكان  
الصفات ينافي قولهم  
بأن كل ممكن حادث والعجب  
منه كيف صرح بذلك  
أولاً في الكلام على  
القديم ثم ذكر المسألة  
الباطلة به بذلك في  
الكلام على كون صفاته  
تعالى لا هي ولا غيره وأما  
استدلال الفخر بأن  
الصفات متوقفة على  
الذات فتكون منقورة  
وهو يقتضي الامكان  
قباطل إذ توقف الصفة  
على الذات نفس لها إذ  
لا تعقل الصفة إلا فاعلم  
بذات الذي يستتر  
الإمكان إنما هو توقف



كاتب بالاطلاق وهو العكس المطلوب هذا ما ظهر لنا في عكس هذه الموجبات عند النظر والاستدلال  
وأما عكس السوال فقد أشار إليه بقوله

### ﴿عكس السوال﴾

﴿والسالبات اتسمت في عكسها \* كلية جزئية بنفسها﴾  
يعني ان سوال الموجبات العشرية ليست جميعها على حد سواء في العكس بل تنقسم بالنسبة الى كلية  
وجزئية ولكل منهما أحكام في العكس تخصه أشار الى أولاهما بقوله

### ﴿الكليات﴾

﴿فسنة كلية تنعكس \* وغيرها الكلى لا تنعكس﴾  
علت أن الموجبات العشرية موجبة وسالبة وفي كل كلية أو جزئية وعلمت حكم الموجبات منها  
في العكس كلية وجزئية وأما السوال فان كانت كلية فلا تنعكس منها الاستماتة الدائمات والعامتان  
والخاصتان

﴿فالعكس في الدائمات دائمة \* مطلقة على الاصح لازمه﴾  
يعني أن عكس الدائمات الكليات السالبتين وهما الضرورية والدائمة المطلقة دائمة مطلقة على  
القول الاصح وهو قول ابن سينا بان صدق الموضوع على افراده فعلي كما تقدم ولم يتعرض في النظم لبيان  
كون هذه الدائمة المطلقة سالبة أو موجبة كلية أو جزئية لما علمت أن الموجبات تغيرها في ذلك من أن  
المسألة الكلية تنعكس بنفسها في الحكم والكيف وبيان صدق عكس الدائمات الى دائمة مطلقة أنه اذا  
صدق الدائمات القائلان لاشئ من الحيوان يجامد بالضرورة أو دائما صدق عكسه دائمة مطلقة قائلة  
لاشئ من الجامد يجيوز دائما بدليل أنه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقضه وهو بعض الجامد حيوان  
بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى للاصل الاصيل على هيئة قياس من  
الشكل الاول هكذا بعض الجامد حيوان بالاطلاق لاشئ من الحيوان يجامد بالضرورة أو دائما يتقبح لاشئ  
من الجامد يجامد وهو محال وصورة القياس صحيحة والمقدمة الثانية مسلمة الصدق لعدم النزاع فيها من  
المضم فلا خلل الا من الصغرى التي هي النقيض فهو كاذب فأصله صادق وهو العكس المطلوب وان شئت  
دليل العكس فلا تضم هذا النقيض بل تعكسه الى بعض الحيوان جامد بالاطلاق تجده منافي للاصل  
الاصيل الذي هو لاشئ من الحيوان يجامد دائما أو بالضرورة وهذا الاصل صادق وما نافي الصادق كاذب  
فازومه وهو النقيض كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب ودليل الافتراض لا يجري هنا لما علمت أنه خاص  
بالموجبات وسوال المركبات وانما تنعكس الضرورية السالبة بنفسها للنقض بالمادة كما تقدم لك عند  
الكلام على عكس الموجبات في رد دليل المتقدمين على عكس المهمات فتذكر

### ﴿والعامتين اعكسهما عرقه \* مثلها سالبة كلية﴾

يعني ان عكس المشروطة والعرفية العامتين السالبتين الكليات عرقه مثلها أي عامة سالبة كلية  
بالدليل المتقدمين لانه اذا صدق دائما أو بالضرورة لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتبها  
صدق عكسه عرقه مثلها اقل لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب دائما مادام ساكن الاصابع والا لصدق  
نقضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ساكن افاذا أردت دليل الخلف فضم هذا  
النقيض صغرى للاصل الاصيل على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض ساكن الاصابع كاتب  
بالاطلاق حين هو ساكن الكاتب يساكن الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتبها يتقبح ليس  
بعض ساكن الاصابع يساكن الاصابع وهو محال ولا خلل الا من النقيض العكس فهو كاذب فالعكس

الشيء على غيره في الوجود  
واعتماد الفخر صحة هذه  
المشبهة هو الذي أرفعه في  
زلات أربع ذكرها  
الامام السنوسي في  
مواضع متفرقة من شرح  
الكبرى فان قيل قد يقال  
يجب انصافه تعالى بها  
ولا يلزم من ذلك وجوبها  
اذا قد يكون الشيء ممكنا  
في نفسه ويجب الاتصاف  
به كالجسم يجب انصافه  
بالحركة حال عدم  
السكون وباحدهما  
لا يعينه وبالعرض  
لاستحالة خلوا الجرم عن  
عرض مع امكان الحركة  
وامكان أحدهما لا يعينه  
وامكان العرض قلنا  
منسوع اذا كان منافي

صادق وإذا أردت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الكتاب ساكن الاصابع بالاطلاق  
تجده منافيا للاصل الاصيل الصادق وما نافي الصادق كاذب فلهذا هو النقيض كاذب فاصله وهو  
العكس صادق وهو المطلوب وانما لم تنعكس المشروطة العامة الى مثلها مشروطة عامة للنقيض بالمادة  
كافي المثال المذكور في نقض عكس السالبة الضرورية كنفسها المتقدم في رد دليل المتقدمين على  
عكس الممكنات

﴿والخاصتين اعكسهما عوفيه \* لادائما في بعضهما مثليه﴾

يعني أن عكس المشروطة والعرفية الخاصتين عرفية عامة مقيدة بالادوام في البعض مثلية أي مماثلة  
للأصل في كونها سالبة كلية وذلك أن كلا من الخاصتين مركبتان من صدورهما العامة مشروطة أو عرفية  
وعجز وهولادائما الذي هو معنى مطلقة عامة موافقة للصدر في الموضوع والمحمول والكم ومخالفة له في  
الكيف كاتقدم مثلا اذا قلنا لاشئ من الكتاب ساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبها لادائما  
فما قبل لادائما عرفية أو مشروطة عامة سالبة كلية وهي الصدور لادائما فيهما بمعنى قضية مطلقة  
عامة موجبة كلية قائلة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام فلا بد في عكس هذه المركبة من  
مركبة مثلها الصدور للصدر والعجز للعجز وهي العرفية العامة اللا دائمة في البعض وهي قضية مركبة  
من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية الأولى من الصدور لادائما من العجز اذا علمت ذلك فنقول اذا  
صدق لاشئ من الكتاب ساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبها لادائما صدق عكسه عرفية  
عامة لادائما في البعض قائلة لاشئ من ساكن الاصابع بكتاب دائما مادام كاتبها لادائما في البعض اما  
صدق العرفية العامة فلا بد قد ثبت انها عكس عامتها وعكس العام عكس الخاص وأما صدق اللا دائما  
في البعض الذي هو بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام فبديل أنه لو لم يصدق لصدق نقيضه  
وهو لاشئ من ساكن الاصابع بكتاب دائما فاذا أردت دليل الخلف فضع هذا النقيض كبرى للأصل  
الاصيل على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لاشئ من  
ساكن الاصابع بكتاب دائما يتبع لاشئ من الكتاب بكتاب الاصابع دائما وهو محال وان أردت دليل  
العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا لاشئ من الكتاب ساكن الاصابع دائما فبديله منافيا للأصل  
الذي هو معنى لادائما في الخاصتين وهو صادق وما نافي الصادق كاذب فلهذا هو النقيض كاذب فاصله  
وهو العكس صادق وهو المطلوب ﴿سأخذه﴾ قالوا وانما لم تنعكس عرفية عامة لادائما في الكل فتكون  
عرفية خاصة ولادائما فيهما بمعنى مطلقة عامة كلية موجبة قائلة كل ساكن الاصابع كاتب بالفعل فكذب  
هذه الكلية بدليل صدق نقيضها وهو بعض ساكن الاصابع ليس بكتاب دائما كالارض فانها ساكنة  
وايست بكتاب دائما اذ يصدق على الارض انها ساكنة الاصابع أي غير متحركتها لعدم وجود اصابع لها  
هكذا قال من رأينا كاتقطب وحواشيه وجميع مقاديريه ولكن في النفس من ذلك لاشئ لان الكلام في  
المثال في سكون الاصابع وبحث الاصابع للارض فأي سكونها نعم لو كان الذي في المثال مطلقا سكون  
اصح هذا النقيض والتوجيه الذي ذكره بقوله لعدم وجود الخ لادائما في نحو لاشئ من اصابع  
الارض يتحرك مثلا لان السالبة تصدق بنى الموضوع وأين هذا انما هنا فان ما عاين جمع الى موجبة  
قائلة الارض غير متحركة الاصابع وهو يرجع الى قولنا اصابع الارض غير متحركة قياسا على  
نحو زيد غير فصيح الانسان أي انسان زيد غير فصيح على قياس النعت السبي في نحو قولنا خضر الرجل  
فصيح الانسان والاذن كان يصح على ترجمتهم أن يقال مثلا الانسان غير متحرك القرون دائما لعدم  
وجود قرون للانسان والحمار غير كريم اللعجة مثلا وهو من السفه بكان والواجب الرجوع في ذلك لما عو  
معلوم وتقدم لان التنبية عليه من ان عكس الموجبة الكلية في الموجهات وغيرها انما هو الموجبة الجزئية

الوجوب الذاتي ووجوب  
الاتصاف في المثال الاول  
عرضي انما جاء بعد  
اعتبار وجود الجرم والا  
فالصفة متى كانت ممكنة  
كان الاتصاف بهامكنا  
لان تقدير نقيضها يقتضي  
في الاتصاف بهامكنا  
ذلك التقدير وههنا اصح  
أن نقول لاشئ من الجرم  
بمتصف بالسر كحال  
عدم السكون بالامكان  
وأما المثالان الاخيران  
ففيما بينهما يمثل ما ذكر  
لان وجوب اتصاف  
الجرم بأحدهما أو  
بالعرض عرضي لانه  
انما جاء بعد اعتبار وجود  
الجرم على انه لا يردان  
لان كلا منافي أن وجوب

بالدليل الذي اتفقوا عليه وصار بدعيًا من أنه يصدق كل إنسان حيوان ولا يصدق عكسه كلية قائمة كل حيوان إنسان وقواعد الفن لا بدوان تكون كلية مطردة منطبقة على جميع المواد يكفي في هدمها النقص ولو بمادة واحدة ألا ترى أنك لو قلت كل إنسان ناطق لصدق عكسه كلية مع اتفاقهم على أن عكس الموجبة الكلية إنما هو موجبة جزئية دائماً أو الأصل المطلوب عكسه هنا هو دائماً الذي في الخاصتين وهو بمعنى مطلقة عامة موجبة كلية فيكون عكسها موجبة جزئية وهو معنى لا دائماً في البعض الذي في العكس الذي به صارت القضية عرفية عامة لا دائماً في البعض هذا هو الكلام الذي تقبله الأفهام ولو لم يكن أصل المثال وما عليه من الكلام لمثل هؤلاء الفحول لما كان لبحثنا فيه من مجال إذا البحث في المثال ليس من دأب الرجال \* لكن هم القوم لا تنسى وقائعهم \*

### ﴿ عكس جزئيات السوالب ﴾

﴿ جزئية جميعها لا تنعكس \* منها سوى الخاصتين لا تنفس ﴾

المعنى أن جزئيات السوالب لا تنعكس منها سوى الخاصتين وكان القياس عدم عكسها لأن السالبة الجزئية لا عكس لها كما هو شأن العكس في غير الموجهات لكن قام الدليل هنا على عكس هاتين الجزئيتين كما سنذكره وأما غيرهما من جزئيات السوالب الكلية التي تقدم أنها تنعكس فلا ينعكس لعدم وجود الدليل المخرج عن الأصل الموجب لعدم القياس ولوجود النقص بالمادة ولتبيينه في أخصها وهو الضرورية المطلقة وإذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لأن لازم الاعم لازم الاخص فإذا فرضنا عكس الاعم مع عدم عكس الاخص لم يوجد المزموم بدون لازمه وهو محال فنقول إنما لم تنعكس جزئيات الدائمتين والعامتين السوالب لانه يصدق بعض الحيوان ليس ينطبق بالضرورية ولا يصدق في عكسه بعض الناطق ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل ناطق حيوان

﴿ فاعكسها عرفية أي خاصه \* هذا جديران براعي خاصه ﴾

أي إذا علمت أن الخاصتين الجزئيتين السالبتين تنعكسان فاعكسها عرفية خاصة سالبة جزئية وأشار بقوله أولاً لا تنفس وقوله ثانياً هذا جدير الخ إلى التعريض بدم مذهب من ذهب إلى عدم انعكسها مقياساً على غيرهما من السوالب الجزئية لقيام الدليل هنا على هذا العكس وهو دليل الافتراض وحاصله أن نقول إذا صدق بعض الكائن ليس هو ساكن الاصابع دائماً أو بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً صدق عكسه عرفية خاصة سالبة جزئية قائمة ببعض ساكن الاصابع ليس هو كاتب دائماً أو بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً لا نفرض ذات الموضوع شيئاً معينا سواء كان ذلك موضوع الصدر أو الجهر ففرضه زيداً مثلاً ثم تحمل عليه وصف ذلك الموضوع إيجاباً وهو كاتب فنقول زيد كاتب ووصف مجهول الجهر كذلك إيجاباً فنقول زيد ساكن الاصابع وإنما لم تحمل عليه وصف مجهول الصدر لانه مسلوب فباعتبار هاتين المقدماتين المسميتين بمقدمة الافتراض صار زيد موصوفاً بكونه كاتباً وبكونه ساكن الاصابع معاً ثم تدعى صدق مقدمة أخرى أجنبية لازمة للصدر قائمة زيد ليس كاتباً دائماً مادام ساكن الاصابع وتستدل عليها بقولك لو لم تصدق هذه المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب بالفعل حين هو ساكن الاصابع فتعكس هذا النقيض في المعنى إلى قولك زيد ساكن الاصابع بالفعل حين هو كاتب فتجد منافياً للأصل الأصل القائل بعض الكائن ليس ساكن الاصابع دائماً أو بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً لان زيداً المحكوم عليه في هذا العكس بأنه ساكن الاصابع بالفعل حين هو كاتب بعض الكائن المحكوم عليه في أصل القضية وهذا الأصل صادق وما نافي الصادق كاذب فخرومه وهو النقيض كاذب فاصله وهو المقدمة الأجنبية المذكورة صادقة وإلى هنا صارت المقدمات المحفوظة عندك ثلاثة فلك في تمام الدليل بهذا الطريق الأول أن تأخذ المقدمة الثانية من مقدمة الافتراض

الاتصاف بصفة معينة  
يستلزم وجوب تلك  
الصفة المعينة (الدائم  
الذات مسع) دوام  
(الصفات) دوام ذاتها  
(ذو مطلق الغنى) أي  
الغنى المطلق (عن جميع  
الجهات) أي الجهات  
الست أو المراد عن جهات  
النقص فهو تعالى متسزه  
عن كل نقص كالفاعل  
والحمل ومن يكمله أو  
يدفع عنه النقص والوزير  
والعين والجهات الست  
وفيما تقدم مع ما يأتي  
براعة الاستهلال وهو أن  
بأن المتكلم في طاعة  
كلامه بما يشعر بمقصوده  
(ثم الصلاة) المقصود بها  
تعظيمه صلى الله عليه وسلم

وتجعلها صغرى والمقدمة الاجنبية المذكورة كبرى على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد  
سا كن الاصابع زيد ليس بكتاب دائما مادام سا كن الاصابع ينتج بعض سا كن الاصابع ليس بكتاب دائما  
مادام سا كن الاصابع هذا عكس الصلوة ثم تأخذ ثانيا المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وتضعها صغرى  
للمقدمة الاولى منه معا على هيئة الشكل المتقدم هكذا زيد سا كن الاصابع زيد كتاب ينتج بعض  
سا كن الاصابع كتاب وهو عكس الجرح فيسدين القياسين يخرج مجموع العكس وتم المطلوب الطريق  
الثاني ان تستخرج انعكس المطلوب من حاصل المقنى بان تقول ان زيد با اعتبار مقدمتي الافتراض صدق  
عليه انه كتاب وان سا كن الاصابع وعدها متساوية ان فيه مقنى كان كتابا لم يكن سا كن الاصابع  
وبالعكس وحينئذ قيل ان يصدق بعض سا كن الاصابع ليس بكتاب دائما او بالضرورة مادام سا كن  
لانه لما صدق على زيد انه سا كن الاصابع باعتبار جعل محمول الجرح عليه وانما ليس بكتاب دائما مادام  
سا كن باعتبار المقدمة الاجنبية التي أخذناها بمقتضى الصلوة ان يصدق بعض سا كن الاصابع  
ليس بكتاب دائما او بالضرورة مادام سا كن الاصابع هذا عكس الصلوة ولما صدق عليه انه كتاب وانما سا كن  
الاصابع محبا باعتبار مقدمتي الافتراض صدق عليه انه كتاب بالضرورة وهو مفروض صريح في الموضوع  
فيصدق بعض سا كن الاصابع كتاب بالفعل وهذا عكس الجرح فيسدين عكس المقدمة الثانية فقد خرج انعكس  
جرحه وهو المطلوب والطريق الاول اوضح واخصر وهذا هو البعض الاخر مما وعدنا ان به في الكلام  
على دليل الافتراض من انه قد يؤخذ مع مقدمتي الافتراض مقدمة اخرى اجنبية لازمة لاصل القضية  
نظم انها احدي مقدمتي الافتراض قد ذكر \* هذا ما يعكس من السوالب كليا وجزئيا او ثانيا بغيرها  
وهو الاربع عشرة الوقييات والمطابقات الممكنة فلا تعكس مطلقا سواء كانت كلية او جزئية  
للتعكس بالمادة والهيئة في اخصها وهو الوقيية الكلية لانه اذا تم انعكس الاخر لم يعكس الا اعم على  
ما تقدم فتقول يصدق لاشي من القمر بخمس فبالضرورة وقت الزرع لا داعي ان يكذب في عكسه  
لاشي من المختص بغير بأي جهة لصدق تقيضه وهو صيكل مخفف قمر بالضرورة والتقيضان  
لا يصدقان. حاولنا ان نبي بالكلام على انعكس المستوي بما لا مزيد عليه من الجمع والمنع أعقبناه  
بالكلام على عكس التقيض فقلنا

﴿عكس التقيض﴾

اعلم انه جرى الخلاف بين الاول والاولى والاخر من المناطق في حقيقة عكس التقيض ونحوه فقل الاول  
هو تبديل كل طرف من طرفي القضية بتقيض الاخر منهما مع بقاء الصدق والكيف وقال الاخر هو  
جعل الطرف الاول من القضية ثانيا وتقيض الثاني او لا مع بقاء الصدق دون الكيف فلالا كل انسان  
حيوان عكس التقيض فبسه على الاول كل ما ليس بحيوان ليس بالانسان وعلى الثاني لاشي مما ليس بحيوان  
انسان وحينئذ كثر الخلاف وبلغنا في عكس التقيض ما سمعنا من بعض النظار الى انعكس  
تقيض واحد مختلف فبسه بين القوم لانه يقوم عكس التقيض أحدهما معنى عكس التقيض الموافق  
والاخر بمعنى عكس التقيض الخافضون انعكس عند القوم ثلاثة اشياء هي العصر بين قمر ويا  
وتروى فالحق ان ينادى على ان تطفأ لهم على مواضع الفتن من باب (الشهيد بالحرارة بالكاف)

﴿عكس التقيض في الموجهات﴾ بعكس ماقى المستوي بالذات

﴿الموجهات فيبسه كالسوالب﴾ هنالك والعكس بقول صائب

المعنى ان حكم عكس التقيض في الموجهات حكم انعكس المستوي بالذات أي بالتمام في الموجهات  
والسوالب دون فرق وحينئذ تحكم الموجهات فيبسه هو حكم السوالب في انعكس المستوي وحكم السوالب  
فيبسه هو حكم الموجهات في انعكس المستوي جري على القول المصائب وهو قول المقصد من فيبسه

لان المقصود به الدماء  
بأصله في باب اليبس لانه  
أجل من أن ينتفع  
بلعائنه أو المقصود  
الامر ان قد وان وجع  
بأن من ذهب الى الاول  
أراد أنه لا يصرح بأنه  
صلى الله عليه وسلم ينتفع  
بصلاته اعليه وان كنا  
نعتقد ذلك بقوله بنا كما عهد  
المقن ان ينتفع به سيدة  
لا ينبغي له أن يصرح  
بذلك أي انتفاع سيدة به  
(والسلام) فيه نظير ما  
(أبد في كل حين للنبي  
أجل من نقض الميثان)  
أي حل وأبطل أمور ذرية  
(بالمرهان) والمراد به  
مطابق الدليل وفي اصطلاح  
المنطق تصديقات

وأحكامه وإن استحضرت ما تقدم لك في العكس المستوي ايجابا وسلبا نقضاً وإيماءً على ما لا خلاف فيه وان  
 لديك السر وان أبيت الاوجه التكرار ولم تقع بهذا الاظهار فلفصل لك هذا المحمل فنقول تقدم لك في  
 العكس المستوي ان الكلام فيه على نوعين نوع في عكس الموجبات ونوع في عكس السوابب وحيث  
 ان حكم الموجبات هنا هو حكم السوابب هناك وبالعكس فلنجعل الكلام هنا أيضاً على نوعين (( النوع  
 الاول في عكس الموجبات )) كل ما ثبت هناك للسوابب ثبت هنا للموجبات وقد علمت هناك ان السوابب  
 تنقسم الى كليات وجزئيات وان الكليات لا ينعكس منها الاستدلالان والعامةان والخاصتان  
 وان الدائمات ينعكسان دائمة مطلقة عامة كلية والعامةين عرفية عامة والخاصتين عرفية خاصة لادامة  
 في البعض فكذلك الموجبات هنا تنقسم الى هذا التقسيم وتنعكس الى هذا العكس فان كانت كليات فلا  
 ينعكس منها الا هذه الستة بعين العكس المتقدم فاما الدائمات فينعكسان دائمة مطلقة كلية بدليل انه اذا  
 صدق كل انسان حيوان بالضرورة او دائماً صدق في عكسه كل ما ليس بحيوان ليس با انسان دائماً والا  
 لصدق نقضه وهو ليس بعض ما ليس بحيوان ليس با انسان بالاطلاق العام وحيث انه سألته مسأولة المحمول  
 فهو بمعنى موجبة محصلة لان سلب الساب الايجاب فتأخذ معناه وهو هذه الموجبة القائلة بعض ما ليس  
 بحيوان انسان بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضعه صغرى للاصل هكذا بعض ما ليس بحيوان  
 انسان بالاطلاق العام وكل انسان حيوان بالضرورة او دائماً ينتج بعض ما ليس بحيوان بالضرورة  
 او دائماً وهو محال وان شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولك بعض الانسان ليس  
 بحيوان بالاطلاق العام فتجد منافقاً للاصل الاصيل الصادق وما نافي الصادق كاذب الخ وأما العامةان  
 فينعكسان عرفية عامة موجبة كلية بدليل انه اذا صدق كل كاتب متحرك الا صابع بالضرورة او  
 دائماً مادام كاتب بالصدق في عكسه كل ما ليس بمتحرك الا صابع ليس بكاتب دائماً مادام ليس بمتحرك الا صابع  
 والا لصدق نقضه وهو ليس بعض ما ليس بمتحرك الا صابع ليس بكاتب بالاطلاق العام حين هو ليس  
 بمتحرك الا صابع وهو سألته مسأولة المحمول فتكون بمعنى موجبة محصلة لقائلة بعض ما ليس بمتحرك  
 الا صابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ليس بمتحرك الا صابع الايجاب فتأخذ معناه هذا المعنى فان  
 شئت دليل الخلف فضعه صغرى للاصل ينتج المحال وان شئت دليل العكس فاعكس ما بالمتوى نجده  
 منافقاً للاصل الخ وأما الخاصتان فينعكسان عرفية عامة لادامة في البعض بدليل انه اذا صدق كل كاتب  
 متحرك الا صابع بالضرورة او دائماً مادام كاتب بالصدق في عكسه كل ما ليس بمتحرك الا صابع ليس  
 بكاتب دائماً مادام ليس بمتحرك الا دائماً في البعض اما صدق العرفية العامة فلانه قد ثبت انها عكس  
 العامةين وعكس العام عكس الخاص وأما صدق الدائمات في البعض الذي هو بمعنى ليس بعض ما ليس  
 بمتحرك الا صابع ليس بكاتب بالاطلاق العام فلانه لو لم يصدق هذا عكس الدائمات الذي في الخاصةين الذي  
 هو بمعنى لا يمتنع من الكاتب بمتحرك الا صابع بالاطلاق العام لصدق نقضه وهو كل ما ليس بمتحرك  
 الا صابع ليس بكاتب دائماً فتعكسه بعكس النقيض الى قولك كل كاتب بمتحرك الا صابع دائماً فتجد  
 منافقاً للاصل الصادق الخ هذا حكم الموجبات ان كانت كلية وان كانت جزئية فهي مثل جزئيات  
 السوابب في العكس المستوي وهي لا ينعكس منها الا الخاصتان الجزئيتان فينعكسان عرفية خاصة  
 فكذلك هنا جزئيات الموجبات لا ينعكس منها الا هاتان الخاصتان فينعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق  
 بعض الكاتب بمتحرك الا صابع بالضرورة او دائماً مادام كاتب بالصدق في عكسه بعض ما ليس بمتحرك  
 الا صابع ليس بكاتب دائماً مادام ليس بمتحرك الا صابع لا دائماً بدليل الافتراض المتقدم هناك في اثبات  
 عكسهما وهما السابان وحاصله انك نعم اولاً ان لا دائماً في هاتين الخاصتين المطلوب عكسهما بمعنى بعض  
 الكاتب ليس بمتحرك الا صابع بالاطلاق العام ولا دائماً التي في العكس المراد اثباته بمعنى ليس بعض ما ليس

يقينيان يلزمهما تصديق  
 آخر (فالعكس) أي  
 تبدل (الخصوم بالخذلان)  
 وهو خلق قدرة العصيان  
 في العبد (واله) أي كل  
 مؤمن لمقام الدعاة  
 (وعكسه) اسم جمع  
 لصاحب بمعنى الصحابي  
 (الاعلام) جمع علم وهو  
 الجبل شبه الصحابة  
 بالاعلام في الاهتداء بهم  
 وهو تقريب للعقول على  
 عادة العرب (ومن تلاهم)  
 على الدوام وبعد) الواو  
 نائبة عن أما النائية عن  
 مهمما واختصت الواو  
 بالنبابة دون سائر حروف  
 العطف لانها أم السباب  
 ولانها تكون للاستئناف  
 (فالعكس) أي المقصود

متحرك الاصابع ليس بكتاب بالفعل فتفرض ان ذات الموضوع في القضية الاصلية شيء معين كزيد سواء كان ذلك موضوع الصدر أو الجرح ثم تحمل عليه وصف المحمول سلبا وهو محمول الجرح لانه هو المطلوب فتقول زيد ليس بتحرك الاصابع وهذه مقدمة افتراض تحفظ ثم تحمل عليه وصف الموضوع ايجابا وهو كاتب فتقول زيد كاتب وهذه مقدمة افتراض أخرى تحفظ ثم تدعي صدق مقدمة أخرى اجنبية مأخوذة من الصدر قائلين زيد ليس بكتاب دائما مادام ليس بتحرك الاصابع وتستدل على صدقها بقولك لولم تصدق هذه المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب بالفعل حين هو ليس بتحرك الاصابع فاعكسه في المعنى الى قولك زيد ليس بتحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب فتجده منافيا للاصل الصادق المقتضى انه متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا وما نافي الصادق كاذب فنزومه وهو النقيض كاذب فالاصل وهو هذه المقدمة صادقة ثم لك في تمام الاستدلال الطريقان المتقدمان ((الطريق الاول)) ان تضم المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض مع هذه المقدمة الاجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ليس بتحرك الاصابع زيد ليس بكتاب دائما مادام ليس بتحرك الاصابع ينتج بعض ما ليس بتحرك الاصابع ليس بكتاب دائما وهذا صدر العكس ثم تضم المقدمة الاولى ثانية مع لازم مقدمة الافتراض الثانية التي هي زيد كاتب وذلك اللازم هو ليس زيد ليس بكتاب على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ليس بتحرك الاصابع ليس زيد ليس بكتاب ينتج ليس بعض ما ليس بتحرك الاصابع ليس بكتاب وهذا عجز العكس الذي بمعنى لا دائما ((الطريق الثاني)) ان تستخرج صدر العكس وعجزه من حاصل المعنى بدون تركيب قياس بان تقول ان زيد بعض صدق عليه انه ليس بتحرك الاصابع لمقدمة الافتراض الاولى وانه ليس بتحرك الاصابع دائما مادام ليس بكتاب للمقدمة الاجنبية فتعين ان يصدق بعض ما ليس بتحرك الاصابع ليس بكتاب دائما مادام ليس بتحرك الاصابع فتخرج صدر العكس ثم تقول ان زيدا انصف بعدم تحرك الاصابع لمقدمة الافتراض الاولى ويكونه كاتب لمقدمة الافتراض الثانية وهو بعض الكتاب فيصدق ليس بعض ما ليس بتحرك الاصابع ليس بكتاب والطريق الاول أوضح وأخصر هذا ما ينفعك من الموجبات الكلية أو جزئية ولا ينعكس من جزئيات هذه الموجبات الست الالهاتان الخاصتان وأما جزئيات الدائماتين أو العائمتين فلا تنعكس للنقض بالمادة ولانها في أخصها واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم فتقول يصدق بعض الحيوان ليس بالإنسان بالضرورة ولا يصدق في عكسه بعض الإنسان ليس بحيوان بأي جهة لصدق نقيضه وهو شيء من الإنسان ليس بحيوان وكذا لا ينعكس من الموجبات الكلية أو الجزئية غير هذه الست وهاتين الخاصتين الجزئيتين للنقض بالمادة ولانها في أخصها وهو الوقفية الكلية واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم فتقول يصدق كل قمر ليس بمختفب وقت التربيع لا دائما ولا يصدق في عكسه كل ما هو مختفب فليس بقمر يصدق نقيضه وهو لا شيء من المختفب ليس بقمر

(الجهات نفسها) أي  
تظم القضايا ذات الجهات  
(ف) بعد نظمها المقصود  
(حكمها) أي نظمه  
وحكمها هو المبين بقوله  
(نقيضها وعكسها)  
عكسا مستويا وعكس  
نقيض موافقا وعكس  
نقيض مخالفا (ولان نحو  
نسبة عشر) باسكان العين  
على انة (سنة عند ردي)  
أي عند (ذوي العقول  
الحسنة) لا سيما في هذا  
القرن الثاني عشر  
(والله) تعالى (حسبي)  
أي كافي لا غيره في جانب  
الخبر ودفع الضير (والله)  
لا الى غيره (التي في كل  
ما أرومه) أي أطلبه  
(وارتجبه) منه

### ((النوع الثاني في عكس السوالب))

كل ما ثبت هنالك للموجبات يثبت عند السوالب وقد علمت ان الموجبات كلها انعكس بالمستوى ما عدا  
الممكنات وان عكس الدائمات منها وانما من مطلقه جنبية موجبة جزئية فكذلك اسوالب كلها  
كلية أو جزئية ما عدا الممكنات تهكس الى ما تهكس اليه هذه الموجبات هنالك بالبدل الايجاب في  
الاصل والعكس بالسلب فقط فأما الدائمات والعائمتان فينعكسان بمطلقة جنبية سلبية جزئية ولانها  
في أعماها وهو العرفية العامة السالبة الجزئية وادابات العكس للاعم ثبت للاخص فتقول اذا صدق  
بعض الكتاب ليس باسكان الاصابع دائما مادام كاتبا يصدق في عكسه ليس بعض ما ليس باسكان



الاصابع ليس بكتاب بالاطلاق العام حين هو ليس بساكنها والاصديق نقيضه وهو كل ما ليس بساكن  
 الاصابع ليس بكتاب دائما مادام ليس بساكنها ونعكسه بعكس النقيض الى قولنا كل كتاب ساكن  
 الاصابع دائما مادام كاتبها وهو منافي للاصل الصديق الخ وهذه المطلقة الخيالية بعينها هي عكس  
 الخاصتين السالبتين كائنتين أو جزئيتين بعين هذا الدليل وانما لم نعكسها مطلقة خيالية لادائمه كالعكس  
 اليه او هما موجبتان بالعكس المستوي لان لادائمه ما هنا موجبة كلية مطلقة عامة وهي لا عكس لها  
 هنا كما تقدم في النوع الاول وأما التسع الباقية وهي الوقفيات الأربع والمطلقات الخمس فتعكس سواء  
 كانت كلية أو جزئية مطابقة عامة سلبية جزئية بدليل انه اذا صدق لا شيء من المكاتب أو ليس بعض  
 المكاتب بساكن الاصابع باحدى الجهات التسع المذكورة صدق في عكسه ليس بعض ما ليس بساكن  
 الاصابع ليس بكتاب بالاطلاق العام والاصديق نقيضه وهو كل ما ليس بساكن الاصابع ليس بكتاب  
 دائما ونعكسه بعكس النقيض الى قولنا كل كتاب ساكن الاصابع دائما فتجده منافيا للاصل الصديق  
 الخ هذا توضيح ما أشار له الناظم وقوله يقول صائب اشارة الى مذهب المتقدمين وتوجيه صوابه يستلزم  
 تهذيبا وتوجيها

### في هذا الباب (أقسام)

جمع قسم بكسر القاف  
 وقسم الشيء ما هو أخص  
 منه كالشرطة فانها  
 أخص من مطلق  
 الضرورية (أنواع) أي  
 أصناف (الموجبات)  
 كمطلق الضرورية فانه  
 صنف من مطلق الموجبة  
 فالمراد بانواع هذا الصنف  
 (وكيف نسبة) حكمية  
 أي (وجوب) و (إطلاق)  
 و (دوام) و (امكان)  
 حال كون هذه المذكورات  
 (بوصف) أي مع وصفه  
 (الإطلاق) عن القيد  
 الآتي (أو) مع (قيد لا)  
 أي غير (المحمول)  
 كوصف الموضوع أو

### في (التهذيب)

اعلم أن الأدلة التي اعتمدها المتقدمون في تعريف عكس النقيض بما تقدم وجعل حكم الموجبات فيه  
 حكم السؤال وبالعكس هي دلائل الخلف والعكس في الموجبات ودليل العكس فقط في السؤال وهما  
 مبنيان هنا على أمرين عام وخاص فاما الأمر العام فهو أن مبنى هذين الدليلين أخذ نقيض العكس المدعى  
 صدقه ثم ضمه الى الأصل كما هو دليل الخلف أو عكسه كما هو دليل العكس والعكس المدعى صدقه ما  
 للموجبات واما للسؤال فإن كان للموجبات ولا ينعكس منها الا الكليات فهو موجبة كلية معدولة  
 لانها مركبة من نقيض طرفي الأصل ونقيضها سلبية جزئية معدولة وأما الأمر الثاني فهو وجعل هذا  
 النقيض بمعنى موجبة محصلة كآيات في الأدلة المذكورة فأورد المتأخرون المنع على هذه الأدلة بسبب  
 منعهم لهذا الأمر الثاني باننا نسلم ان هذا النقيض الذي هو سلبية معدولة بمعنى موجبة محصلة فإن  
 السالبة أعم من الموجبة والاعم لا يكون بمعنى الاخص ولا يستلزمه لانفراد الاعم عنه في مادة أخرى والا  
 لم يكن أعم وانما كانت السالبة أعم لانها تصدق بنفي الموضوع والموجبة خاصة بوجوده وان كان  
 للسؤال كلية أو جزئية وهي تعكس سلبية جزئية فهو سلبية جزئية ونقيضها موجبة كلية فعلى دليل  
 العكس فيها انعكس هذه الموجبة الكلية موجبة كلية بعكس النقيض حتى تجده هذا العكس منافيا  
 للاصل وقد أبطنا انعكس الموجبة الكلية لنفسها لانه مبنى على ما سمعت من كون السالبة المعدولة  
 بمعنى الموجبة المحصلة وقد أبطنا والمبنى على الباطل باطل هذا هو المنع الذي أوردته المتأخرون على أدلة  
 المتقدمين وأوردوا عليهم أيضا الحجج الموجبة التي يكون مجموعها من المفهومات الشاملة والسؤال  
 التي تكون موضوعاتها ناقصة هذه المفهومات فالاولى هو كل شيء ممكن عام فانه صادق مع كذب عكسه  
 على مذهبهم وهو كل لا يمكن عام لا شيء وهو كل ما هو غير موجود في عالم وجوده أي مادامت ذاته موجودة  
 ولا يصدق عكسه وهو كل ما هو غير موجود في عالم دائما والاشياء لا شيء من الممكن انما هي  
 أو بلا انفس فانه صادق مع كذب عكسه وهو ليس بعض الشيء أو الانسان أو الانسان ان يمكنه ان يكون  
 يسلم مذهب المتقدمين من التلويح ولم يقرأ أدلتهم من الدخيل فغضب المتأخرون عن عذبتهم من غير اعتبار  
 الى ما ذكرنا وعرفوا ما عرفوا وحكموا بان حكم الموجبات فيه حكم السؤال بالعكس وعلى ذلك جرى  
 صاحب الشريعة ومقلدوه

﴿التوجيه﴾

حيثما بطل مذهب المتقدمين فبأي داع أثرناه وفي النظم صوبناه الداعي لذلك هو التأمل المصادق في منع المتأخرين للدلالة وإيراداتهم على الدعوى فوجدت زخرف القول غرورا امامهم كون السالبة المعدولة ليست بمعنى الموجبة المحصورة الذي هو الامر الثاني من معني دليلي الخلف والعكس ودعوى ان الاول اعم من الثانية فبيناه عدم التفرقة بين السالبة المعدولة والسالبة المساوية المحمول وقد نصوا على ان الثانية ليست اعم من الموجبة المحصورة بل هي هي وانما المغايرة اعتبارا بقولهم السالبة اعم من الموجبة محله في غير السالبة مساوية المحمول وما هنا من الثانية لا من الاولى لان قولنا في عكس كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بانسان يلاحظ موجبة مساوية المحمول لا معدولته لان كل طرف منها نقض كل طرف من القضية الاصلية كما هو تعريف عكس النقيض فالسلب في طرفها ملاحظ انصبابه على النسبة التي في كل من الطرفين في المعنى لان اطرافها عدمية صرفة بدون هذه الملاحظة حتى تكون معدولة والا لكان الحكم فيها بعدى على عدى وهو خلاف الواقع فتم كونها موجبة مساوية المحمول ونقيضها سالبة جزئية وسلب السلب ايجاب فهذه الجزئية حينئذ بمعنى الموجبة المحصورة ولا تغاير الا بالاعتبار وايضا نصوا في مبحث العدول والتحصيل على ان الموجبة المساوية المحمول في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع وهذه الموجبة هنا هي العكس المذکور فاذا لم تصدق فعدم صدقها اما لعدم وجود الموضوع أو لعدم ثبوت المحمول له والا لباطل لانها كالسالبة في عدم اقتضاء وجوده فتصدق مع عدمه فتعين الثاني فيكون المحمول هنا غير ثابت للموضوع الموجود وعدم ثبوته له هو سلبه وسلبه هو عين النقيض القابل ليس بعض ما لا حيوان لا انسان وسلب السلب ايجاب فيصير هذا النقيض بمعنى موجبة محصورة قائلة بعض ما لا حيوان انسان فتم الدليل وثبت المدعى في الموجبات والسوالب ((واما)) ايرادهم الخليلات التي تكون محمولاتها من المفهومات الشاملة والسوالب التي تكون موضوعاتها نقائص هذه المفهومات فبيناه ايجاب تعميم قواعد الفن دائما لكل ما يمكن تصوره وقد نصوا على ان تعميم قواعد الفن انما هو بقدر الطاقة على ان التعميم المذکور انما يكون لاجل الاستعمال وهذه القضية لا تستعمل في العلوم فلا ثمة لتعميم قواعد الفن لادخالها وقد نص على ذلك جماعة من محقق المتأخرين فقال بعضهم لاجل ذلك كان المستعمل في العلوم عكس النقيض على رأي المتقدمين اذ لا مشكلة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين المجردة تعميم قواعد الفن من غير ثمة عليه وترتب عليه اه وقال بعض آخر منهم ان عدم تمام أدلة الاحكام أو بطلانها لا يقتضي تغيير الاصطلاح والتعريف الذي تبني عليه الاحكام لجواز تغيير الاحكام أو تخصيصها بغيره واد المنع والنقض مع انه يمكن اتمام أدلة القدماء في الخليلات بتخصيص أحكامهم بغير المفهومات الشاملة ونقائصها أو بأخذ النقيض سلبا لا عدوليا اه وقال بعض آخر منهم هذا العكس أي على مذهب المتأخرين لا يجب كاد يحتاج المنطق اليه ولا يستعمل في العلوم اه على ان التسمية بعكس النقيض انما تظهر على مذهب القدماء لانك أخذت نقيض الطرفين وعكستهما على الهيئة المتقدمة واما على مذهب المتأخرين فبما انظر للجزء الثاني فقط فقد تم الدليل وسقط الدخل والدخيل هذا ما سحبت به الافكار وأبرزته من تحت الجلب بكرة الخجل منها الاقمار ومن هو بعد ما تنورت بصيرتهم هذا البيان وأشرقت فيها شمس البرهان يرى العدول عن مذهب القدماء عدلا والخروج عن جادة الانصاف عدلا ولا دخلت رقيقة القلب الا على وانتهجت مناهج الفكر الامعي

وسرت بشكري فاعنديت لعمري \* قديم فقلت الفضل للمتقدم

الوقت المعين أو المبهم  
وكلا دائما ولا بالضرورة  
(فهو) القاء زائدة في أول  
خبر المبتدأ يعني أن  
كيفية النسبة وهي  
الوجوب والاطلاق والدوام  
والامكان مطلقات أو  
مقيدات بغير المحمول هو  
(المادة) بتخفيف الدال  
والعنصر وفي تسميتهم لها  
بالمادة تجسوزا مادة  
المركب أجزاءه والكيفية  
صفة للنسبة لاجز من  
القضية نسبة عليه ابن  
مرزوق (وما) أي اللفظ  
الذي (عليه) أي الكيف  
(دل فهو الجهة في القضية  
اللفظية) (أو حكم عقل)  
بتكليف القضية بالكيفية  
المذكورة (في الذي قد

ستحلى الا ان انه يمكن رفض كل من المذهبين واتخاذ مذهب جديد هو انه ليس لنا الا العكس المستوى فقط لانه تبديل طرق القضية مع بقاء الصديق والكيفية وهذا التعريف منطبق على ما هو عكس نقبض على مذهب المتقدمين لانه يرجع الى ان تأخذ نقبض طرق القضية وتجعلها قضية مركبة من هذين النقبضين ثم نكسهما عكسا مستويا مثلا كل انسان حيوان وتأخذ نقبض طرفيه وهو كل مالا انسان لاجنوا ونكسها بالعكس المستوى الى قولك كل مالا حيوان لا انسان وكونه عكسا للنقبض القضية الاصلية لا يخرج من ذلك ولا يوجب اختصاصا بهذا الاسم والاسم عكس نحو لا شيء من الانسان يجاد المأخوذ نقبضا بعض الانسان جاد بعكس النقبض مع اتفاقهم على انه مستوي وذلك لان كل قضية فلها باعتبار انبها نقبض وهو المذهب هو بالنقبض المجهول عنه في المنطق وباعتبار طرفيها كذلك نقبض بمعنى ان تأخذ نقبض كل طرف من طرفيها وتكون كيهما قضية مستقلة كما تأخذ نقبضها باعتبار نسبها ونحوه قضية مستقلة فكل من هذين النقبضين قضية وعكسهما كعكس الاب الى سواء بسواء في تبديل الطرفين مع بقاء الصديق والكيفية فالواجب حينئذ الاقتضار على العكس المستوي نقبضا للكليات وضبطا للجزئيات غاية ما غنالك يقسم العكس المستوي الى قسمين عكس للقضية المركبة من نقبض طرق قضية وعكس لغيرها وحكم الاول على عكس حكم الثاني لمكونه نقبض الطرفين ولقيام الازالة اليقينية على ذلك هذا هو المذهب الجسدي فاصبره فيصير اليوم حد يدوزن الافكار ودع الاختراع (فقيمة على امرى طبعه) وقد انتهى بنا الكلام بعون ولي الاتمام على الموضوعات ونعريفاتها ونسبها ونقائضها وعكسها وكان نهاية القصد الوقوف على هذا الحد ولكن بعد ان وقع الكتاب تحت المطبع وركبنا المذهب والطبع الى من بعض المخلصين ودانوا بها بان كرا الخطا فانظروا وشرحا فلما التقصى لضيق الوقت واستيلاء المال وطبقة الاقالة فازداد الانكسار فاعلمنا ان لا نحتمل فشرعنا في ذلك مستعدين مواهب الامداد من مبداء الجود ومفيض الابداد فقلنا

### ((المختلطات))

في بيان ان كل قضية موجبة في بعضها مخالفة لثبات الوجهة

وتحليلات هي ثلاثة الوجهة أي شريك من الوجوه سبقت في بيانها في الاشارة الى وجهتها مع بعض فيها أو تسمى أيضا عندنا بالاختلاطات وقد علمت في المبادئ المنطقية ان القياس هو القول بالمؤام من مقدمتين متى سلمنازم عنهما انهما قول آخر وينقسم الى اثنتين اثني وهو ما ذكرته في النتيجة أو نقبضها بالفعل فكلما كانت الشمس ملاعبة كان النهار موجودا لكن النهار ليس موجودا فالشمس ليست بملاعبة واقراني وهو ما لم تذكر فيه النتيجة ولا نقبضها بالقول نحو كل انسان حيوان وكل حيوان منقرن بالارادة والاقتراني ما حلى ان تركب من حليتين أو شرطيتين انتم بتركب منهما وقد علمت ان المبرهات لا تكون الا في الحليتين فقياسها لا يكون الا اقترانيا جليا وكل اقتراني لا بد وان تشتمل مقدما على حدود ثلاثة أصغروا كبيرا وأوسط فالأصغرى يكون موضوع النتيجة والاشياح والا كبرى يكون محمولها كذلك والوسط ما يكون مكررا بينهما والمقدمة التي هي الا بفرز هي بالصغرى والتي هي الا كبرى هي بالكبرى والهيئة الحاصلة من نسبة الحسد الاوسط لكل من الحدين المذكورين تسمى شكلا والهيئة الحاصلة من نسبة المتقدمين الى بعضها اليتجا بالوسط الكلية وجزئية تسمى ضربا والاشكال أربعة فالاول ان يكون الوسط محرلا في الصغرى وشوفا في الكبرى والثاني ان يكون محمولا فيهما والثالث ان يكون موضوعا فيهما والرابع ان يكون موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى ولكل شكل ستة عشر ضربا منها المتبع ومنها العكس واما ان ذلك كان لكل شكل فمروط بحسب الكيف والنكم فشرط الشكل الاول

عقلا من القضايا  
الوقائية هو الوجهة الواو  
للتقسيم (فاجتهد) في  
العلوم (وحصلا) دقائقها  
وبدخل في البينين الاولين  
جميع القضايا الموجهة  
وبان ذلك مع بيان  
وجه جعلهم لها ضرورة  
في تسعة عشر ان القضايا  
التي كبرياتها غير مقيدة  
أربع الضرورية المطلقة  
وهي التي وجوب نسبتها  
غير مقيد والذاتية  
المطلقة والمطلقة العامة  
والممكنة والاممليات  
فانخر وبنية انما ان نعيد  
ضرورتها بوصف الموضوع  
فقط فالشرطية العامة  
أو مع قصد لا دائما  
فالشرطية الخاصة

بحسب ذلك ايجاب الصغرى وكلية الكبرى والمنتج منه بمقتضى ذلك أربعة شروط وشرط الثاني  
بحسب ذلك اختلاف مقدمته بالكيف وكلية الكبرى والمنتج منه بمقتضى ذلك أربعة شروط والشرط الثالث  
بحسب ذلك ايجاب الصغرى وكلية احدهى مقدمته والمنتج منه بمقتضى ذلك ستة شروط والشرط الرابع ايجاب  
مقدمته مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما والمنتج منه بسبب ذلك ثمانية وقد  
أشرنا في كتابنا المبادئ المنطقية الى ضابط يعرف به المنتج من كل شكل على ترتيب ضروريه في أبيات  
فليستظر وكل ذلك يوجد أيضا في أقيسة الموجهات ففيها هذه الاشكال الاربعة بشروطها وضروريها وترتيبها  
واعتبارها على ذلك شروط بحسب الجهة كما أشار لذلك بقوله

﴿ اشكالها كغيرها أربعة \* شروطها حسب الجهات تسعة ﴾

وكون شروطها تسعة انما هو باستقرائنا للشسمية وشرحها للعلامة القطب فان لم نعلم سواهما حال  
كتابنا على المختلطات فشرط لانتاج الشكل الاول وشرطان لانتاج الشكل الثاني وشرط لانتاج  
الشكل الثالث وخمسة لانتاج الشكل الرابع أشار اليها على هذا الترتيب فقال

﴿ (الشكل الاول) ﴾

﴿ (فشرط شكل أولى فيها \* فعليه الصغرى على ما فيها) ﴾

كما أن اقتران الصغرى بالكبرى ونسبتها الهافى الكيف والسكم يسمى ضربا كما قدمنا فكذلك الهيئته  
الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى في الجهة بأن يتعدا أو يختلفا فيها تسمى اختلاطا وهو أعم من  
الضرب والاختلاطات المتحصلة في كل شكل عقلا أربعة انما لان الموجهات عشرون في كل من مقدمتي  
الشكل فيضرب احدهما في الاخرى يحصل ما ذكر منها المنتج ومنها العقيم ولا بد من ذلك شرط في كل  
شكل ما يسقط العقيم ويحصل الناتج فشرط الشكل الاول بحسب الجهة فعليه الصغرى بان لا تكون  
ممكنة وقوله على ما فيها أى في الصغرى من الخلاف المتقدم بين ابن سينا والفارابي في كون صدق الموضوع  
على افراده فعليا أراما كانيا فن قال بالاول بشرط فعليه الصغرى هنا وفي الشكل الثالث كما يأتي ومن لا  
فلا وقد علمت أن الاول هو المؤيد والدليل على هذا الشرط أن الانتاج في هذا الشكل مبني على اندراج  
الصغرى في الاوسط ليصير من افراده ويسرى عليه حكمه فلتزعم النتيجة وامكان الصغرى ينافي ذلك لانه  
حينئذ يكون الملاحظ في نسبتها القوة القريبة من الفعل فيجوز عدم تحققها خارجا وفعلا فلا يثبت  
الاندراج لان الاوسط موضوع الكبرى وصدقه على افراده فعلى فلا يكون من افراده الا ما كان صدقه  
عليه فعليا وصدقه على الصغرى حينئذ قوى فلا يسرى حكم الاكبر الى الاصغر فلا انتاج كما في مثال  
الفرس المشهور فيصدق كل حمار مر كوب زيد بالامكان العام وكل مر كوب زيد فرس بالضرورة ولا  
نصدق النتيجة وهي كل حمار فرس بالامكان العام وهذا الشرط سقطت الاختلاطات الحاصلة من  
اقتران الصغريات الممكنات الخمس بالكبريات العشرين وهي مائة وتحصل المنتج ثلثمائة اختلاط أشار  
الى ضابط جهة النتيجة فيها بقوله

﴿ (كيفية انتاجه) ﴾

﴿ (واجعل نتيجة كالكبرى \* فقط اذا وصفية لا تدري) ﴾

الانتاج في كل شكل يكون بخلاف الوسط وأخذ موضوع النتيجة من الصغرى ومجموعها من الكبرى وهذا  
يعينه مجرى هنا لكنه لا يكتفي في جهة ضبط النتيجة اذ هي لا بد أن تكون موجهة بجهة من جهات  
المقدمتين فلهذا ذكرنا في كل شكل ذكرها ضابطا يبين جهتها فضايط جهة النتيجة في الشكل الاول هو  
أن تكون كالكبرى في جهتها فقط بدون زيادة ولا نقصان بشرط أن لا تكون الكبرى إحدى الوصفيات

أو بوقت معين فقط  
فالوقية المطلقة أو مع  
قيد لا دائما فالوقية أو  
بوقت مبهم فقط والمنشورة  
العامية أو مع قيد لا دائما  
فالمنشورة الخاصة  
والدائمة أما أن تقيد  
بوصف الموضوع فقط  
فالعرفية العامة أو مع  
قيد لا دائما فالعرفية  
الخاصة والمطلقة أما أن  
تقيد لا دائما فالوجودية  
اللازمة أو بالضرورة  
فالوجودية اللازمة  
أو بالحين والحينية المطلقة  
أو بغير ذلك والممكنة  
صامة وخاصة كما سيأتي  
فان قيد امكانها بحسين  
فحينية ممكنة أو بوقت  
فوقية ممكنة أو بالدوام

فممكنة دلالة أو بغير ذلك

والاربعة وهي المشروطتان والعرفيتان بان كانت من الدائمتين أو الوقتيتين أو المطلقات أو الممكنات والصغرى معها امام الضروريات أو المطلقات أو الدوائم فتحوكل انسان متنفس بالاطلاق العام وكل متنفس حيوان بالضرورة ينتج كل انسان حيوان بالضرورة ونحو كل كاتب انسان دائماً وكل انسان متنفس بالاطلاق العام ينتج كل كاتب متنفس بالاطلاق العام وهكذا وانما كانت كالكبرى عند عدم وصفية الما علمت أن مبنى الانتاج في هذا الشكل اندراج الاصغرى في الاوسط حتى يتعدى الحكم من الاوسط اليه والجهة تابعة للحكم فكما ثبت للاوسط على أي جهة ثبت للاصغر على تلك الجهة وهو ظاهر

﴿ وان تكن فكما لصغرى لمن يرى \* بحذف اللام أو ضرورة ترى ﴾

أي وان تكن الكبرى وصفية تكن النتيجة مثل الصغرى في جهتها الا مثل الكبرى لكن بشرطين الاول ان الصغرى ان كان فيها لا التافسية للدوام أو للضرورة بان كانت احدي الخاصتين أو الوقتيتين أو الوجوديتين أو وفيها ضرورة خاصة بها بأن لم تذكري الكبرى فيحذف منها ذلك عند الانتاج ولا يؤخذ في النتيجة فالمراد بالضرورة الضرورة الخاصة بها أماديل كون النتيجة حينئذ مثل الصغرى فهو ان الكبرى اذا كانت وصفية يكون فيها الاكبر دائماً للاوسط بشرط دوام وصف الاوسط لافراده ويلزم من ذلك دوام الاوسط للاكبر بشرط دوام وصفه فهما متلازمان في الدوام وما ثبت لاحد المتلازمين ثبت للاخر وحيث ان الصغرى حكمت بشبوت الاوسط للاصغر على أي جهة فيلزم ثبوت الاكبر للاصغر على هذه الجهة أيضاً ونحو بعض الانسان كاتب بالاطلاق العام وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً والكبرى فيه حكمت بتلازم الكاتب والمتحرك في الدوام حتى كأنهما واحداً لعدم انفكاك كل منهما عن الآخر والصغرى حكمت بفعليه الاوسط وهو الكاتب للاصغر وهو الانسان فيلزم الحكم بفعليه الاكبر وهو المتحرك له أي للاصغر وهو الانسان وأما دليل حذف اللام أو الضرورة منها عند الانتاج فلان الصغرى اذ ذلك تكون من القضايا المركبة وتقدم ان اللام دائماً في بعض قضية مطلقة عامة والضرورة بمعنى ممكنة عامة كل منهما مخالفة لصدر القضية في الكيف موافقة لها في الكم والصغرى هنا لا تكون الا موجه كاهو شرط الشكل الاول بحسب الكيف فتكون دائماً ولا بالضرورة سالبة فتشتمل الصغرى على السلب وهو فيها غير منتج في هذا الشكل فلا بد من ملاحظة حذفه منها عند الانتاج حتى لا تخرج عن شرطها مثال ذلك كل آكل متحرك الفم بالضرورة مادام آكل لا دائماً وكل متحرك الفم حيوان بالضرورة أو دائماً مادام متحرك الفم (سأخذه) قد يقال ان عدم انتاج الجزء لا يوجب عدم انتاج الكل وانه كان الواجب حينئذ عدم استعمال هذا القيد في الصغرى أصلاً في هذا الشكل لانه يخرجها عن شرط الانتاج الا أن يجاب عن الثاني بان الصغرى ما زالت موجهة باقية على شرطها لان الايجاب والسلب في المركبات انما هو باعتبار الصدر وهو هنا موجب للانتاج انما هو بحسبه ولذا حذف الجزع عند الانتاج لان الخروج عن الشرط انما يكون باعتباره لا باعتبار الصدر وأما دليل حذف الضرورة الخاصة بها فلان الكبرى حينئذ تكون غير ضرورية فيجوز انفكاك الاكبر عن الاوسط وحيث ان الاصغر مندرج في الاوسط فيجوز أيضاً انفكاك الاكبر عنه لتعدى الحكم من الاوسط له كما هو مبنى الانتاج في هذا الشكل فلما عرفت الضرورة في الصغرى لم أحد أمرين اما عدم التعدى واما اجتماع التقيضين في شيء واحد والكل باطل فبدأ الى به وهو اعتبار هذه الضرورة عند الانتاج باطل مثال ذلك كل حيوان ماش بالضرورة وقاما وكل ماش فهو متحرك آلة المشي دائماً مادام ماشياً فلا ينتج كل حيوان متحرك آلة المشي بالضرورة لان النتيجة حينئذ تكون ضرورية مطلقة ذاتية وضرورية التحرك المذكور للحيوان ليست كذلك بل لوصف المشي وأيضاً ضرورة الصغرى تجعل الاوسط ضرورياً بالذات الاصغر وهو لا يفيد الا كون عتسد الوضع ضرورياً ولا يسرى الى عقد الحمل لا يقال يلزم عدم تكرار الاوسط حينئذ لان الحد الاوسط في الصغرى

(ذات دوم) أي دوام نحو  
كل انسان حيوان دائماً  
(أو) ذات (وجوب)  
وهو معنى الضرورة  
عندهم نحو كل انسان  
حيوان بالضرورة  
(أطلقت) كاتهما عن  
القيديين (مطلقة)  
أي تسمى بذلك فتسمى  
الاولى دائمة مطلقة  
والثانية ضرورية مطلقة  
فالضرورة المطلقة ما يجب  
ثبوت محمولها لموضوعها  
من غير قيد والدائمة  
المطلقة ما يدوم ثبوت  
محمولها لموضوعها من غير  
قيد فدخل نحو اجتماع  
الحركة والسكون محال  
بالضرورة أو دائماً وشريان  
الباري تعالى متمنع  
بالضرورة أو دائماً  
الموضوع فيه ليس بوجود  
فضلا عن أن يكون دائماً  
(فإن تكن) كاتهما (قد  
قيدت) بقيد فاما أن يكون  
ذلك القيد هو وصف  
الموضوع أو المحمول أو  
غيرهما فوصف المحمول  
غير معتبر فتعين أن لا يقيد  
إلا بالقيدين الباقيين فإن  
قيدت (بالوصف للموضوع)  
نحو كل كاتب متمسك  
الاصابع مادام كاتباً وكل  
انسان حيوان بالضرورة  
مادام انساناً ولا تكذب  
هذه بمقتضى مفهومها إلا  
غير معتبر عند المناطقة

ضروري لكونه محمولا والجهة الضرورية في الكبرى فعلى لا غير لكونه موضوعا وصدق الموضوع على  
أفراده فعلى لا نقول كل ما ثبت له الاوسط بالضرورة فهو منسدرج تحت ما ثبت له بالفعل اذا الفعل جهة  
الاطلاق وهي أعم الجهات الفعلية (سائجة) مقتضى كون النتيجة حينئذ مثل الصغرى بخلاف  
الضرورة أن تكون مطلقة لأنه بخلاف الضرورة التي بالصغرى تكون النتيجة خالصة عن الجهة مع  
أنهم نصوا على أن الصغرى إذا كانت ضرورية والكبرى عرفية عامة تكون النتيجة دائمة مطلقة أو  
عرفية خاصة تكون النتيجة دائمة لا دائمة وذلك أيضا في جدول هذا الشكل ولعل الأولى ما هو  
مقتضى الضابط من أن تكون مطلقة عامة في الأولى ومطلقة لا دائمة في الثانية لأن ثبوت التحرك  
المذكور للحيوان في مثالنا المتقدم كما أنه ليس بضروري فليس بدائم أيضا كما هو ظاهر ومقتضى ما قبله  
أيضا وهو أن الكبرى إذا لم تكن وصفية تكون النتيجة مثلها أن الكبرى إذا كانت مطلقة عامة تكون  
النتيجة كذلك مع أن السيد في حاشية القطب نص على أن الصغرى إذا كانت إحدى الدائمات والكبرى  
مطلقة عامة تكون النتيجة حينئذ مطلقة حينية ولم يذ كر لذلك وجهها غير تبعيته في ذلك أشارح المطالع  
ولعل الأولى في هذا أيضا ما هو مقتضى الضابط المذكور إذا وجه للخروج عن مقتضاه لأن أعم جهة  
الصغرى فيما إذا كانت الكبرى مطلقة عامة هي جهة الاطلاق وهي تنتج المطلقة العامة نحو كل انسان  
حيوان بالاطلاق العام وكل حيوان متنفس بالاطلاق العام ينتج كل انسان متنفس بالاطلاق العام وهي  
صادقة على المتعلات فيما تقدم في نسب الموجهات تساوي المطلقة العامة مع المطلقة الحينية ولا فرق  
إلا في المفهوم فأى موجب لهذا الخروج

﴿وذهب الادعاء أن ذكر \* قيد الكبرى خاصة واعتبرا﴾

هذا إشارة إلى الشرط الثاني من شرط كون النتيجة كالصغرى عند كون الكبرى من إحدى  
الوصفيات وهو أنه إذا كان في الكبرى لادائما بان كانت إحدى الخاصتين في ذات النتيجة على كونها مثل  
الصغرى وذلك لأن الكبرى حينئذ تدل على أن ثبوت الاكبر لا وسط غير دائم والصغير مندرج فيه فيكون  
ثبوت الحكم للصغير كذلك غير دائم مثال ذلك كل منشي كاتب بالاطلاق العام وكل كاتب متمسك الاصابع  
بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً لا دائماً ينتج كل منشي متمسك الاصابع بالاطلاق العام لا دائماً أو دائماً لادائما  
أو بالضرورة لادائما وتسمى النتيجة حينئذ في الاول وجودية لا دائمة وفي الثاني دائمة لا دائمة وفي  
الثالث ضرورية لا دائمة (سائجة) كان حق النتيجة في هذا الشكل أن تتبع الكبرى دائماً في جهتها حيث  
أنه مبني على الاندراج الموجب للمعنى وقد يقال ان النتيجة في الحقيقة لم تخرج عن تبعيتها للكبرى لأن  
الكبرى إذا كانت وصفية فقد حكمت بدوام الاكبر لا وسط مادام وصف الاوسط فيلزم لاجل الاندراج  
المذكور الحكم بالا كبر على الاصغر مادام وصف الاوسط لكن ضرورة الانتاج أوجبت حذف الاوسط  
فعدم وجود التبعية في هذا الوصف لعدم وجوده وأما التبعية المترتبة على الاندراج فما زالت موجودة  
لأنها في الذات لا في الوصف لأن الحكم في الكبرى لما لم يكن على خصوص ذات الاوسط بل على وصفه  
العنواني وهو غير موجود في الاصغر ولا يوجب الاندراج بقيت النتيجة غير موجهة فاستبعدنا هاهنا للصغرى  
في جهتها بالشرطين المذكورين تبصر (تخصيل) يحصل ما ذكرنا للنتيجة في هذا الشكل باعتبار الجهة  
حالين حالة تتبع فيها الكبرى بدون شرط وحالة تتبع فيها الصغرى بشرطين فالاولى فيما إذا لم تكن الكبرى  
إحدى الوصفات الأربع والثانية فيما إذا كانت احداهما الشرطان هما أو لا حذف قيد لادائما أو لا  
بالضرورة عن الصغرى عند الانتاج أن وجد فيها سواء كان بالكبرى أم لا وحذف الضرورية الخاصة  
بالصغرى أن وجدت بها أو ثانياً زيادة لادائما في النتيجة أن كانت الكبرى إحدى الخاصتين ولما كانت  
الحالة الثانية فيها ثابتة وعسرت ضبط باعتبار الشرطين المذكورين وضعوا لها جدولاً ولا مهرباً ولا يمكن





الوصف أى يكون نفسه  
منشأ الضرورة بأن يكون  
علة تامة سواء كان ضروريا  
أم لا فحوكل متعجب ضاحك  
بالضرورة مادام متعجبا  
(وعم وجهها) أى من وجه  
(قدر أو ذلك) فاعسل عم  
والاشارة للبعيد للآتيان  
باللام والكاف أى الوجوب  
مادام الوصف (غيره)  
مفعول عم أى الوجوب  
بشرطه ولا جله أما الاول  
فلا نهما يجتمعان فيما اذا  
كان المحمول ضروريا  
جميع أوقات الوصف وكان  
الوصف ضروريا ولوفى  
بعض الاوقات وكان له  
مدخل في الضرورة فحوكل  
انسان حيوان وكل منخسف  
مظلم وينفرد الوجوب مادام  
الوصف عن الضرورة  
بشرطه اذا كان المحمول  
ضروريا في جميع أوقات  
الوصف ولم يكن له مدخل  
فيها ككل منخسف قمر  
وتنفرد الضرورة بشرطه  
بما اذا كان له مدخل في  
ضرورة ثبوت المحمول ولم  
يكن الوصف ضروريا  
ككل كاتب متحرلا لانه  
يشترط في الضرورة مادام  
الوصف أن يكون الوصف  
ضروريا فاعلم أن الضرورة  
بشرط الوصف لا تستلزم  
الضرورة مادام الوصف  
ولا العكس اذ بينهما عموم  
وجهى وأما الثانى فلا جتماع

بالضرورة مادام منخسفاً أو فى وقت الحيلة لولا لاداعا ما وكل قمر مضى بالضرورة فى وقت الترسيع لاداعا  
والحق فى النتيجة الإيجاب دون السلب مع انه مقتضى هذا الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل شمس  
مضيئة وقت عدم الكسوف لاداعا لكان الحق السالب متى لم ينتج هـ ذان الاختلاط ان لم ينتج ساثر هذه  
الاختلاطات المتحصلة مما ذكر لانه اذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم والالزم وجود الملزوم بدون اللازم  
لان النتيجة لازمة الاختلاط ولازم الاعم لازم الاخص

﴿ وأخر متى تكن ممكنة \* صغراء فالكبرى تكن ضرورة ﴾

﴿ بان ترى مطلقة الضرورة \* أو عامة وخاصة المشروطة ﴾

هذا اشارة الى الشرط الثانى من شرطى هذا الشكل المشغل كالاول على أمرين فاحسد الامرين هو انه  
متى كانت صغراء ممكنة كانت كبراء ذات ضرورة ولما كانت الضرورة تشمل الضروريات السبع  
ولست كلها امر ادة بين المراد بقوله بان ترى الخ أى فلا بد أن تكون الكبرى ضرورة مطلقة أو مشروطة  
عامة أو خاصة وذلك لان مقتضى الشرط الاول امدوام الصغرى أو كون الكبرى من الموجبات  
المنعكسة السوالب والاول مفقود هنا لكون الصغرى ممكنة فتعين الثانى وهو كون الكبرى من المنعكسة  
السوالب الستة فلا تستعمل الصغرى الممكنة حينئذ لا معها لكان استعمالها مع الدوام الثلاث غير  
منتج فتعين استعمالها مع الضروريات الثلاث المذكورة فى النظم أما كون استعمالها مع الدوام الثلاث  
غير منتج فلا اختلاف فى النتيجة فى الاختلاطات المتحصلة من ذلك صدقها كذبها مع صدق الاختلاط ووحده  
وهو موجب لعدم الانتاج امام دائمة المطلقة فانه يجوز أن يكون الاوسط ثابتا للصغرى بالامكان  
ومسألو باعنه دأما فيكون الشئ الواحد ثابتا لاشئ بالامكان ومسألو باعنه دأما فلا يحصل التماثل  
فى الاوسط الذى هو مبنى الانتاج فى هذا الشكل فيصدق الاختلاط وتكذب النتيجة فحوكل روى  
فهو أسود بالامكان العام ولا شئ من الروى بأسود دائما والحق الإيجاب وهو كل روى روى على حد شعرى  
شعرى دون السلب مع كونه مقتضى الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شئ من الروى بأسود دائما  
لكان الحق السلب دون الإيجاب وأما مع العرفية العامة فلا بد أن لا يكون معها من غير العرفية مع الاخص  
يستلزمه مع الاعم وأما مع العرفية الخاصة فلا نهام كبة من العرفية العامة والمطلقة العامة التى هى  
بمعنى لاداعا وقد علمت عدم انتاج الاولى معها وأما عدم انتاج الثانية معها فلا نه ان كان الصدر موجباً  
كان الجزا الذى هو المطلقة العامة سالباً وبالعكس وشرط هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف  
مقدمته إيجاباً وسلباً فان كانت الصغرى سالبة كانت الكبرى موجبة وبالعكس فلو كانت الصغرى  
ممكنة عامة سالبة كانت الكبرى عرفية خاصة موجبة فيكون عجزها سالبة مطلقة عامة فتعديها اعتبار  
هذا الجز مع الصغرى فى الكيف وكذلك ان كانت الصغرى ممكنة عامة موجبة كانت الكبرى عرفية  
خاصة سالبة فيكون عجزها مطلقة عامة موجبة فتعديها اعتبار عجزها مع الصغرى فى الكيف فلم يحصل  
شرط هذا الشكل بحسب الكيف فلا ينتج حينئذ

﴿ وان تكن ممكنة كبراء \* فاجعل ضرورة به صغراء ﴾

هذا اشارة الى الامر الثانى من الامرين المنسدر بين تحت الشرط الثانى وهو انه اذا كانت كبراء ممكنة  
فلا بد أن تكون صغراء ضرورة مطلقة فقول ضرورة بمعنى ضرورة مدركة لانها المرادة عند  
الاطلاق وليس هذا الشرط انك علمت ان الشرط الاول هو امدوام الصغرى أو كون الكبرى من  
المنعكسة السوالب والامر الثانى مفقود هنا لكون الكبرى ممكنة فتعين الاول وهو كون الصغرى احدى  
الدائنتين اكنها ان كانت دائمة فلا تنتج مع الكبرى الممكنة فتعين كونها ضرورة مطلقة أما عدم انتاجها  
ان كانت دائمة مع الكبرى الممكنة فلا اختلاف فى النتيجة الموجب للعقم لجواز كون الاوسط مسألو

الضرورة مادام الوصف  
ولاحظه فيما اذا كانت ضرورة  
ثبوت المحمول في جميع  
أوقات الوصف وكان ضروريا  
وعلة تامة نحو كل انسان  
حيوان وتنفرد الضرورة  
بمادام الوصف بما اذا لم يكن  
علة تامة ككل منخسف  
قهر وتنفرد الضرورة  
للاحظه بما اذا كان علة  
مستقلة ولم يكن ضروريا  
نحو كل عالم منصف بالعلم  
بمادام عالما (و) عدم  
(ذلك) الاشارة للمتوسط  
للاقتضار على الكاف بناء  
على أن المراتب ثلاثة أي  
الوجوب بشرطه (مطلقا  
هذا) الاشارة للقريب لعدم  
الانسان باللام والكاف  
أي الوجوب لاجسده  
فيجتمعان في كل انسان  
حيوان وتنفرد الضرورة  
بشرطه ببعض الذهب  
الحار ذات بالضرورة ما  
دام حارا أي بشرط الحرارة  
اذا الحرارة ليست منشأ  
الذوبان بل منشؤه الذهبية  
والحرارة معا وكذا كل  
كاتب متحرك الاصابع اذ  
الكتابة ليست منشأ  
تحرك الاصابع لانها رقم  
الحرف وذلك الرقم  
منشؤه التحرك المخصوص  
لا العكس (وعم ذان) أي  
الوجوب بشرط الوصف  
والوجوب للاحظه (وجها)  
أي من وجهه (حققا ضرورة)  
مفعول هم (ذاتية) أما

عن الاكبر بالامكان في الكبرى وثابتا له في الصغرى فلا يحصل التناقض في الاوسط المبني عليه انتاج  
هذا الشكل فيصدق الاختلاط وتكذب النتيجة نحو كل روى أبيض دائما ولا شيء من الروى بأبيض  
بالامكان العام والحق لا يجاب دون السلب مع كونه مقتضى الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء  
من الهندي بأبيض بالامكان العام لكان الحق السلب

(( كيفية اتجاها ))

(( وان به احدى القضايا دائمة \* فنتج دائمة ملازمه ))

أي انه متى كانت احدى مقدماتي هذا الشكل دائمة والمراد بها احدى الدائمتين الضرورية والدائمة  
المطلقتين بان كانتا معادائتين أو ضروريتين أو احداهما دائمة والاخرى ضرورية تكون النتيجة حينئذ  
دائمة مطابقة فقط ملازمة لهذه الاختلاطات وقد علمت ان الاختلاطات العقلية لكل شكل اربعة وان  
شرط الشكل الاول اسقط مائة وحصل ثلثمائة وعلمت ضابط نتيجتها وأما الشكل الثاني فمقتضى شرطيه  
المتقدمين سقط منه مائتان واثنتان وسبعون لان الشرط الاول اسقط مائتين واثنتين وخمسين اختلاطا  
حاصلة من ضرب الصغريات الثماني عشرة وهي ماعداء الدائمتين في الكبرى اربع عشرة وهي ماعداء  
الست المنعكسة السوالب والشرط الثاني أسقط عشرين قائمة من ضرب الصغريات الخمس  
الممكنات في الكبرى اثلاث الدوام ومن ضرب الكبرى الخمس الممكنات في الدائمة الصغرى  
وحصل مائة وثمانية وعشرين ناتجة من ضرب الصغرى الضرورية في الكبرى اربع والعشرين والصغرى  
الدائمة في الكبرى اربع عشرة وهي ماعداء الممكنات بخمس وثلاثين ومن ضرب الكبرى اثلاث  
الضروريات في الصغريات الثماني عشرة وهي ماعداء الدائمتين اربع وخمسين والكبرى اثلاث  
الدوام في الثلاث عشرة الصغريات وهي ماعداء الدائمتين والممكنات بتسع وثلاثين والضابط في جهة  
نتيجتها هو ما ذكره في هذا البيت وما يليه (سابقة) سنح لنا ان نذكر لك دلائل النتائج هنا ليسهل علينا  
الامور ويعظم لنا الجرف نقول أدلة انتاج هذه الاشكال في المختلطات هي أدلتها في غيرها فاستحضر ما ذكر  
هناك اتجربه هنا وما ذكر هناك هو ان انتاج الشكل الاول لكونه بينا بنفسه لا يحتاج الى دليل وأما  
ماعداءه من بقية الاشكال فلا بد في اتجاها من دليل ودلائلها هي دلائل العكس المتقدمة وهي  
العكس والخلف والافتراض وليست جميعها اجارية فيها على السواء بل يجري فيها من امالا بوجوب خروجا عن  
شرط الانتاج أو عن قواعد الفن ومعاني هذه الادلة الثلاثة عنا هو ما تقدم في مجتبع العكس الا انها  
هناك لا ثبات العكس وهنالك لا ثبات النتيجة والعكس هناك نقبض العكس المدعى اثباته وأما هنا فلا يخرج  
عن عكس الترتيب أو احدى المقدمات مع ضدها لاخرى أو عدم ضدها ومع عكس النتيجة أو عدم عكسها  
والخلاف لا يخرج عن أخذ نقبض النتيجة ثم ضدها لا احدى المقدمات صغرى أو كبرى والافتراض لا يخرج  
عن فرض ذات موضوع احدى المقدمات شيئا معينا وحل محمولها عليه ثم حل موضوعها حتى يتوصل من  
ذلك مقدما افتراض فتضم كلا منهما أو تضم احدهما الى مقدمة القياس صغرى أو كبرى وأظنك قد  
علمت ذلك في مجتبع القياس في غير الموجهات كما هو مبسوط في كتابنا المبادئ المنطقية ولاننا لا نخرج  
منها هنا في هذا الشكل فنقول الضروريات المتبعة من هذا الشكل اربعة الاول من كاستين والكبرى سالبة  
ينتج سالبة كلية بدليل العكس والخلاف فقط اما العكس فهو ان نعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول  
وينتج النتيجة المذكورة وأما الخلف فهو ان تأخذ نقبض النتيجة وضدها صغرى لان نتائج هذا الشكل دائما  
سالبة فنقبضها وهو الموجبة اصلح اصغرى وية الشكل الاول وتجهل كبرى الضرب كبرى لها لانها لكونها  
كلية اصلح لكبرى وية الشكل الاول فينتظم منها قياس من الشكل الاول ينتج نتيجة تناقض الصغرى المسئلة

الاول وهو كون الوجوب بشرط الوصف اعم من الضرورة الذاتية من وجه فلا اجتماعهما في كل انسان حيوان وانفراد الضرورة بشرط الوصف فيما اذا كان له مدخل ولم يجب المحمول مادامت الذات ككل كاتب متحرك وتنفرد الذاتية بكل كاتب انسان واما الثاني وهو كون الوجوب لاجابه اعم من الضرورة الذاتية فمن وجه فلا اجتماعهما في كل انسان حيوان وانفراد الضرورة لاجابه عما اذا كان علة مستقلة ولم يجب المحمول مادامت الذات ككل عالم متصف بالعالم وانفراد الذاتية بكل كاتب انسان (والاول) وهو الوجوب مادام الوصف (بمعناها) أي الضرورة الذاتية (وجهها كما قد فصلنا) اجتماعهما في كل انسان حيوان وانفراد الوجوب مادام الوصف بها اذا دام المحمول للموضوع مادام وصفه وكان الوصف ضروريا ولم يجب المحمول للموضوع مادامت ذاته نحو كل متخسف مظلم وانفراد الضرورة الذاتية بما اذا دام المحمول للموضوع مادامت ذاته ولم يكن الوصف ضروريا نحو كل عالم انسان (نتيجه) اختلفوا في المشروطة هل هي

الصادق وما يناقض الصادق كاذب الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كذلك بدليلي العكس والخلاف اما الخلاف فبالطريق المذكور قبل واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يحتاجها لا تنعكس الاجزئية وهي لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة واما الافتراض فلا يجري في هذين الضربين لما علمت انه لا يجري الا في الموجبات وسوال المركبات والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بدليلي العكس والخلاف كما هو بالاقتراض ايضا بان يفرض ذات موضوع الصغرى شبيها معينيا ويحمل عليه محمولها ثم موضوعها فيحصل معل من مقدم متسا افتراض فتضم المقدمة الاولى صغرى الى الكبرى ليرتد الى الضرب الاول من هذا الشكل ثم نعكس المقدمة الثانية من مقدمي الافتراض وتضمها مع نتيجة القياس الاصل الذي معل ينتج النتيجة المطلوبة والضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها لا تنعكس جزئية وهي لا تصلح لكبرى وبه الشكل الاول ولا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس الا اذا كانت احدي الخاصتين ومعنى كانت كذلك فعكسها سالبة جزئية وهي لا تصلح لكبرى وبه الشكل الاول ويمكن بيانه بالخلاف كما هو بالاقتراض اذا كانت الصغرى احدي الخاصتين وبالجملة فانما يحتاج هذا الشكل دائريا على ارتداده للشكل الاول \* اذا ارتسم هذا في مرآة خيالك فنقول انما ينتج هذا الشكل هناداغة مطلقة اذا كانت مقدمتاه مشتملتين على الدوام لان الاختلاطات المتحصلة منه حينئذ هي المتحصلة من الضروريتين او الدائمتين او من الضرورية والدائمة او من احدهما وغيرهما لكن لا يكون ذلك الغير ممكنة الا مع شرطها المتقدم وهو انه اذا كانت صغرى تكون الكبرى احدي الضروريات الثلاث واذا كانت كبرى تكون الصغرى ضرورية مطلقة لما تقدم من الدليل على ذلك ولنبيته في اعم الاختلاطات المتحصلة من ذلك في الفعليات وادانبت في الاعم ثبت في الاخص واعم غير الدائمتين من الفعليات المطلقة العامة واعم الدائمتين الدائمة المطلقة فنقول اذا صدق كل اسود زنجي بالاطلاق العام ولا شيء من الرومي بزنجي دائما صدقت نتيجة القاطلة لاشي من الاسود برومي دائما والاصدق نقيضها وهو بعض الاسود برومي بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى لكبرى هذا الاختلاط على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض الاسود برومي بالاطلاق العام ولا شيء من الرومي بزنجي دائما ينتج بعض الاسود ليس بزنجي دائما وهو منافي لصغرى الاختلاط الذي معل وهو صادقة وما نافي الصادق كاذب وان شئت دليل العكس فاعكس كبرى هذا الاختلاط مع بقاء التركيب والترتيب هكذا كل اسود زنجي بالاطلاق العام لاشي من الزنجي برومي دائما ينتج لاشي من الاسود برومي وهي النتيجة المطلوبة واما دليل الافتراض فلا يجري هنا في هذا الضرب لانه لا بد ان يكون هناك من قياسين أحدهما من الشكل الذي الكلام فيه لكن من ضرب أبي والآخر من الشكل الاول وهذا الضرب هو اجلي ضرور هذا الشكل لانه الاول (تقيم) انما ينتج هذا الشكل ضرورية اذا كانت مقدمتاه ضروريتين مطلقتين نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الجراد حيوان بالضرورة لان مبنى هذا الشكل تنافي الاصغر والا كبرى في الاوسط ايجابا وسلبا ويلزم من تنافيهما فيه تنافيهما في ذاتهما فلا يحمل أحدهما على الآخر ايجابا ولذا كانت النتيجة فيه دائما سالبة وقد علمت ان المحمول هو الوصف والموضوع الافراد فالتنافي حينئذ بين الاصغر والا كبر اللازم هو تنافي وصف الاكبر لذات الاصغر كما في المثال فانه يلزم من تنافي الانسان والجراد في الحيوان تنافي وصف الجراد لذات الانسان فلا يحمل عليه ايجابا وما هنا ليس كذلك لان الاوسط اذا كان ضروريا الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب للآخر لم يلزم منه ان يكون أحد الطرفين ضروريا السلب عن الآخر لان المحكوم عليه في الطرفين بضروريته الثبوت والسلب هو الذات لان الكلام في الضرورية المطلقة

حقيقة فيما يكون للوصف

مدخل في ضرورة محمولها

بان يكون شرطاً أو علة أو

حقيقة في مطلق الوصفية

التي تكون ضرورة المحمول

فيها في جميع أوقات الوصف

سواء كان له مدخل أم لا

ذهب السراج وابن بديع

إلى الأول والخروج إلى

الثاني قال الامام السنوسي

والخلاف لا يبنى

عليه شيء (ان) لم يقصد

الوجوب بوصف الموضوع

بل قيد بوقت بان (أقوت

الوجوب (ف) هي (الوقعية)

العامية أي تسمى بذلك

(ان عين) الوقت المفهوم

من أقوت نحو لا شيء من

التمر يذهب بالضرورة

وقت التمر يسبح (أولا)

بالدرج للموزن أي وان لم

يعين الوقت بل كان معها

(فهي متشعبة) عامة أي

تسمى بذلك نحو كل تمر

منهض بالضرورة وقتاً

وحذف قيد العموم من

النظم لالتزامه عليه

وإنما تسمى كل واحدة

من هذه الأربع عامة ان

لم تحذف لادعاء (ان حاز

لا) دعاء (الأربع) فاعل

حار وهي العرفية

والمشروطة والوقعية

والمشتركة (فهم) بكم

السين وسكون الميم الخفيفة

أي مع كل واحدة منها

(بالخاصة) تنهض

الصادر للسنون قاصد

وهي الذاتية لا الوصفية واللازم من هذا التنافي الذاتي في الاوسط هو التنافي الذاتي بين الاصغر  
والا كبر وليس هو المطلوب بل المطلوب التنافي بين ذات الاصغر ووصف الا كبر كما هي قاعدة الجمل السليبي  
ويلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لوجود التباين بين ذاتين مشتركتين في وصف  
عام لهما كما في زيد وعمر والمشتري كين في العالمية مثلاً وكما في المثال الذي في الفرض المشهور فإنه يصدق لاشئ  
من الجمار بفرس بالضرورة وكل من كوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا لاشئ من الجمار بفرس  
زيد بالضرورة اصدق تقيضه وهو بعض الجمار ككوب زيد بالامكان العام تبصر

﴿أو مثل صغرى ان دوامه خلا \* محذوفة منها ضرورة ولا﴾

ما تقدم من ان هذا الشكل ينتج دائمة مطابقة انما هو فيما اذا اشتملت مقدمة على الدوام كما علمته  
وأما ان خلاص الدوام لم يكن في مقدمة لا كالاولا بعضا فتكون النتيجة مثل الصغرى لكن  
بشرط انه ان كان بها ضرورة مطلقاً أو بها لفظة لا التي انفي الدوام أو بالضرورة فيحذف منها ذلك  
عند الانتاج وتؤخذ النتيجة بدونها أما حذف الضرورة فلان الموضوع ان المقدمين لم يشتملا على  
الدوام فاذا كان في الصغرى حينئذ ضرورة فتكون احدي المشروطتين أو الوقتيات مع كون الكبرى  
احداها أيضاً أو غيرهما وأنص الاختلاطات الحاصلة من ذلك الاختلاط الحاصل من مشروطتين  
أو مشروطة ووقعية وكل منهما لا ينتج ضرورة أما في الاول فلان المشروطة العامة يكون الحكم فيها  
بالضرورة على ذات الموضوع مع وصفه ولذا تسمى الضرورة الوصفية وحيث ان معنى هذا الشكل  
هو تنافي الاصغر والا كبر في الاوسط ايجاباً وسلباً يلزم منه منافية الا كبر للاصغر والاصغر هنا  
محكوم عليه بضرورة ثبوت الاوسط لمجموع ذاته ووصفه والا كبر محكوم عليه بضرورة سلبه  
عنها أو بالعكس واللازم منه هو ضرورة المنافية بين هذين المجموعتين لانهما اعم اللذان تنافيا في الاوسط  
في تنافيان في أنفسهما ولكن هذا اللازم ليس بمطلوب بل المطلوب هو ضرورة المنافية بين وصف  
الا كبر المحكوم به وذات الاصغر المحكوم عليه كما هو معنى الجمل السليبي وهذا المطلوب ليس باللازم والمفهوم  
غير مطلوب والمطلوب غير لازم مثال ذلك لاشئ من ساكن الاصابع كتاب بالضرورة مع عدمها ساكنها وكل  
متحرك الاصابع كتاب بالضرورة مع عدمها متحركها فلا يلزم من ضرورة التنافي بين مجموع ذات ووصف  
ساكن الاصابع وذات ووصف متحركها في الساكن ايجاباً وسلباً ضرورة التنافي بين ذات الساكن  
وصف المتحرك الذي هو المطلوب وحينئذ فلا ينتج هذا الاختلاط لاشئ من ساكن الاصابع متحركها  
بالضرورة اصدق تقيضه وهو بعض ساكن الاصابع متحركها بالامكان العام بل يجب حذف الضرورة  
من الصغرى عند الانتاج (سأخذه) مقتضى حذف الضرورة من الصغرى في هذا القسم ان النتيجة  
تكون مطابقة فيما اذا كانت الصغرى احدي المشروطتين لكنهم نصوا على ان تكون عريضة عامة مع  
الوصفيات الأربع الكبرى وكما هو مبين في الجدول أيضاً الذي وضعه لهذا الشكل وقد يقال ان  
الصغرى لما كانت مقيدة بدوام وصف الموضوع ولم يعمد هذا التقييد الا في الدوام والضرورة ريات وقد  
حذفت الضرورة للدليل المذكور فحذفها لادعاء الدوام ليصح التقييد بدوام الوصف الموجود هو والا  
لمحذف أيضاً مع انه خلاف الواقع وبذا صارت عريضة عامة هكذا نسخ فأنظر ربحاً يظهر لك وجه آخر وأما  
الثاني وهو الاختلاط الحاصل من الوقعية والمشروطة فلان الوقعية يكون الحكم فيها على ذات الموضوع  
فقط والمشروطة يكون الحكم فيها على الذات مع الوصف فاذا كان الاوسط ضروري الثبوت للاصغر في  
بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الا كبر بشرط الوصف أو بالعكس لم يلزم منه الا ان ذات الا كبر  
ووصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الأوقات وإنما ان وصف الا كبر ضروري السلب عن ذات  
الاصغر كما هو المطلوب وليس باللازم ان يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من افتقار الذات بالوصف







فحوالانسان نائم بالفعل (تمت ذى) المطلقة العامة (ان قيدت بلا) أى لادائماً أولاً بالضرورة نحو الانسان نائم بالفعل لادائماً أولاً بالضرورة (و) الى (الوجود ان نسبت) فتسمى وجودية لاضروية اولادائسة فيقيدمون في التسمية لفظ الوجودية على لفظ لادائسة ولفظ لاضروية (تنبيه) أورد المعلم الاول المطلقة ومثلها على المحمول فيه غير دائم ٤٩ وبما هو فيه غير ضروري وبما هو فيه ضروري ثم اختلفوا فقال

الاسكندر هي مخصوصة

بالاولين فتبين الضرورى

وقال تانطوسوس تسم

الثلاث بدليل أمثلة المعلم

(ما) أى القضية التى (لم

تحل) بضم التاء مبني

للمجهول من أحال

(نسبتها) أى القضية

التي نسبتها غير مستحيلة

(ممكنة أى عامة) بتخفيف

الميم للوزن نحو الانسان

ميت بالامكان العام وكل

انسان حيوان بالامكان

العام (فان تجزئ) نسبتها بان

صح ثبوتها وعدم ثبوتها

(فأى الممكنة) الخاصة

نحو الانسان ميت بالامكان

الخاص ثم لما كانا

يحتاجون في التناقض

والعكس الى الحينية

المطلقة والحينية الممكنة

والممكنة الواقعية ذكرتها

تبعا للامام السنوسى

في شرحه فقلت (ممكنة

دائمة ما قبلها امكانها

بالدوم) أى الدوام (وقيت

الردا) نحو كل كلب فهو جائع

بالامكان دائماً (ان قيد

الاطلاق) في القضية

المطلقة (ب) لفظ (الحين)

نحو الكاتب متحرك

بالاطلاق حين هو كاتب

### ﴿ الشكل الثالث ﴾

﴿ وشرط شكل ثالث كاول \* فعلية الصغرى ببرهان جلى ﴾

تقدم لك ان الشكل الثالث هو ما كان فيه الاوسط موضوعاً فيهما ويشترط فيه بحسب الكيف والسكم ايجاب الصغرى وكيفية احدى مقدمتيه واما بحسب الجهة فيشترط لا تناجحه فعلية الصغرى كما اشترط ذلك في الشكل الاول لقبام البرهان الواضح على ذلك وهو ان اذا كانت ممكنة فالكبرى معها اما ممكنة أو غيرهما وأخص الاختلاطات المتحصلة من ذلك اختلاط الاطان الاختلاط الحاصل من الصغرى الممكنة الخاصة مع الكبرى الضرورية والاختلاط الحاصل منها مع الشروط الخاصة وهما عقيمان فسائر الاختلاطات المتحصلة من الصغرى الممكنة مع غيرها كذلك عقيدة اما عقمة الاختلاطين المذكورين فوجود الاختلاف في النتيجة صدقاً وكذباً مع وحدة الاختلاط وصدقه مثال الاول كل ماهوم كوب زيد هو كوب عمر وبالامكان الخاص وكل ماهوم كوب زيد فرس بالضرورة فيما اذا فرضنا ان زيد الميركب في عمره الا فرس وعمر الميركب في عمره الا الخمار والحق السلب مع اقتضاء الاختلاط الايجاب ولوقلتنا بدل الكبرى لاشئ مما هو كوب زيد بحمار بالضرورة لكان الحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب ومثال الثاني كل كاتب ساكن الاصاب بالامكان الخاص وكل كاتب متحرك الاصاب بالضرورة مادام كاتباً لادائماً والحق السلب مع اقتضاء الاختلاط الايجاب ولوقلتنا بدل الكبرى ولاشئ من الكاتب بتحرك الكتابة بالضرورة مادام كاتباً لادائماً لكان الحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب والسرف في عدم انتاج هذين الاختلاطين هو ان مبنى هذا الشكل تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر بواسطة اندراج الاصغر تحت الاوسط كافي المثال المتقدم فان الاوسط هو الكاتب في الصغرى مندرج تحت الاصغر وهو ساكن الاصاب بواسطة الحكم به عليه وقد حكم في الكبرى على هذا الكاتب المندرج تحت ساكن الاصاب بانه متحرك كما فيكون الساكن متحركاً لكن لما قيدنا الصغرى في المثال بالامكان لم يكن صدق الساكن على الكاتب فعلياً فلم يندرج الساكن في الكاتب فلم يلزم من الحكم عليه في الكبرى بشئ الحكم بذلك الشئ على الساكن وكذا في المثال الآخر

### ﴿ كيفية انتاجه ﴾

﴿ واجعل نتيجة به كالكبرى \* ايضا متى وصفية ان يدري ﴾

علمت ان الاختلاطات المتحصلة عقلا في كل شكل أربعة وان شرط الشكل الاول أسقط مائة عقيدة وحصل ثلثمائة منتجة والثاني أسقط مائتين واثنين وسبعين عقيدة وحصل مائة وعثمانية وعشرين وأما الشكل الثالث فحيث ان شرطه كشرط الشكل الاول فيسقط ما أسقطه وينتج ما أنتجه وضابط جهة النتيجة فيه هو أن تكون كالكبرى في جهتها بشرط أن لا تكون الكبرى من احدى الوصفيات الاربع بأن كانت من احدى الموجهات الست عشرة الباقية والبيان هنا هو عين البيان في الشكل الاول فتذكر

﴿ وان تكن فعل عكس الصغرى \* جاذفك للدائماً ان يدري ﴾

أى وان تكن الكبرى من احدى الوصفيات الاربع فلا تجعل النتيجة مثلاً بل تجعلها عكس الصغرى فنحو كل كاتب انسان دائماً وكل كاتب متحرك الاصاب بالضرورة مادام كاتباً وحيث ان الصغرى هنا دائمة

(( ٧ - سوانح )) (فهى) بكسر الهاء وسكون الباء (حينية مطلقة فانية) لاصطلاح القوم في تقديم لفظ حينية على اللفظ مطلقة (أو) قيد (ب) بالاختلاس أى بالحسين (الامكان) بالنقل وارتفاعه على الاطلاق أى أو قيد الامكان (ب) (فلى) القضية (حينية) بضم التاء لا روى (ممكنة) أى من الممكنة والكاتب متحرك بالامكان حين هو كاتب وأثمرت الى الممكنة الواقعية

يقول (أو ثبتت ممكنة بالوقت) المعين نحو القهري ليس بمقتضى بالامكان وقت الترتيب (فهى) (الممكنة الوقتية) تنبيهات \* الاول  
الامكان مفعول بالاشتراك على أربع معان الامكان العام وهو سلب الضرورة الذاتية عن أحسن طرفي الوجود والععدم وهو الطرف  
المخالف للعدم وبمعانيها لازم ٥٠ هذا وهو سلب الامتناع عن الطرف الموافق فاذا كان الحكم الايجاب فهو سلب

ضرورة السلب أو سلب  
 امتناع الإيجاب وإن كان  
 الحكم السلب فهو سلب  
 ضرورة الإيجاب أو سلب  
 امتناع السلب وقد ذللت  
 في نفسنا — وكل نار حارة  
 بالامكان العام وسبحي  
 عاما أو عاميا لانه المستعمل  
 عند جمهور العامة قديما  
 وله اعتباران فإن أخذ  
 من حيث مفهومه — عام  
 جميع الموجبات أو من  
 حيث نسبته إلى إيجاب أو  
 سلب قابل للضرورة لانه  
 كلما أمكن الإيجاب مثلا  
 قابله ضرورة السلب  
 وبالعكس فأنحصرت  
 المادة بسبب هذا الامكان  
 في الضرورة واللا ضرورة  
 فظهر — كلام الشيخ  
 السنوسي في شرح مختصره  
 وقد كنا نستشككه  
 والامكان الخاص وسبحي  
 به لانه المستعمل حديثا  
 عند الخاصة من الحكماء  
 لانهم رأوه أولى بالامكان  
 وأخرى فيخرج الوجوب  
 وثالث القسمه ممنوع  
 واجب ممكن وعي ثنائية  
 في القديم ممنوع ومقايده  
 وقد يقال سبي الاول عاما  
 والثاني خاصا لما بينهما  
 من التميز والمطلق

مطلقة موجبة فيكون عكسها مطلقة حينية فتكون النتيجة كهذا العكس في الجهة قائلة بعض الانسان متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو انسان بالادلة الثلاثة المعروفة في هذا الشكل في غير الجهات كما علمت ذلك وكبرناك شيئا منه في الساخنة المتقدمة في الشكل الثاني والمثال هنا من الضرب الاول من هذا الشكل لانه من كليتين وهو ينتج جزئية بد الى الخلف والعكس ليرجع الى الشكل الاول أما الخلف فيه فهو أن تجعل نقيض النتيجة كبري لان النتيجة لا يكون جزئية يكون نقيضها كلية وهي تصلح لكبرية الشكل الاول وتجعل صغرى القياس الذي معك صغرى لها فينتظم منها قياس من الشكل الاول ينتج ما ينافي بالكبرى المسئلة الصديق وما نافي الصادق كاذب فيقال هنا لو لم يصدق بعض الانسان متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو انسان لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بمتحرك الاصابع دائما مادام انسانا وتضم هذا النقيض كبرى لقولك كل كاتب انسان دائما ينتج لا شيء من الكاتب بمتحرك الخ وقد كانت الكبرى قائلة وكل كاتب متحرك الخ هذا خلاف وأما العكس فهو أن نعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة بعينها ثم ان جعل النتيجة حينئذ كعكس الصغرى مشروط بشرطين الاول أنه اذا وجد في هذا العكس لا دائما فإنه يحدث منه عند الانتاج نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا لا دائما لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فالنتيجة كعكس الصغرى وعكسها هنا مطلقة حينية لا داعية لتجعل النتيجة كهذا العكس بخلاف الاول لا دائما منه والبيان هنا في حذف لا دائما هو البيان المتقدم في الشكل الاول فاستحضر وأشار الى الشرط الثاني من شرطى كون النتيجة كعكس الصغرى عند كون الكبرى وصفية بقوله

﴿ وضعه لها اذا الفيته \* بخاصه الكبرى كادريته ﴾

أى وإذا كان لاداء ما وجودا بالكبرى بان كانت عرقية خاصة تقع جعلك النتيجة كعكس الصغرى تضم  
لها لاداء ما الموجود بالكبرى كما علمت ذلك في الشكل الاول بيا وابد ليلاو بالجملة فضا بط جهة النتيجة في  
هذا الشكل هو بعينه ضابطها في الشكل الاول ولا فرق الا بكون الكبرى اذا كانت وصفية تكون  
النتيجة هنا كعكس الصغرى وهنا كمنفس الصغرى وهذا جدول نتائجه فيما اذا كانت الكبرى وصفية

[illegible]

والاستقبال أي سلب جميع الضرورات عن الطرفين بالنظر للزمن المستقبل والامكان الاخصى (الشكل  
 أي سلبها بحسب الذات والوصف والوقت عن الطرفين وكل واحد من الاربع أهم مما بعده واغارا للاستقبال من زعم أن الامكان  
 لا يتفق بالنسبة الى الحال لأن الممكن ان كان موجودا فهو واجب الوجود وما قد تم فلا يمكن سلب جميع الضرورات في الحال

وهذا باطل ويلزمه ذلك في اثبات الاستقبات لانه اذا خسر صار حالا والحق أنه يتحقق حالا واستقبالا وما أوردناه باطل والمعتبر عند المناطقة من الأربع العام والخاص استغناء بهما عن غيرهما \* الثاني قال الفخر المحمولى حاصل الموضوع الممكنة بالفعل لان القضية لا تتحقق الا ان تبين ثبوت المحمول للموضوع أولا ثبت به بالفعل ورد باننا لنسلم توقف تحقق القضية على ذلك بل على مطلق الثبوت

### الشكل الرابع

﴿ وشرط شكل رابع ان لا ترى \* ممكنة فيه على ما حورا ﴾

علمت ان الشكل الرابع هو ما كان فيه الحد الاوسط موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى وشرطه بحسب الكيف والكم ايجاب المقدمتين مع كلمة الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلمة احدهما وأما بحسب الجهة فله خمسة شروط الاول أن لا تكون فيه ممكنة أصلا لا صغرى ولا كبرى على ما حوررو بين الدلائل وهو أن هذه الممكنة إما سالبة وإما موجبة فإن كانت سالبة فلا تستعمل في هذا الشكل لانها من السوابب التي لا تنعكس وسبب أن الشرط عدم استعمالها فيه وان كانت موجبة فاما صغرى أو كبرى وجميع الاختلاطات الحاصلة منها مع غيرها غير منتجة في الحالتين أما اذا كانت صغرى فلان الضروب التي تكون صغرها موجبة في هذا الشكل خمسة الاول والثاني والرابع والخامس والسادس والاول منها أخص من الثاني والرابع أخص من الخامس والسادس والصغرى الممثلة في هذين الضربين مع أخص الكبريات أعني الضرورية التي هي أخص البسائط والمشرطة الخاصة التي هي أخص المركبات تكون عقبة ومتى عقم الاخص عقم الاعم أما عقم الضرب الاول فلانه يصدق قولنا في الفرض المشهور وهو أن زيد لم يركب في عمره الا الفرس كل ناهق من كوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة وقولنا كل من كوب زيد من كوب عمره بالامكان وكل فرس هو من كوب زيد بالضرورة مادام فرسا من كوب زيد لا دائما والحق السلب الضروري مع اقتضاء الاختلاطين الايجاب وصدق هذين الاختلاطين مع حقيقة الايجاب كثير لكونه على مقتضاهما كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل مختلج الاصابع انسان بالضرورة وأما عقم الضرب الرابع فلا نأذ قلنا بدل الكبرى في المثال الاول ولا شيء من الفرس بناهق بالضرورة وفي المثال الثاني ولا شيء من الاحمار المر كوب لزيد من كوب عمره بالضرورة مادام الاحمار من كوب زيد لا دائما لكان الحق الايجاب الضروري مع اقتضاء الاختلاطين السلب وصدق هذين الاختلاطين مع حقيقة السلب ظاهر وأما اذا كانت كبرى فلا أن الضروب التي كبرها موجبة أيضا خمسة الاول والثاني والثالث والسادس والثامن والاول أخص من الثاني والثالث أخص من السادس والثامن والكبرى اذا كانت ممكنة في هذين الضربين مع أخص الصغريات أعني الضرورية الموجبة التي هي أخص البسائط والمشرطة الخاصة التي هي أخص المركبات لا ينتج وإذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم اما في الاول فلانه يصدق في مثال الفرض المشهور كل من كوب زيد فرس بالضرورة وكل من كوب زيد فرس هو من كوب زيد بالضرورة مادام من كوب زيد لا دائما وكل حمار من كوب زيد بالامكان الخاص والحق السلب الضروري مع اقتضاء الاختلاطين الايجاب وصدق هذين الاختلاطين مع حقيقة الايجاب ظاهر لكونه حقا مستدعي مقتضاهما وأما في الثالث فلا نأذ قلنا الصغرى في الاختلاطين المذكورين بقولنا لا شيء من من كوب زيد بناهق بالضرورة فقط وهو من كوب زيد بالضرورة مادام من كوب زيد لا دائما لكان الحق الايجاب الضروري مع اقتضاء الاختلاطين للسلب وصدق هذين الاختلاطين مع حقيقة السلب كثير هذا نذكر الدلائل على هذا الشرط المشار اليه بقوله على ما حورا

﴿ ولا سوابب لانه لا ينعكس \* أصلا يبرهان على لا يتيسر ﴾

ولا ثبوت وهما أعسم من القوة والفعل اذ ان كفيتهما زائدتان واحتج أيضا باننا اذا قلنا كل (ج) (ب) بالامكان حكمنا بأن (ج) نفس (ب) و(ج) ثابت بالفعل فكذلك (ب) والازم كون الموجود نفس المعلوم والجواب ان الفعل (ج) نفس (ب) بالجهة المذكورة في القضية وهي الامكان وذلك لا يقتضي الثبوت بالفعل ومعنى كون المحمول نفس الموضوع أنه صادق عليه لا أن مفهومه نفس مفهومه فلا يلزم لماد كره أن يصح صدق العدى على الوجودى فتوالقائم غير كاتب وأما رد السراج بأنه يلزم كون الممكنة وجودية لا ضرورية فصادرة لانه يلزم ذلك ولا يصح وقال الكشي حاصل بالقوة وهو بعيد لان القوة أن يكون الشيء ممكنا وليس بواقع وقال الجهور حاصل باعتم من القوة والفعل وهو الحق \* الثالث قدح في ثبوت الامكان بان الممكن لو ثبت فالواجب لذاته اما أن

يصدق عليه أنه ممكن أو نقيضه والا ارتفاع النقيضان فان صدق الاول ركب قياس هكذا الواجب لذاته ممكن أن يكون وكل ممكن أن يكون ممكن أن لا يكون ينتج الكذب أو الثاني ركب كذلك اوجاه لذاته هو غير ممكن أن يكون وكل ما ليس كذلك يستلزم الكذب فلو لم يتقدّر بين وهو الامكان باطل وقدح أيضا في الامكان الخاص بان الممكن ان كان موجودا أو حاصرا بسبب وجوده امتنع عدمه لا محالة

اجتماع الوجود والعدم في زهوا واحدا وكل موجود متجمع مع عدمه واجب ينتج الممكن واجب وان كان معدوما ممتنع وجوده وكل مجتمع وجوده مستحيل فالممكن مستحيل واجب عن الاول بانه ان اريد بالامكان العام صدقت الصغرى دون الكبرى أو الخاضع بالعكس وعن الثاني بان المدعى الامكان من حيث ٥٢ ماهيته من حيث هي هي الرابع نقولوا عن الشيخ قد يكون السور جهة هي

كبفية العموم والخصوص فالموجبة ان كانت كلية فمعناها ان اجتماع جميع افراد الموضوع في وصفه المحمول ضروري أولا والسالبة معناها افراد الموضوع لا يتجمع فيه بالضرورة أولا ومثله ذلك في الجزئية والفرق بينهما وبين جهة الحمل واضح اذ يشك في امكان أن يكون الناس كلهم كافرين ولا يشك أن كل انسان يمكن أن يكون كافيا وايضا بينهما عموم مطلق اذ يصدق هذا الرغيف يمكن أن يشبع كل واحد واحد دون امكان اجتماع الكل على اشباعه اياهم والجزئيان يفسلان زمانا وان تغيرا فهو ما والتغير ايضا يظهر في القضية الخارجية اذ لو فرض زمن لا حيوان فيه الا الانسان صدق كل حيوان انسان بالضرورة جهة للعمل دون السور أي كل حيوان في الخارج يجب كونه انسانا ولا يصدق يجب أن يكون في الخارج كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن أن لا يكون انسانا جهة

الشرط الثاني من شروط انتاج هذا الشكل انه اذا استعملت فيه سوابق فلا تكون من التي لا تنعكس أصلا لا صغرى ولا كبرى بسبب البرهان القائم على ذلك الواضح الذي لا لبس فيه وذلك ان السوابق التي لا تنعكس هي ماعدا السمة المعلومة الدائمة والعامتين والخاصتين وقد علمت خروج الممكنات بفقيت منها الوقتيات الأربع والمطلقات الخمس فهي حينئذ تسع وأخصها الوقتية وهي مع أخصها السابطة أعني الضرورية وأخص المركبات أعني المشروطة الخاصة أما أن تكون صغرى أو كبرى وعلى كل فالاختلاط الحاصل منها مع ما ذكر لا ينتج اما اذا كانت صغرى فلا نه يصدق قولنا لا شيء من القمر بمنزلة السابطة بالضرورة وقت التربيع لا دائما وكل ذي محاق فهو قمر بالضرورة والحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب وأما اذا كانت كبرى فلا نه يصدق قولنا كل منصف فهو ذو محاق بالضرورة ولا شيء من القمر بمنزلة السابطة وقت التربيع لا دائما والحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب (سأخذه) الاسقاط والتفصيل في هذا الشكل انما هو باعتبار ضرورة به فينزل كل ضرب منها منزلة شكلي ونفرض فيه الأربعة اختلاط العقلية ويعتقضى شرطى شكله العامين وهما عدم اشتماله على الامكان وعدم اشتماله على السوابق التي لا تنعكس مع شرط الضرب الخاص به يعتبر الاسقاط والتفصيل ونحن نسكفل لك بيان ذلك فيما سيجري دليلا من ضرب هذا الشكل فاستعد تستفد

❦ (وضرب ج) اما دوام الصغرى \* أو انعكس لاسبوها الكبرى ❦

الشرط الثالث أحد أمرين في الضرب الثالث وهو اما دوام الصغرى بان تكون ضرورية أو دائمة مطلقة واما كون الكبرى من الموجبات المنعكسة السوابق وذلك لان الضرب الثالث ما كان من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية بعكس الترتيب فاذا اتفقت عنه هذان الأمران معا كانت الصغرى إحدى القضايا غير الدائمة والكبرى إحدى القضايا غير المنعكسة السوابق وحيث ان صغرى هذا الضرب سالبة فلا بد أن تكون من التي تنعكس لماعلمت انه لا يستعمل في هذا الشكل من السوابق العامة انعكس وهي الست المعلومة حينئذ يتبين كونها من العامةتين والخاصتين مع الكبرى الموجبات غير المنعكسة السوابق وجميع الاختلاطات الخاصة من ذلك عقيمة للاختلاف في النتيجة وليست في أخصها وهو الحاصل من أخص الصغريات وهي المشروطة الخاصة مع أخص الكبرى وهي الوقتية فنقول يصدق لاشي من المنصف بمعنى بالضرورة مادام منقسفا دائما وكل قمر منصف بالضرورة وقت الحيلة لا دائما والحق الايجاب والساقط من هذا الضرب يعتقضى شرط الخلو عن الامكان مائة وخمسة وسبعون من ضرب الخمس الممكنات الصغريات في الكبيريات العشرين والخمس الممكنات الكبرى في الصغريات الخمس عشرة وهي ماعدا الممكنات الثلاثة لزم التكرار ويعتقضى شرط الخلو عن السوابق غير المنعكسة مائة وخمسة وثلاثون من ضرب التسع السوابق غير المنعكسة في الكبيريات الخمس عشرة ويعتقضى شرطه الخاص به ستة وثلاثون من ضرب الصغريات الأربع في الكبيريات التسع التي لا تنعكس سوابقها فيكون مجموع السابطة ثمانية وستة وأربعين والنتيجة أربعة وخمسين من ضرب الصغرى بين الدائمتين السابقتين في الكبيريات الموجبات الخمس عشرة بثلاثين وضرب الكبيريات الموجبات الست في الصغريات السوابق الأربع وهي ماعدا الدائمتين مما تنعكس وستأتي الإشارة الى ضابطتيه

(وكون

السور دون الحمل هذا ما فهم المتأخرون من كلام ابن سينا قال الشيخ ابن عرفة حاصل معنى الجهة

الراجعة للسور ممة افراد أي اجتماعها وذلك يقدح فيما ذكرنا من تلازم الجزئيتين الممكنتين أو بالضرورة يتبع السور والحمل لان هذا المعنى يوجب كون الجزئية التي وجهها بالامكان أو بالضرورة أخص من التي وجهها بالامكان الاقضاء الأولى

ثبوت الحكم لبعض الأفراد بقوله في ثبوت المحمول لهما المعلوم تعدد أفراد موضوعي الاستصحابية ثبوت الحقيقة في الفرد الواحد  
 على أنه ثبوت الحكم من الأولى والثاني كونه مني بوجه واحد وهو قد ثبت في ثبوت محموله في ثبوت أمر الخلق في ثبوت كونه  
 وفوق بعضهم بين جهة السور وجهه الخلق بأن معنى جهة السور كنهية المصوم ٥٣ أو المحصور بالقياس إلى صدقه ومعنى

أنه قد يحسب الخلق بجهة  
 الر بطرحه أنه الأول  
 يرجع إلى إمكان الصدق  
 والثاني إلى إمكان الممكن  
 قال ابن سينا موضع جهة  
 السور الطبيعي أن الثبوت  
 هو موضع جهة الخلق في  
 غير ما هو بجهة وقد ظهر  
 في الحكاية بين المار جيبين  
 فإن في ثبوت السور على  
 أنها جهة الخلق أو العكس  
 يمكن تسامحا وتقييدا لا  
 كل إنسان يمكن أن يكون  
 كائنا بجهة للمعنى ويمكن  
 أن يكون كل إنسان كائنا  
 جهة للسور وإذا قلنا في  
 السور يمكن عكس  
 لا يكون شيء من الناس  
 كائنا كان ذلك إلا بالتحقق  
 على أنه محرم للشك  
 لا على عموم إمكان أي  
 يدل على أنه يمكن أن يكون  
 السور على وجهه  
 أن لا يمكن سائر في جهة  
 صور السور وحاصله أنه  
 يشعشع يمكن صدق  
 البسطة لا على معنى  
 البسطة كنهية الموجهة  
 بالإمكان والجيب حيث  
 تكون جهة السور وتكون  
 جهة السور لا في  
 أردنا ما يدل على عدم  
 السور بجهة السور الواحد

﴿وكون كبرى ضرب موجهة﴾ من التي قد عكست حاله  
 الشرط الرابع أن تكون كبرى الضرب الساذج من الموجبات التي تنعكس في حال كونها سالبة وذلك  
 لأن الضرب الساذج من جزئية سالبة صغرى وموجبة كنهية كبرى بفتح فكس الصغرى ليرتفع إلى  
 الشكل الثاني وجه شرطه الأول أن تكون صغرى الساذج إلى الخلفين لا لا يعكس من سوابق  
 الجزئيات صغرى هذا الشرط قد علم من ثلث شروط هذا الشكل والثاني أنه بشرط جهة ما بشرط في  
 الشكل الثاني حيث يخرج من صغرى موجهة من جهة شرط الثاني من الصغرى أنه لم تكن صغرى  
 لها ثبوت في كبرى من الموجبات المنعكسة وسوابق الساذج من هذا الضرب يختص بالثبوتين  
 العامين بشرطه الخاص به كما أنه في ثبوتها في ثبوتها من ضرب الصغرى في المكنات في الكبريات  
 الصغرى من جهة ضرب الكبريات المكنات في الصغرى في ثلث عشر بجهة خمسة وستين ومن ضرب  
 السور السوابق غير المنعكسة في الكبريات ثلث عشر بجهة خمسة وستين ومن ضرب الصغرى في  
 الأربع ثلث عشر وهي موجهة في ثبوتها في ثبوتها من ضرب الصغرى في ثلث عشر  
 في الكبريات في ثبوتها غير المنعكسة السوابق ثلث عشر بفتح ثلث عشر من ضرب الخاصين الصغرى  
 في الكبريات في ثبوتها ثلث عشر في الإشارة إلى ضابطتها

﴿ووجه في ضرب﴾ صغرى  
 الشرط الخامس كون صغرى الضرب الساذج من الموجبات التي تنعكس في حال كونها سالبة وذلك  
 التي تنعكس وهي سالبة وذلك لأن الثبوت الثاني من مكنية كنهية صغرى موجهة بجهة أخرى يخرج  
 سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتفع إلى الشكل الأول ثم عكس النتيجة فلا بد أن يحصل بعد عكس الترتيب  
 حيثما شكل أول يخرج سالبة جزئية تنعكس وهي لا تكون إلا إحدى الخاصيتين الشكل الأول لا يتجهها  
 إلا إذا كانت كبريات السور الساذج من الموجبات التي تنعكس في حال كونها سالبة وذلك  
 الرابع منه لأنه ما كان كبرى من موجبة جزئية صغرى وسالبة كنهية كبرى بفتح فكس الصغرى ليرتفع إلى  
 الثامن لا يرجع إليه بعكس الترتيب إلا إذا كانت صغرى إحدى الخاصيتين الشكل الأول لا يتجهها  
 ثلث عشر بجهة خمسة وستين ومن ضرب الصغرى في ثلث عشر بجهة خمسة وستين ومن ضرب  
 السور السوابق غير المنعكسة في الكبريات ثلث عشر بفتح ثلث عشر من ضرب الخاصين الصغرى  
 في الكبريات في ثبوتها غير المنعكسة السوابق ثلث عشر بفتح ثلث عشر من ضرب الخاصين الصغرى  
 في الكبريات في ثبوتها ثلث عشر في الإشارة إلى ضابطتها

الأول يمكن أن لا يكون كائنا كان يمكن أن لا يكون كائنا كان السور الواحد  
 بعض غير من شرح الأقسام السور في ابن عربي (أو سئل لا يحصر) الموجبات (أو الثبوت) من الموجبات التي تنعكس في حال كونها سالبة وذلك  
 السور الساذج من الموجبات التي تنعكس في حال كونها سالبة وذلك





حيوانا بالاطلاق العام (دوام وصف قابلان بحسبه) فنقيض المشر وطه العامة فنحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبها ممكنة  
حينية ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية (والوقت ان عين خذ بعينه)  
فنقيض الوقتية المطلقة فنحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة ٥٥ ممكنة وقتية ليس كل انسان متحرك الاصابع  
بالامكان وقت الكتابة (وان

نتيجة جميع المنتج من ضرب هذا الشكل مبتدئا بضابط نتيجة الضرب بين الاولين فقال

﴿ كيفية انتاجه ﴾

﴿ ومنتج في أولى ضربيته \* كعكس صغرى ان يحز شريطه ﴾  
﴿ دوام صغرى أوهما من التي \* قد عكست من سالبات الستة ﴾

الضربان الاولان من هذا الشكل هما الاول والثاني فالاول ما كان من موجبتين كايبتين والثاني من  
موجبتين والكبرى جزئية ينتجان موجبة جزئية بدليل عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وحيث لاسب  
فيهما فالساقط من كل منهما هو المائة والخمسة والسبعون الحاصلة من ضرب الممكنات الصغريات في  
الكبريات العشرية وضرب الممكنات الكبرى في الصغريات الخمس عشرة والباقي كله منتج وضابط  
جهة نتيجتها على حالتين الحالة الاولى أن تكون النتيجة فيهما كعكس الصغرى بشرطين على البدلية  
الاول من مادوام الصغرى بأن تكون ضرورية أو دائمة مطلقة والثاني عند فقد هذا تكون المقدرتان  
معاً من الموجبات الست المنعكسة السوالب بيان الاول انه اذا كانت الصغرى من الدائمتين تكون  
الكبرى من الموجبات الخمس عشرة وهي ما عدا الممكنات وأعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك هو  
الحاصل من كون الصغرى دائمة مطلقة والكبرى مطلقة عامة وهو منتج كعكس الصغرى ومتى أنتج  
الاعم شيئاً أنتج الاخص ودليل انتاج هذا الاختلاط كعكس الصغرى هو دليل انتاج هذين الضربين  
من غير الموجبات وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة كما سمعت فنقول انه يصدق كل انسان حيوان  
دائماً وكل ناطق انسان بالاطلاق العام فتصدق نتيجته كعكس الصغرى في الجهة وحيث ان الصغرى  
هنا دائمة مطلقة فعكسها كما تقدم مطلقة حينية قائمة هنا بعض الحيوان ناطق بالاطلاق العام حين هو  
حيوان والدليل عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وهو ظاهر وبيان الثاني وهو اذ لم تكن الصغرى من  
اجدى الدائمتين وكانتا معاً من الموجبات المنعكسة السوالب ان أعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك  
هو الحاصل من كون كل منهما دائمة مطلقة وهو منتج كعكس الصغرى لانه يصدق كل انسان حيوان  
دائماً وكل ناطق انسان دائماً ينتج كعكس الصغرى وعكسها هنا مطلقة حينية قائمة بعض الحيوان  
انسان بالاطلاق العام حين هو حيوان ودليله كما تقدم قبله

﴿ وان خلا عن ذين فهي مطلقة \* أي عامة نسبتها محققته ﴾

هذا الاشارة الى الحالة الثانية من حالتى النتيجة في أولى ضربي هذا الشكل أى اذا خلا هذا الشكل في هذين  
الضربين عن هذين الشرطين المذكورين على البدلية بان انتفيا معا فلا تكون النتيجة حينية كعكس  
الصغرى بل تكون مطلقة عامة محققة النسبة وقوله نسبتها محققة وصف كاشف وفيها ما عاين كل من  
المقدمتين من الوقتيات والمطابقات أو الصغرى من الوصفيات والكبرى من غير المنعكسة السوالب  
أو الكبرى من المنعكسة السوالب والصغرى مما عداها ما يكون حينياً كعكس الصغرى  
فلانقض الوارد على ذلك ولينبذ في أخص الاختلاطات الحاصلة من ذلك وهو الاختلاط الحاصل من  
أخص الصغريات وهى المشر وطه الخاصة وأخص الكبريات وهى الوقتية واذ لم ينتج الاخص لم ينتج  
الاعم فنقول يصدق كل مخفف مظلم بالضرورة مادام مخفف لا دائماً وكل قمر مخفف وقت الحيولة

يكن) لو فت (أهم دوماً  
نقذن) أى نقذن وامانى  
مقابله فنقيض المنشرة  
نحو كل كاتب متحرك  
الاصابع بالضرورة وقاما  
ممكنة دائمة ليس كل كاتب  
متحرك الاصابع بالامكان  
دائماً لان النسبة في الوقت  
المهم كالنسبة المطلقة  
(ان ينسخ) الوقت في  
الوقتية كما اذا كان وقت  
الكتابة في المثال المتقدم  
واسعاً (بالحين منه) أى  
من الوقت المتسع (قابلان)  
لانك لو اخذته بعينه جاز  
كذب القضية بان يثبت  
المحمول في بعضه ويتحقق  
في بعضه الا تحرك قولك  
كل قمر مخفف ليس له  
النجس بالضرورة وتريد  
في الليل كله وهو لم يثبت له  
الافى وقت منه هو (ما) أى

قضية تركبت (من قضيتين)  
موجبتين (من تضاهما  
مادة الخلو فنقضها اعلماً)  
أى فنقيضها مادة خلو  
مركبة من تضاهما نحو  
كل كاتب متحرك الاصابع  
بالضرورة مادام كاتباً  
دائماً تضاهما دائماً ليس  
كل كاتب متحرك الاصابع  
بالامكان حين هو كاتب

واما بعض الكتاب متحرك الاصابع دائماً لان دائماً في قوة مطابقة وكل موجبة مركبة تضاهما موجبتان متفقتان في الكم مختلفتان  
في الكيف وكذا في الجهة الا في الوجودية فالادامة والممكنة الخاصة فخر آهات متفقتان في الجهة آهات ونقيض الوقتية مادة خلو مركبة  
من ممكنة وقتية ودائمة مطابقة ونقيض المادة تضاهما خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطابقة ونقيض العرفية الخاصة مادة خلو مركبة

من مطلقة حينية ودائمة مطلقة ونقيض الوجودية الملا ضرورية مانعة خلومي كية من وائمة مطلقة وضرورية مطلقة ونقيض الوجودية  
اللا دائة مانعة خلومي كية من داتسين ونقيض الوجودية الخاصة مانعة خلومي كية من ضروري يمين (وفيد الموضوع عن) القضية (الثانية)  
عند التحليل الى قضيتين قبل اخذ النقيض ٥٦ (بحكم حل الاولى) بحذف الالف التي بعد اللام الاولى (في) القضية الموجهة

(الجزئية) فإذا أردت تبصير

بعض الحيوان انسان لا  
دائما فهذه قضية كاذبة  
فلو أخذت نقيضها كما  
تقدم من غير تغيير  
ذكرناه الآن فقلت دائما  
اما الاشئ من الحيوان  
بانسان دائما واما كل  
حيوان انسان دائما كان  
كاذبا مع ان النقيضين  
لا يكذبان معا لا بد ان  
نخلص الى بعض الحيوان  
انسان بالاحلاق وليس  
بعض الحيوان الذي هو  
انسان بانسان بالاحلاق ثم  
تركب من نقيضها ما مائة  
افلو هكذا دائما الى الاشئ  
من الحيوان بانسان  
دائما واما كل الحيوان  
الذي هو انسان انسان  
دائما وانما كانت القضية  
الاصل كاذبة وما اختلف  
اليه مع عدم ذلك انقلب  
صادقا لان كذب الجاهل  
يحدث في بعض الاحوال  
على ما اشرت في مذكراتي  
لذلك البعض المعين وسين  
انتمت الى قضية من امثال  
منه واقضية مستترة  
لا ارتباط لاسد هما  
بالاخرى لحاز كون البعض  
في الثانية غير البعض  
الذي في الاولى وهناك

مداد آخوند خراسانی

للوزن (خزائن كليمه)

**دفتريالما تحي جي پوزيشن**

لادفعنا والصغرى هنا مشروطة خاصة وعكسها مطلقة حينية لادفعه ولو جعلنا النتيجة هنا كهذا العكس  
في الجهة قلنا بعض المظلم قمر بالاطلاق العام حين هو مظلم لادفعه وهو كاذب كما هو ظاهر وأما كون النتيجة  
حينية مطلقة عامة فلا دليل المتقدم وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وهو ظاهر

مجموعه (ج) و (د) = (هـ) از این دوام — (د)

﴿ اے کانہی احمد! ذول \* وی سوی اصغری مدہ ولہ ﴾

فأما من ضرب الكبير بات السوالب المنعكسة في الصغريات الخمس عشرة وضابط جهة النتيجة فيها على  
حالتين الأولى هي ما أشار اليهام الذين ايرتبه والامس في ان ضابط جهة النتيجة في هذه الضروب الثلاثة وهي  
ضرب (ج) أي الثالث وضرب (د) أي الرابع وضرب (هـ) أي الخامس ان تكون دائرة مطلقة بشرط  
اشتغالها على الدوام ولما كان اشتغالها عليه ليس على معنى واحد في الشكل فمرد بقوله أي كان الخ أي أنه  
بالنسبة للضرب الأول من هذه الثلاثة يكون معنى اشتغالها على الدوام وجوده في أي مقدمة من مقدماته  
بلن تكون دائرية مطلقاً وضروية مطلقاً وبالنسبة للأول لعق الاكبر وهو الرابع والخامس يكون  
معناه وجوده في الكبرى فقط والضرب الثالث ما كان من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية  
بعكس الترتيب والرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس المتقدمة من اير جمع الى الشكل  
الأول والخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس المتقدمة  
ويبان انماج الثالث للدائرة الماطقة في هذه الحالات الأربعة والخمسين اختلاطاً النتيجة فيه منها هنا  
ثمانية وثلاثون فالثلاثون فيما اذا كان الدوام بالصغرى والثمانية فيما اذا كان بالكبرى وأما ما كان  
من صغرى دائرة مطلقة وكبرى مطلقة عامة وهو منتج لما ذكر الدليله المتقدمة في تعريفه هنا وهو عكس  
الترتيب فقول اذا صدق لاثني من الانسان بفرض دائرة وكل كاتب انساب الاطلاق الهام صدقت نتيجة  
اشغالها لاثني من الفرس يكاتب دائرة لان عكست الترتيب يرجع الى الشكل الأول والنتيجة نتيجة انعكس  
الى هذه النتيجة حيث ويبان انماج الرابع والخامس فالثمانية الماطقة في هذه الحالات الخمسين اختلاطاً  
النتيجة في شكل منها ثمانية وثلاثون من ضرب الكبير بين اثنتين في الصغريات الخمس عشرة  
وأما هو الحاصل من كون الكبرى دائرة ماطقة والصغرى مطلقة عامة وهو منتج  
للانتماء المطلق فبذلك المطلق هو معين في مطلقه هو ممكن المقتضى فتقول اذا صدق كل أو بعض  
الاثني من متفلس بالاضلاق مسلم وتأتي من الجملة بالانتماء لاثني من المتفلس جزئية دائرية ماطقة  
فلا فليس بعض المتفلسين ثمانية وثلاثون فالكس المتقدمة من اير جمع الى الشكل الأول والنتيجة  
النتيجة المذكورة بعضها

﴿فَرَأَى عِزَّ الْجَبْرِ قَدْ خَلَا﴾ \* ﴿فَوَكَّسَ صَفْرَى بَقِيَّةِ عِلْمٍ﴾ ﴿

وہی ہے جو ان کے لیے ہے، اور وہی ہے جو ان کے لیے ہے۔

أما اثبات جميع هذه الضروب الثلاثة عن الشرط المذكور أولاً في جعل النتيجة واضحة بأن لم تكن إحدى المقدماتين في الثالث ولا الكبرى فقط في الرابع والخامس من إحدى الداليتين فلا تكون النتيجة دائماً بل تكون انعكاس الصغرى وبالثبات الدوام من المنكسرتين في الثالث تكون صغراً من الأربع

## اسلوب

بائع الخوا

**د افغانستان اسلامي امارت**

آئی بات۔

المشور

بيض البقرة

الوزن (جزءاً كلياً) أي موجهات على جوتى كلاً من أفق في بعض المثال السابق دائماً لا شيء من الحيوان بالإنسان دائماً لا شيء حيواناً دائماً وليس بعض الحيوان بالإنسان دائماً أو بعضه إلا أن الإنسان دائماً هناك مذهب دائماً كونه يتولى

(أرقتضى الحكمين) أي حكمي الصدر والبجزم أن الإيجاب في أحدهما والسلب في الآخر (رددن على) جميع (أفراد موضوع) مثلاً إذا كان في الصدر إيجاب وفي البجزم سلب فنقبض الأول سلباً بوجهه ونقبض الثاني إيجاباً بوجهه فنقبض جهته فتقول في المثال السابق كل حيوان إما غير إنسان دائماً أو إنسان دائماً أو تقول في نقبض بعض المكاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبه إلا دائماً كل كاتب إما غير متحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب وإما متحرك الأصابع دائماً (وهذا) المذهب (فضلاً) لما فيه من الاختصار وكون النقبيض خلية مثل الأصل وإن شابهت الشرطية وإنما لم يجر وأذلك في السككية للفرق ٥٧ بين نقبيض الجزئية والسككية بأن نقبيض السككية منفصلة مانعة

خلوه نقبيض الجزئية خالية شبهة بأشروطية كما تقدم إذ لو طردوا ذلك في الكليات أيضاً لزم اتحاد نقبيض الجزئية وكايتها وهو غير معه ودون صح إجراء ذلك في السككية أيضاً هذا (فصل عكسها المستوي) ولما كان العكس بين برهان الخلف وبرهان العكس وبرهان الافتراض قد مر منها مع تعريف كل منها بقولي (للقوم في الأدلة الثلاث) الخلف والعكس والافتراض (فور) أي علم كالنور (بشيء في دجا الإبحاث) عمل محمول وموضوع على شيء (معين هو افتراض) أي برهان (قبلاً) وسبأني بيان ذلك (والخلف) أي برهانه (ضم نقض) أي نقبيض (مطلوب إلى) أضفة (صدق لينتج) ذلك الضم (الذي قد بطلا) ولا خال (الامن نقبيض المطلوب) فالطلب حق قال السعد سمى بذلك لأنه يؤدي إلى

السوالب المنعكسة بقية الستة وكبراه من الأربع الموجبات المنعكسة سواها والاختلاطات الحاصلة من ذلك ستة عشر بقية الأربع والنسبين المنتجة فيه كلها المنتجة كعكس الصغرى في الجهة بشرط حذف اللادوام من هذا العكس إن كاتبه أما كونها كعكس الصغرى فلا نأعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك والحاصل من المشروطة والأخرية العائدين وهو منتج لما ذكره دليله المتقدم وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة فتقول إذا صدق لاشئ من المكاتب بما كن الأصابع بالضرورة مادام كاتبها وكل متحرك الأصابع كاتب دائماً مادام متحركها وحيث أن الصغرى مشروطة عامة سالبة فعكسها عرقية عامة كذلك صدق في نتيجة لاشئ من ساكن الأصابع بمتحركها دائماً مادام ساكنها لأن لو عكست الترتيب لانتج نتيجة تنعكس إلى هذه النتيجة وبانقضاء وام الكبرى في الرابع والخامس تكون كبراهما من الأربع المنعكسة السوالب وصغرها من الخمس عشرة والاختلاطات الحاصلة من ذلك ستون بقية التسعين المنتجة فيهما أنتج كلها كعكس الصغرى بحذف اللادوام إنما كون النتيجة حينئذ كعكس الصغرى فلا نأعم هذه الاختلاطات والاختلاط الحاصل من كون الكبرى مشروطة عامة والصغرى مطلقة عامة وهو منتج لما ذكره دليله المتقدم وهو عكس المتقدمين فتقول إذا صدق كل أو بعض المكاتب إنسان بالاطلاق المدام ولا شئ من ساكن الأصابع بكاتب بالضرورة مادام ساكنها وحيث أن الصغرى هنا مطلقة عامة موجبة كلية فعكسها مطلقة عامة جزئية صدقت نتيجة المطلقة العامة السالبة الجزئية القابلة ليس بعض الإنسان ساكن الأصابع بالاطلاق المدام لأن لو عكست المتقدمين لرجع للشكل الأول وأنتج النتيجة المذكورة بعينها وأما حذف اللادوام من هذا العكس في انصر وبالثلاثة فلا نفي الثالث بمعنى مطلقة عامة موجبة ولا تدخل لإيجاب صغرها في الإنتاج وفي الرابع والخامس بمعنى مطلقة سالبة ولا تدخل لسالب صغرها في الإنتاج

﴿منتج في (و) كشكل ثان \* بعكس صغرها لردان﴾

يعني إن ضابط جهة النتيجة في الضرب السادس من هذا الشكل أن تكون نتيجة الشكل الثاني من بعد عكس صغرها وذلك لأن هذا الضرب من سالبة جزئية صغرى موجبة كلية يحوي ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى أي رد إلى الشكل الثاني وينتج النتيجة المطلوبة حيث أنه راجع إلى الشكل الثاني بعد عكس صغرها فتكون جهة نتيجة كجهة نتيجة وتقدم أنها تكون دائماً مطابقة أن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه وإلا فكل الصغرى محذوفاً منها اللادوام والملا ضرورة والضرورة أن كان ذلك بها ولا بد أن تكون صغرى هذا الضرب إحدى الخاصتين السالبتين لاشئ الذي تنعكس من السوالب الجزئية وكبراه إما أن تكون من إحدى الدائمين أو لافان كانت منها نتيجة دائمة والادما الصغرى محذوفاً منها إلا دائماً مثال الأول ليس بعض المكاتب ساكن الأصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتبه إلا دائماً وكل متحرك الأصابع كاتب دائماً ثم عكس الصغرى حتى يرجع للشكل الثاني إلى ليس بعض

﴿ ٨ - سوانح ﴾ الخاف أي الخال على تقدير عدم حجية المطلوب وقيل لأنه يأتي المطلوب من ذاته أي من ورائه الذي هو نقبيضه ولما كان القياس مقتصراً في الافتراض والاشتقاق في باقسامها وجب رد القياس وتحليله في ذلك وقد وقع فيه اختلافي عظيم والذي استقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من قياسين أحدهما افتراضي والآخر استثنائي أما الافتراضي فمركب من متصلتين أحدهما الملازمة بين المطلوب الموضوع على أنه ليس بحق وبين نقبيض المطلوب وهذه الملازمة بينة بذاتها والآخرى بين نقبيض المطلوب على أنه حق وبين أمم محال وهذه الملازمة وبما تحتاج إلى البيان فهذا الافتراضي ينتج متصلة مركبة من المطلوب على أنه ليس بحق ومن الأمر

الحال وأما الاستثنائي فركب من مشاة وزميمة هي نتيجة ذلك الافتراضي ومن استثناء نقبض التالي ينتج نقبض المتقدم فيلزم تحقق المطلوب  
 نتيجة له ولم يتحقق المطلوب لتحقيق نقبضه ولو تحقق نقبضه لتحقيق محال لكن الحال ليس بتحقيق نقبض المطلوب ليس بتحقيق فالمطلوب  
 متحقق انتهى فإذا علمت هذا فليقدر مضاف قبل ضم أي دال ضم وكذا قبل لفظ عكس الآتي (والعكس) أي برهانه (عكس نقض  
 مطلوب لا) جل (إن ينافي) ذلك العكس (الذي) (صدقه) مبتدأ (قطعا فمن) بفتح الميم خبره أي تحقيق في حال كونه مقطوعا به  
 (الممكن) أي القضية ممكنة عامة أو خاصة ٥٨ (عكس) أي (عام) بتخفيف الميم للوزن وعكس بعض الإنسان كاتب بالامكان

العام أو الخاص بعض  
 الكاتب إنسان بالامكان  
 العام بالخلف والعكس  
 والافتراض و (قبل لا)  
 عكس لها (خلفه سم) أي  
 اختلاف القوم (في صدق  
 موضوع على) أفرادها في  
 البيت الاكتفاء فمن قال  
 الموضوع يصدق على  
 أفرادها بالفعل يقول لا عكس  
 لها لا تنقاضه بخوما إذا  
 فرض أن زيد الميركب قط  
 إلا الفرس فيصدق كل حمار  
 هو كوب زيد بالامكان ولا  
 يصدق بعض مير كوب  
 زيد بالفعل حمار بالامكان  
 لأن مير كوب زيد بالفعل إنما  
 هو الفرس بالضرورة ومن  
 قال الموضوع يصدق على  
 أفرادها بالامكان يقول  
 تنعكس إلى ممكنة عامة  
 (واعكس دوائعا) والمراد  
 جميعها أطاقت ست الدائعة  
 المطابقة والضرورة  
 المطابقة والعامتان أي  
 المشتركة والعامّة والعرفية  
 العامة والخاصتان أي  
 المشتركة والخاصة والعرفية  
 الخاصة (إلى الممكنة) العامة  
 وهذا مذهب قوم (أو)

سا كن الاصابع بكاتب دائما مادام سا كنهم الا دائما ينتج ليس بعض سا كن الاصابع بجوهر كهاد دائما ومثال  
 الثاني أن تبدل الدوام في كبرى هذا المثال بالاطلاق العام ويستدل على ذلك في الحالتين بدليل الشكل  
 الثاني المتقدم والمنتج من هذا الضرب اثنا عشر اختلاطا حاصلة من ضرب الصغرى بين الخاصتين في  
 المكبريات الست المنعكسة السوابب لانه علمت رجوعه للشكل الثاني وشرطه امدادوام صغراه أو كون  
 كبراه من المنعكسة السوابب وهما صغراه ليست بدائمة بل هي إحدى الخاصتين لما علمت أنهما فيلزم أن  
 تكون كبراه من المنعكسة السوابب والساقط ثمانية وعشرون منها اثنا عشر وعشرة بقية  
 شرطى هذا الشكل السابقين وثمانية وسبعون بقية رجوعه للشكل الثاني قائمة من ضرب الصغرى  
 الاربع السوابب المنعكسة في المكبريات الخمس عشرة والمكبريات التسع السوابب غير المنعكسة  
 في الصغرى بين الخاصتين

❦ (في (ز) كشكل ثالث من بعدما \* كبراه تنعكس عكسا لازما) ❦

أي أن ضابط جهة النتيجة في الضرب السابع من هذا الشكل أن تكون كبراه في الشكل الثالث من  
 بعد عكس الكبرى في هذا الضرب وذلك أن هذا الضرب من موجه كلية صغرى وسالبة جزئية  
 كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرجع إلى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة وحينئذ تكون  
 نتيجة كثرية الشكل الثالث وتقدم أنها تكون كالكبرى أن لم تكن من الوصفيات الاربع والافتسكن  
 مثل عكس الصغرى محدوقا منها الدوام الذي بها أن كانت الكبرى إحدى العامتين ومضموما اليها أن  
 كانت إحدى الخاصتين وحيث أن هذا الضرب من موجه كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى فلا بد  
 أن تكون كبراه من السوابب المنعكسة لما تقدم ولا جل أنها تنعكس هنال رجوعه للشكل الثالث  
 ولا تنعكس من السوابب الجزئية الا الخاصتان فتكون إحدى الخاصتين السالبتين فالنتيجة حينئذ مثل  
 عكس الصغرى مضموما اليها الادعاء الموجود بالكبرى فيقول كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام  
 ليس بعض سا كن الاصابع بكاتب دائما مادام سا كنهم الا دائما فتنعكس الكبرى إلى قولك ليس بعض  
 الكاتب سا كن الاصابع دائما مادام كاتب الادعاء ينتج بعكس الصغرى في الجهة وهي هنا مطلقة عامة  
 وعكسها كثرية تكون النتيجة مطلقة عامة فالتة ليس بعض متحرك الاصابع سا كنهم بالاطلاق العام  
 وتضم لها الادعاء الموجود بالكبرى والدليل ما تقدم هنالك والمنتج من هذا الضرب ثلاثون اختلاطا حاصلة  
 من ضرب الكبير بين الخاصتين في الصغرى الخمس عشرة والباقي عظيم وهو ظاهر

❦ (في ضرب (ح) كعكس نتج الاول \* بعكس ترتيبا فاستكمل) ❦

يعني أن النتيجة في الضرب الثامن من هذا الشكل تكون كعكس نتيجة الشكل الاول بعد عكس الترتيب  
 وذلك لأن هذا الضرب من سالبة كلية صغرى وموجه جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس  
 الترتيب ليرتد إلى الشكل الاول ثم عكس النتيجة ليرجع إلى النتيجة المطلوبة وذلك كانت نتيجة كعكس

عكسها إلى (مطلق عام) بتخفيف الميم للوزن أي مطلقة عامة وهذا مذهب آخرين استدلو على ذلك بانعكاس  
 الاعم منها وهو المطلقة العامة إلى مطلقة عامة ولازم العام لازم للخاص فإذا قلت بعض الممكن وجود بالاطلاق العام انعكس إلى بعض  
 الموجود يمكن بالاطلاق العام ومتمسكهم الادلة الثلاثة السابقة اول الافتراض فليفرس الممكن هو العالم فيصدق العالم وجود بالاطلاق  
 العام العالم يمكن بالاطلاق بل وبالضرورة ينتج بعض الموجود يمكن بالاطلاق العام وهو المطلوب قال الامام السوسى في شرحه لأن  
 معرفة التاج الثالث موجهة وقوف على عكس صغراه ليرتد إلى الشكل الاول فلو بين عكس الموجهة بالثالث المتوقف على عكس

الموجبة لزم الدور انتهى يعني فلا يمتنع الاستدلال بمقدمتي الافتراض المتقدمتين ثم أجاب بان من بين عكس الموجبات بهذا الطريق  
لا يبين انتاج الثالث به بل طريق آخر له لا يحتاج فيه الى رد الثالث الى الاول الثاني الخلف فتضم نقيض العكس وهو لا شيء من الموجود  
بمعنى دائما كبرى الى الاصل صغرى ينتج سلب الشيء عن نفسه ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس حق قال الامام السنوسي في  
شرح لابن عرفة لا نسلم كذب النتيجة فضلا عن استحالتها صدقها بعدم موضوعها اذا لم يرد لا ذات له وتلك القضية سالبة فلا  
تقتضي وجود الموضوع وأجاب بان موضوع هذه يتعين أن يكون موجودا لانه عين ٥٩ موضوع أصل القضية الموجبة ولا شك

ان الموجود يستحيل سلب  
ذاته عنه الثالث العكس  
فتعكس لاشئ من الموجود  
بمعنى دائما الى لاشئ من  
الممكن بوجود دائما وهو  
مضاد للأصل ومضاد في  
الصدق فهو كاذب في كذب  
ملزوم منه وهو نقيض  
العكس فالعكس حق (أو)  
عكس الدوام الستاني  
(الحينية) المطلقة وهذا  
مذهب قوم وهو المعول  
عليه في غير الخاصيتين لان  
العكس عبارة عن قضية  
لازمة لاخرى بالتبديل  
بحيث لا يوجد لازم أخص  
منها بسبب التبديل  
ومستلزمهم في ذلك الوجه  
الثلاثة السابقة الاول  
الافتراض فاذا قلنا مثلا بعض  
الكاتب متحرك الاصابع  
مادام كاتب اصدق بعض  
متحرك الاصابع كاتب حين  
هو متحرك الاصابع قال  
الامام السنوسي لا نفرض  
ذات الموضوع الشخص  
الجاري في كتبه على العادة  
فيصدق لنا حينئذ قضيتان  
وهما الشخص الجاري

نتيجة هذا الشكل في الجهة وتقدم ان نتيجة الشكل الاول كالكبرى ان كانت غير الوصفيات الاربع والا  
فكالا صغرى محدودة فاما اللا دائما واللا ضرورة والضرورة المخصوصة بهم ان كانت الكبرى احدى  
العامتين ومضاهما اليها مع ذلك لا دائما ان كانت الكبرى احدى الخاصتين وحيث ان صغرى هذا الضرب  
سالبة فلا بد أن تكون من السوالب المنعكسة لما تقدم وحيث ان نتيجته بعد عكس الترتيب تعكس  
والموضوع انها تكون سالبة جزئية تكون صغرا سالبة وكبراه جزئية فلا بد وان تكون أيضا من  
السوالب المنعكسة فتكون احدى الخاصتين وهذا الضرب لا يتجه الا اذا كانت صغرا من احدى  
الخاصتين وكبراه من المنعكسة السوالب كما تقدم في الشرط الخامس فحول لاشئ من الكاتب ساكن  
الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتب الاداء او بعض متحرك الاصابع كاتب بالضرورة أو دائما فقط  
أو مادام متحركها فقط أو مع زيادة لا دائما فينتج ليس بعض ساكن الاصابع متحركها بالضرورة أو دائما  
فقط أو مادام ساكنها فقط أو مع زيادة لا دائما وليد انك تعكس ترتيبه وتستنتج ثم تعكس هذه النتيجة  
تجدها عين المطلوب والمنتج من هذا الضرب ادعاء شراخ لا طائلة من ضرب الصغرى بين الخاصيتين في  
الكبريات المنعكسة السوالب ومساوها عقيم وهو ظاهر ولا يخفى ما في قوله فاستكمل وقد دلت على ذلك  
جدول هذه الضروب الثمانية من هذا الشكل على الترتيب مجتزئ بين المطلقة العامة في الجميع عن  
المطلقتين الحينية والوقمية والوقمية والمنشورة عن الوقتين المطلقتين

في كتبه على العادة متحرك الاصابع لشخص الجاري في كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك الاصابع واما ان نقل مادام متحرك الاصابع  
لان متحرك الاصابع أهم من الكتابة فالكتابة انما تكون في بعض احيان متحرك الاصابع لاني جميعها وحيث صدق ذلك في المحمول  
المساوي فهو اتفاق لا يعتبر فقد تقدم من هاتين القضيةين قياس من الشكل الثالث ينتج بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك  
الاصابع وهو العكس الذي ادعينا لزوم صدقه الاصل وثان بالخلف وهو انه لو لم يصدق العكس لكان كاذبا لاشئ من  
متحرك الاصابع كاتب مادام متحرك الاصابع فتعكس كبرى الاصل القضية فينتج بعض الكاتب ليس كاتب مادام كاتب وهو محال ولا خلل





الضرورة واللادوام وسبباني ذكر الخلاف في ذلك ومثال ذلك اذا قلت لاشئ من العالم بقديم بالضرورة أو دائماً انعكس الى لاشئ من القديم عالم بالضرورة أو دائماً اذا قلت لاشئ من فاقد العقل بمكلف مادام فاقد العقل انعكس الى لاشئ من المكلف بقاقد العقل مادام مكلف بالخلف والعكس ولا يتأتى هذا الافتراض لان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع حتى يفرض معينا والحق ان الضرورية تنعكس دائماً بذليل انه يصدق لاشئ من هر كوب زيد بفرس بالضرورة اذا فرضنا انه لم يركب الفرس وانما ركب الجمار ولا يصدق لاشئ من الفرس بحر كوب زيد بالضرورة اذا كل فرس هر كوب زيد بالامكان والحق ٦١ ان لمشر وطه العامة تنعكس الى عرقية لانه

يصدق في هذا المثال لاشئ من هر كوب زيد بفرس بالضرورة مادام هر كوب زيد ولا يصدق عكسه بالضرورة والى هذا الخلاف اشرت بقولي بعدد والخلاف في حذف الضرورة \* اثبت واما المشروطة الخاصة فتعكس الى مشروطة خاصة أو عرقية خاصة على الإطلاق في حذف الضرورة والعرقية الخاصة تنعكس الى عرقية خاصة لكن يوزى رجوع لادائما في عكس الخاصتين الى بعض افراد الموضوع وهذا معنى قولي (لادوم عكس) بترك التنوين فيهما الاضافة (الخاصتين) بتخفيف الصاد للوزن (رجعا) خبر عن لادوم (لبعض) افراد (موضوع) قال الامام الشريعي لانه أي فيسد لادوام في الاصل مطلقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقة عامة جزئية موجبة ولا يخفاء ان لادوام في

جدول نتائج الضرب الرابع والخامس		جدول نتائج الضرب الثالث	
كـ	بريات	كـ	بريات
ضرورية	دائمة مطلقة	ضرورية	دائمة مطلقة
عامة	دائمة مطلقة	عامة	دائمة مطلقة
مشروطة	دائمة مطلقة	مشروطة	دائمة مطلقة
عامة عرقية	دائمة مطلقة	عامة عرقية	دائمة مطلقة
خاصة	دائمة مطلقة	خاصة	دائمة مطلقة
مشروطة	دائمة مطلقة	مشروطة	دائمة مطلقة
عامة عرقية	دائمة مطلقة	عامة عرقية	دائمة مطلقة
خاصة	دائمة مطلقة	خاصة	دائمة مطلقة
مشروطة	دائمة مطلقة	مشروطة	دائمة مطلقة
عامة عرقية	دائمة مطلقة	عامة عرقية	دائمة مطلقة
مطلقة عامة	دائمة مطلقة	مطلقة عامة	دائمة مطلقة
لا دائمة	دائمة مطلقة	لا دائمة	دائمة مطلقة
وجودية	دائمة مطلقة	وجودية	دائمة مطلقة
لا ضرورية	دائمة مطلقة	لا ضرورية	دائمة مطلقة
وجودية	دائمة مطلقة	وجودية	دائمة مطلقة
وقفية	دائمة مطلقة	وقفية	دائمة مطلقة
منتشرة	دائمة مطلقة	منتشرة	دائمة مطلقة

البعض عبارة عنها فعلى هذا لم تنعكس الخاصتان كأنفسهما في قيد لادائما أو هذا مذهب المتأخرين لانهم يشاءون ان قيد لادائما في الاصل راجع الى كل فرد من افراد الموضوع فهو كلية موجبة فعكسها جزئية \* وذهب الاقدمون الى أن الخاصتين تنعكسان كأنفسهما - في قيد لادائما بناءً منهم على ان هذا القيد راجع في الاصل الى افراد الموضوع من حيث هو كل لا الى كل واحد واحد والنقيض عن الكل من حيث هو كل جزئي وعكس الجزئية الواجبة مثلاً هذا لا يتخذ معنى هذا القيد في الاصل والعكس قد انعكست الخاصتان على قول الاقدمين - لما التأويل الى أنفسهما واي هذا اشرت بقولي (وخالف فرعائي كون) متعلق بخلاف (عكسها) أي الخاصة سواء

كانت مشروطة أو عرفية (كنفسها) أولا كنفسها (على) متعلق بفرع (رجوعه) أي لادائها (في الاصل للكل) أي كل فرد من أفراد الموضوع (ولا) أي وعدم رجوعه في الاصل لما ذكر (فالعكس) للخاصة (لا كنفسها في) القول (الاول) وهو انه راجع في الاصل للكل فرد (ومثل نفسها على) القول (الذي يلي) وهو انه ليس راجعا الى كل فرد بل للمجموع من حيث هو مجموع (والخالف في حذف الضرورة) من كل قضية معكوسة فيها ضرورة (اثبت) بوصول الهمزة للضرورة (واهجر) عكس (سوى) بالتقنين أي سوى الدوائم الست الكلية فلا تمكسها فدخل في السوي ٦٣ ثلاثة أقسام كليات غير الست الدوائم وجزئياتها وجزئيات الست الدوائم قال الامام

السنوسي اما غير الدوائم الست فأخصها الكلية الوقتية وهي لا تنعكس بخابقي وهو الاعم كذلك لان كل لازم للاصل فلو انعكس الاعم اشئ لازم ان ينعكس اليه الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص اذا الاعم موجود في ضمن الاخص ووجود المزموم في شئ يستلزم وجود لازمه فيه ردليل عدم انعكاس الوقتية الكلية السالبة انه يصدق لاشئ من المقهر يتخفف بالضرورة وقت التربيع لادائها وعكسه كاذب بأعم وهو الامكان العام جهة وأما سوالب جزئيات الست الدوائم غير الخاصة بين فانها لم تنعكس بل وازان يكون الموضوع أعم من المحمول فلا يصدق حينئذ سلب الموضوع الاعم في العكس عن المحمول الاخص لا كليا ولا جزئيا لاستحالة وجود الاخص بدون الاعم (واستثن جزء الخاصة) بتخفيف الياء من مدققها الاتقاء الساكنين

جدول نتائج الضرب السادس

((كبريات))	
خاصة	خاصة
مشروطة	عرفية
((نتائج))	
ضرورة	دائمة
دائمة	دائمة
عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية خاصة
عرفية عامة	عرفية عامة

جدول نتائج الضرب السابع

((كبريات))	
خاصة	خاصة
مشروطة	عرفية
((نتائج))	
ضرورة	حينية لادائمة
دائمة	حينية لادائمة
عامة	حينية لادائمة
مشروطة	حينية لادائمة
خاصة	حينية لادائمة
مشروطة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية خاصة
عرفية خاصة	مطلقة عامة
وجودية	وجودية
لا ضرورة	وجودية
وجودية	وقتيه
وجودية	منشئة

جدول نتائج الضرب الثامن

((كبريات))	
خاصة	خاصة
مشروطة	عرفية
((نتائج))	
ضرورة	دائمة لادائمة
دائمة	ضرورة دائمة
دائمة	دائمة لادائمة
عامة	عامة
مشروطة	عامة
خاصة	عامة
عرفية خاصة	عرفية خاصة
عرفية عامة	عرفية خاصة
عرفية خاصة	عرفية خاصة

وقد تم بحمد الله الكلام على المحتلطات بما لم نقف عليه لتغيرنا من التوضيحات والتحقيقات ولم نحمل حول مخدراته فربما معاصر ولا اختصاص بجيل المزايا والتماسب بين غريب القضايا أردنا الموجهات وما يلزمها بالمعرفات وما يتورها ولا نخرافها عن الطبع حتى لا تكاد تستعمل في محاور العامة فضلا عن الخاصة جعلنا هاذيل الاعقاب وخاتمة الكتاب فقلنا

((خاتمة في المعرفات))

((وان على محمولها سور دخل \* وان بموضوعها الجزئي اتصل))

وتخفيف المصادر كانت مشروطة أم عرفية فان هاتين تنعكسان وأطلق الاقدمون عليها فسمها عدم الانعكاس كغيرها قال الامام السنوسي والحق الذي لا ريب فيه انه ما تنعكسان كانفسها واول هذا الاستنباطها في الاصل مما لا ينعكس وقد نص على ذلك الملو في غير الحمل والسراج وغيرهما انتهى وبرهان ذلك في العرفية الخاصة انكونها أعم انه اذا صدق بعض الكتاب ليس هو بساكن الاصابع مادام كانت لادائها فكم هذه بشرة لادائها ككاشيت كون الاصابع للكتاب في وقت ما وهو معنى المطابقة العامة والاطمئنان في موضوعه فان كان الذي هو موضوع القضية له افراد موجودة وقد حكمت على بعض

تلك الافراد هم الذين الحكمين فيكون هذا البعض من افراد ساكن الاصابع ومن افراد كاتب اذ قد صدق عليه بالفعل غير انه ما يشعاقبات عليه لا يجتمع صدقهما عليه في وقت واحد حكمكم القضية بأنه ينسلب عنه سكون الاصابع مادام متصفا بالكتابة فهو اذن تنسلب عنه الكتابة مادام متصفا بسكون الاصابع فقد صدق اذن بعض ساكن الاصابع ليس هو بكاتب مادام ساكن الاصابع ثم تنسلب الكتابة لا يدوم له لكونها عنوانا عليه يجب ان تصدق عليه بالفعل فاذا صدق بعض ساكن الاصابع ليس هو بكاتب مادام ساكن الاصابع لادامها وهذا مطر دق كل سالبية جزئية خاصة فتعكس السالبة الجزئية المشروطة الخاصة الى ٦٣ عر فية خاصة لهذه الحجة ولان لازم

﴿ فَبِمَا فِي عِزِّهِمْ مِّنْ مَّخْرَفٍ \* لَّيَكُونُوا عَنِ وُجْهِهَا مُخْتَلِفِينَ ﴾ ﴿٢٠﴾

﴿وَانْخَصِرْتُ فِي مِائَةٍ وَاثْنَيْ عَشَرَ \* وَقَدْ كَذَبْتُ فِي اثْنَيْنِ مِنْهَا بِالْظُّرِّ﴾ ﴿١٠﴾

على الافهام (عكس التقييض) الموفور والمخالف (العكس للتقييض) هي بالانه أخذت فيه تقييض الطرفين أو أحدهما (عكس ما مضى) في المستوى بمعنى ان ما أعطى في المستوى السوالب يعطى هنا لاموجبات فتعكس عكس التقييض اذا كانت عامة فحسب الازمنة والافراد وهي الدوام الكلية أنفسها والالم تنعكس أصلا الاموجبة الرئيسية التي هي إحدى الخاصيتين فتعكس فالكلية الموجبة هنا تنعكس كلية وما أعطيناها هنا لاموجبات يعطى هنا السوالب فتعكس السوالب بعكس التقييض الى جزئية بجهة الاطلاق في العمليات وبجهة الامكان العام في الممكنين على رأى وعلى رأى بجهة الامكان العام في الجميع على ما تقدم والسالبة الجزئية هذا تنعكس وان لم

تكن خاصة فالسالبية السالبة هنا تنعكس جزئية (في الموجبات بعضهم قدر فضاشرط عموم الفرد) أي العموم في الافراد فلا يشترط عدده في عكس الموجبة أن تكون كلية (والبعض نقض) أي منع (عكسها) أي للموجبات (مواقفها) (نقض) مامصة لدية أي لا تنقاضه ويصح تشديد الميم على ان لما معنى حين وسيأتي بيان انتقاضه فاذا قرر جميع ما ذكر (فذاث دوم) المراد بها هنا ما فيها دوام ذاتي وليس قلت الآتي الدائمتين الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (أو ذات) (عموم) والمراد به المشرطة العامة والعرفية العامة (عكست كالنفس) أي كنفسها (مطلقا) أي بالموافق ٦٤ والمخالف (وهذا) المذهب (قد ثبت) صاحب (جمل وموجزوا لكتشي) فاذا قلنا كل انسان

لما لم يقترن فيه الحرفان بحرف السلب وأربع لما اقترن فيه الموضوع فقط وأربع لما اقترن فيه المحمول فقط وأما مشاهظا ظاهرة مما تقدم هذا ما اقتضاه النظر في حصرها وأما كذبهم في الصورتين فإشار اليه بقوله ﴿مألو الجزئي أثبتت أفرادا \* أو جعلت في فردا آحادا﴾ يعني ان الصورتين اللتين تكذب فيهما المنعرفة من هذه الصور المائة واثنى عشرة هما ما لو أثبتت للجزئي الذي لا يقبل الثمرة ولا التعادافرادا أو حكمت باجتماع الآحاد والافراد في فرد واحد فالاولى تكون بسبب دخول السور على الجزئي محمولا أو موضوعا أوهما معا نحو كل زيد كل عمر وكل زيد خالد بكر كل زيد والثانية تكون بسبب دخول السور على المحمول السلكي نحو زيد كل انسان وهذا السببان لا يوجبان الكذب في صورتين المذكورتين لا حيث كانت المنعرفة موجبة كما رأيت في الامثلة وكما هو مقتضى قوله في النظم أثبتت وجعت وفي حكم الموجبة سالبية الطرفين نحو ليس كل زيد ليس كل عمر ولا ن سلب السلب ايجاب فهي بمعنى كل زيد كل عمر وهو كاذب لاجتماع السببين فيه ونحو ليس زيد ليس كل انسان لانه بمعنى زيد كل انسان وهو من الصورة التي جعلت في فردا آحادا قال صاحب المختصر وانما كانت سالبية الطرفين في قوة الموجبة مع انهما سالبية معدولة وهي أعم من الموجبة لانها لا تقتضي وجود الموضوع لان هذه ليست سالبية معدولة لان السالبية المعدولة ليس فيها سلب سلب وانما فيها سلب محمول عدني فالسلب دخل فيها على موجبة الا انهما معدولة وأما هذه السالبية التي فيها سلب السلب فقد دخل فيها السلب على قضية سالبية لا على موجبة معدولة ففي هذا السلب ما كان فيها قبل من الحكم السالبي وبالضرورة ان نفي الحكم السالبي ايجاب فقف على هذا الفرق الحسن العظيم فانه قد تحير بعدم التنبه له كثير اه وهو يؤيد ما تقدم لنا في رد ما عترض به المتأخرون مذهب المنتقذين في عكس النقيض فنته الحمد وحكم المنعرفة الصادقة في المكوس وانقائض وغيرها حكم باقي القضايا بدون تفاوت وعامل بالاعتبار والامتحان فيما أعطيناك من القانون الكلي

﴿ثم الصلاة للنبي الخاتم \* المصطفى مقيم المكارم﴾ قد أشبعنا الكلام على الصلاة وما قبل فيها من مذهب الجهور ومذهب ابن هشام في تقريرنا على حواشي السمرقندية وحواشي الملوي عليها وأني باللام نحاشب اعمام عساه بتخيل من كون الصلاة بمعنى الدعاء وهو يعلى للمضرة وباللام للمسرة وان أجيب عنه ولا يخفى لطيف ما في قوله الخاتم اخ من رابعة الانتهاء مع الإشارة الى الحديث المشهور (بعثت لافهم مكارم الاخلاق) مع قوله في طائفة الشرح (كل ميسر لما خلق له)

﴿آياتها تمت وعسدت بالجل \* تاريخها نمل سميت عن المثل﴾

١٠٦ ٨٥ ٥٠٠ ٢٢١ سنة ١٣٠٦

حيوان دائما صادق كل غير حيوان هو غير انسان دائما والاصل في نقيضه وهو بعض غير الحيوان ليس هو غير انسان بالاطلاق قالوا فيسألزم ان يكون انسانا لانه لما انسلب عنه غير انسان وجب ان يثبت له انسان لا استحالة سلب النقيضين عن شيء واحد فقد صدق اذن بعض غير الحيوان انسان فنعكسه بالمستوى الى بعض الانسان هو غير حيوان بالاطلاق وذلك ينافي أصل القضية لانه موجبة معدولة وأصل القضية موجبة محصلة وأيضا يلزمه ما هو أعم منه وهو السالبية المحصلة وهو بعض الانسان ليس هو بحيوان وذلك نقيض أصل القضية واجرمثل هذا في الضرورية واما العرفية العامة فاذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه انعكس بالموافق الى كل غير متحرك الاصابع غير كاتب مادام غير متحرك الاصابع والاصل في نقيضه وهو بعض غير متحرك

الاصابع ليس هو غير كاتب حين هو غير متحرك الاصابع واذا كان ليس غير كاتب لزم ان يكون كاتب اذا ن أي بعض غير متحرك الاصابع كاتب حين هو غير متحرك الاصابع فتضم هذه الجزئية صغيرة الى أصل القضية كبرى ينتج بعض غير متحرك الاصابع هو متحرك الاصابع حين هو غير متحرك الاصابع وهو باطل أو انعكسها كعكسها الى بعض الكاتب هو غير متحرك الاصابع حين هو كاتب وهي تنافي أصل القضية واجرمثل هذا في المشرطة (ورد هذا القول مما أشنى) ووجه رده ان القضية تبتن اذا اختلفت في الكيف وبالعديل والتفصيل كانت الموجبة أنخص من السالبة فنقيض العكس هنا سالبية معدولة فلا يستلزم الموجبة المحصلة وتقول لهم

لاستحالة سلب التقيضين عن شيء واحد معاطفة لأن تقيض الشيء سلبه لا يثبت ضده قال الامام السنوسي وما يؤكدها الروبوت  
ان تقيض بالوادفانه يصدق في الدائمة المطلقة قولنا كل ما هو غير عالم فهو موجود دائما أي مادامت ذاته موجودة ولا يصدق عكس تقيضه  
الموافق وهو قولنا كما ما هو غير موجود فهو عالم دائما وبجانب مع الشيخ شيخنا العلامة البيهقي بان قال أن تقول في هذا المثال شيء لا يثبت  
أريد بالعالم الموجود سوى الله تعالى وصفاته في المثال نفسه كاذب لأن غير العالم منه ما هو معلوم وان أريد به كل ما سوى الله تعالى وصفاته  
موجودا كان أو معدوما فالعكس صادق بقسميه مع انتهى ويحاج بان تمام الاول ٦٥ وحصر الكلام في الموجودات فيخرج المستحيل  
والاعتبارات سواء قلنا

انهم من العالم أم لا فالأمثال  
صادق وعكسه كاذب  
ثبت التقيض فلا يرد على  
الشيخ ان غير العالم منه  
ما هو معلوم فكلام الشيخ

أي ان عدة أبيات هذه المنظومة مجموعة في جمل قولك (بالجمل) وهو مائة وستة وثلاثون العام الذي  
ابتدأت وسميت فيه هو جمل قولك (نزل سميت عن المثل) وذلك لان الابتداء الحقيقي لهذه الرسالة نظاما  
وشرحاً أول الربيعين من سنة ست وثلاثمائة وألف هجرية وانتهت الساعة الرابعة من ليلة الخميس ثامن  
أول الجهادين من هذا العام الموافق لعاشر شهر ربيع آخر سنة تسع وثمانين وثمانمائة وألف افرنجية  
وثلاث شهور طوبى سنة خمس وستمائة وألف قبطية

﴿ استرواح لدى الروح ﴾

كان جمعنا هذه الرسالة في ثلثي عام من قراءتنا القطب على الشهية بالخواص المفسوبة للعلامة السيد  
على الجمل الغفر من نبيه الطالدين ونجباء المترشحين بالجامع الأزهر والمحجب ان بعض من تهممته  
ناحية الاتفاق وتسيق طباقه فاعلمنا الفتنه وداعية الشقاق قد غص من طريق الحسد وخص بضر بان  
الحقد في شرايين الحسد فصار يتبعنا في كل خطوة ابتدعناها ويرقبنا في كل شرعة نتبعها ان خبرا  
أقراء تناب بعض الكتب الحكمية كلف نفسه ما لا يطيق في قراءتها وان شرا على زعميه طار به على أجنحة  
الدعاة خسة وسعا يوطن به على مواثد تطفله بطنه وجباية ان هم لبنا لنا أفعده العجز وجذبه من كثر الثقل  
وان سكن أحرقه الحقد بنار الحسرة والعلل بيوت وراءنا يعزى ونحذره لدعة لسان يرى  
رويدك أيها العاروي ورائي \* لتعسبرني متى نطق الجهاد

الامام السنوسي لا غبار  
عليه قال شيخنا وقد اطاع  
الشيخ العلامة البيهقي على  
هذا الجواب المدافع  
للاعتراض عن الشيخ  
فقبله اذ كان من شأنه عدم  
أصرة نفسه انتهى وبصح  
عكس لام عالم في المثال  
الذي كور ولا يرد عليه شيء

أيضا لان معني موجود  
دائما أي مادامت ذاته كما  
يعلم من تعريف الدائمة  
واندالاح هذا الاعتراض  
نسابق على عكس التقيض  
الموافق (فالحق فصرها)  
أي الموجبات (على)  
عكس التقيض (المخالف)  
فإن سلم من هذا الاعتراض  
فانه اذا صدق كل انسان  
حيوان دائما صدق لاشي  
من غير الحيوان بانسان  
دائما والاسد صدق هيضة  
وهو بعض غير الحيوان

ومن لي بان يسمعه  
ولقد قتلناك بالهباء فلم تمت \* ان الكلاب طويلة الامار  
وكناء معنا ان العلامة المأوى كناية على الموجهات مراكن ادم انتشارها طبع عالم يتسرا ان الاطلاع  
عليها اورعنا وجدت خطأ عد من لا يستطاب منه طلب ولا يزال مالد به الابعاء وانصب وفي النفس  
عزة وان كان في العيش قسلة والطبع جوح عن التقابل والاستتباع وحسبنا الاعتراف من مواهب  
التقيض ومناهل الابداع

وفي نفس آية الانقياد \* فلا ترضى التمدل للأيادي  
لديها الموت أهون من سلام \* على غمر غبي عن مرادى  
يراني دونه قوفا احتياج \* وهسل تحتاج نازل للمراد  
وفي فيض المهين ما كفاي \* خشي عزة حسن اعتقادي  
فلا طاعت على الشمس يوما \* اذا من غير استنرات زادي  
على حين استدال الناس عيش \* فعاشوا بالنعيب لئلا يباد  
أعبد الله يدعي عبدا له \* أو الأساد تخضع لقف وادي

( ٩ - سوانح )  
انسان بالاطلاق أصحه صفري الى أصل القضية ينتج بعض شير الحيوان حيوان دائما وهو  
مستحيل لما فيه من جل الشيء على تقيضه ولا يخل الامن تقيض العكس فالعكس حق وبسر مثل هذا في البقية وهذا مذهب الخوفا في  
غير الجمل والسراج وابن راسل (اذام أي قصرها على عكس التقيض المخالف) (فدا دعوى على مخالف) (في حذافير وردة  
من) مشروطة (عامه) فذهب الخوفا في غير الجمل والسراج الى انها تعكس الى مشروطة عامه وذهب ابن راسل الى انها تعكس الى  
عربية عامه اقولنا في الفروض المتقدم كل من كور زيد درس والتسور وردة فادام من كور زيد فينعكس والمخالف الى لاشي عن غير الفرض

بمركوب زيد دائما ولا يصدق بالضرورة (وسدقها) أي الضرورة (حتم) على كلا هذين المذهبين (من الدائمة) الضرورة لثبوتها  
 (والقول الأول) ينقل حركة الهمزة إلى اللام وهو القول بالعكس كالنفس (أي في الخاصة) مشروطة كانت أو عرفية (في جعل أي)  
 فتعكس الخاصتان على هذا كأنفسهما لكن يشوي أن قيد لادائما راجع للبعض (ولم يثبت) تشديد الباء مفتوحة أي لم يقو (و) القول  
 (الثاني) يحدف الباء (عكسها) أي الخاصة (إلى ما انعكست) إليه (عامتها) بتخفيف الميم عكسا (مخالفاً وقيدت بلا دوام البعض) أي مع  
 تقييد العكس بلا دوام في البعض وهذا مذهب السراج والخوفاجي في الموجد والكشي (واللذحقنا) وهو العلامة ابن واصل (يقول ذا)  
 القول في الخاصة (وزاد عكسا) وفقاً فإنه في الخاصتين ورد دليله مسلم من الروا فقال إن الخاصتين تنعكسان عكس النقيض الموافق  
 والمخالف بخلاف عامتهما قال الإمام السنوسي وإنما صح عنده انعكاس الخاصتين بالموافق بخلاف العامتين لأن البرهان هنا يتم بلا  
 دخل يرد عليه لأن الاعتراض الوارد في العامتين انما يسيده تمام لهم على السالبة المعدولة في أنها تستلزم الموجبة المحصلة وقد عرفت  
 أن الأولى أعم من الثانية والأعم لا يستلزم ٦٦ الاخص وإنما كانت الأولى أعم من الثانية لصدقها دونها عند عدم الموضوع

فلو دل دليل على أن السالبة  
 المعدولة لموضوعها أفراد  
 موجودة لتلازمت في ذلك  
 هي الموجبة المحصلة ولا  
 شك أنه لا دليل قد قام في  
 الخاصتين على وجود أفراد  
 الموضوع التي جعل عنوانها  
 تقييد المحمول انتهى  
 وإيضاح ذلك أنه إذا قلت  
 كل كاتب متحرك الأصابع  
 مادام كاتباً لادائماً فتقيض  
 العكس وهو السالبة  
 المعدولة معدولها هو غير  
 متحرك الأصابع وهو  
 موجود لأن موضوع  
 القضية المفروضة التي  
 نحن نطالب عكسها موجود  
 لأنها موجبة وقد سبقت  
 التحرك عن ذلك الموضوع

وهل عبد شريف النفس سر \* يصغر خسده طلب ازدراد  
 يساجلني الزمان كؤوس عيش \* أمر من المرو ورعى القناد  
 ولي قلب كطير لا يبالي \* بما صنع الزمان من الفساد  
 ومن نار انطوب عليه برد \* فكيف يضمر شر الزناد  
 فاست بسائل ما عشت يوماً \* أذكرى في ودادي أم عنادي  
 وصرت بعزل دهرى فحالي \* وما للقوم من خاف وباد  
 وعدت لوحدي ولزمت بيتي \* فطاب العيش لي وصفافوادي  
 وأكبر في الهوى عن حسودي \* فلا أخشى اتقاصا من معاد  
 ولا أرجو ازدياد في زمان \* كبير الخلف فيه أخو جهاد  
 فلا والله ما في العيش خسر \* إذا غنى بسود عسلي الرشاد  
 فلا زال الحسود منغصابي \* بغص بشهد فضلي وازديادي  
 ولا زال الاله يعز زمامي \* ويجعلني كالألحادي

والحمد لله فجعلناك في هذه الرسالة من درر الفرائد وغرر الفوائد ما لم تره غيرنا من الناظرين (نفسنا  
 آئيناك وكن من الشاكرين) ومع ذلك فما برئ نفسي من القصور والتقصير فباع مدارك البشر عن  
 حقائق الخبر قصير سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا نعم المولى ونعم النصير  
 فربما يكفينا عليه الحساب \* وزعمك يا من إليه المآب

بقولها لادائماً فيصدق غير متحرك على أفراد ذلك الموضوع غير متحرك له أفراد موجودة فتستلزم تلك السالبة المعدولة الموجبة المحصلة  
 (وذاني) حال (الإيجاب) وأما السالبات فارجع إلى أحكامها في الموجبات بالمستوى (لما تقدم من أن ما أعطى له وجبات في المستوى يعطى  
 للسواب هنا (تجديه) أي في المستوى (نظام) تقدم (مشترقا قدم لا الاستعاضا) لكن (أقرب قول) هنا (أنه لا يعكس إلا) الساب  
 (المركب من القلي نفس) وهو الخاصتان والوقتيتان والوجوديتان (خاصة) مفعول مقدم باعكس سواء كانت مشروطة أم عرفية  
 (حينية) أي في سببية (لادائمه عكس) فتحو لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً يعكس بالموافق إلى ليس بعض غير  
 ما كن الأصابع غير كاتب حين هو غير ساكن الأصابع لادائماً وبالمخالف إلى بعض غير ساكن الأصابع كاتب حين هو غير ساكن الأصابع  
 لادائماً (و) (عكس) (غيراً) وهو الوقتيتان والوجوديتان (مطابقاً) أي إلى مطابق حال كونها (معجمة) بكسر الميم وبها الضمير أي مطلقة  
 عامة فإذا قلت لا شيء من الإنسان بشأنه لادائماً انعكس بالموافق إلى ليس بعض غير الإنسان غير شأني بالاطلاق وبالمخالف إلى بعض غير  
 الإنسان شأني بالاطلاق

(والحمد لله على الأكمل \* والشكر دائماً لله تعالى) على الكمال  
 وآله وصحبه الأعيان \* الكاشفين وجيب الاعيان  
 وأفضل الصلاة والسلام \* على النبي المصطفى الكريم  
 ما اقتضت شوارد الاقطار \* أفاضل الاعلام والنظار



(يقول راجي غفران ما من الذنوب سلف معصية الفقير عبد الجواد خالف)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم يا من شرفت الانسان بنصيح المنطق وبذيع البيان ونشكر لك على جزيل افضالك وعظيم احسانك وقولك ونصلي ونسلم على من آتته بواضع الجحج القاطعه وصحج البراهين الساطعه سيدنا محمد الصادق الامين وعلى آله وصحبه والتابعين (وبعد) فقد تم طبع هذا الكتاب الجليل الذي هو في بابه عديم المثل المسمى سوانح التوجهات على نظم الموجهات لمؤلفهما هادي ولي المعلوم الحكيم به وعنصر الصور العلمية العلامة المحقق الدراكة المدقق المرحوم الشيخ عبد الله وافي الجمالي الفيوي رحمه الله وجعل في أعلى الفردوس مقره ومنازه محلي الهوامش بالشرح المسعي اللائق المنشورات على نظم الموجهات لمؤلفهما الامام المحقق الهمام المدقق من لا يدرك في مضمار التحقيق اذا جوري العلامة الكبير الشيخ أحمد المجبري جزاهما الله على هذا الاحسان الاحسان وأسكنهما بفضله

أعلى فراديس الجنان بالمطبعة الخيرية العامرة بمصر المحروسة القاهرة لما لكها

ومديرها المتوكل على رفيع الجناب حضرة السيد (عمر حسين الخشاب)

وذلك في العشر الاواخر من شهر رمضان سنة ١٣٢١ من

هجرة سيد ولد عدنان عليه وعلى آله أفضل

الصلاة وآتم السلام ما برغ بدر

التمام وفلاح مسك

التمام

(بيان الخطأ والصواب الواقع في هذا الكتاب)

صواب	خطأ	سطر	صفحة
غير الموجهات	الموجهات	٣١	٤
	الساكن	١١	٦
الوصف المتحرك	الوقت المكتوبة	١٦	٨
	مع	٣٠	٨
	وينفردان الى قوله الذاتية	٣١	١٠
مادام	أومادام	٣٧	١٠
العرفية	المنشورة	٣٦	١٩
	الاصابع	١٥	٣٣
وان تكن في كالصغرى ومثل صغرى ان تكن		٧	٤١